RGANIZATION
INTERNATIONAL STRATE
.ARARASI STRATEJİK ARA
RGANIZATION
ARASI STRATI
ATION
SURİYE'DE KÂBUSA DOĞRU?
SURİYE'NİN İÇİNDE BULUNDUĞU KRİTİK DURUM
VE OLASI SENARYOLAR

"خاص"

نحو الكابوس السوري؟

تقييم الحالة الحرجة داخل سوريا والسيناريوهات المستقبلية

الموضوع: توصيات بخصوص الوضع في سوريا

كتب التقرير: علي حسين باكير/ باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية (USAK)

تاريخ كتابة التقرير: 2012/12

تاريخ توجيه الكتاب: --/2013

حول التقرير أدناه: التقرير هو عبارة عن ملخّص لدراسة كتبها الباحث تحت نفس العنوان. ويتضمّن هذا الملخص ثلاثة أبواب رئيسية هي: مقدّمة الدراسة الأصليّة، الملخّص التنفيذي للدراسة الأصليّة، والتوصيات التي خلصت اليها الدراسة والموجّهة للخبرء وصانعي القرار وللجهات والدوائر المعنية في تركيا، وهي تتناول الوضع في سوريا والكيفية التي يمكن من خلالها مساعدة السوريين في هذه المرحلة الحرجة وتضمن في نفس الوقت المصالح التركيّة المنسجمة مع الثورة الشعبية السورية ونتائجها.

وقد تمّ جمع المعلومات التي اوردها كاتب التقرير من مصادر متعددة ميدانية داخل سوريا وخارجها ومن مقابلات مع شخصيات سورية معارضة ومستقلة تمت في تركيا وعدد من البلدان العربية، بالاضافة الى المصادر المفتوحة والتقارير الرسمية للحكومة السورية والتقارير والمعلومات الصادرة عن المنظمات الاقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية، وتم فرز هذه المعطيات واعداد توصيات خاصة لكيفية التعامل مع الوضع السوري بما يصب في خدمة الثورة في سوريا.

محتويات التقرير:

- **أولا: المقدّمة**
- **ثانيا: الملخّص التنفيذي**
- **ثالثا: التوصيات**

❖ مقدّمة:

تقف سوريا اليوم ومعها المنطقة برمّتها امام مفترق طرق من شأنه أن يحدد المسار الذي من الممكن أن تؤول اليها نتيجة الصراع الجاري داخل البلاد وعليها. ففي الوقت الذي يرى فيه كثيرون أنّ نظام الأسد بات قاب قوسين أو ادنى من امكانية الانهيار خاصة بعدما نفذت منه الخيارات وتساقطت منه المواقع الاستراتيجية الواحدة تلو الأخرى داخل البلاد، يرى آخرون أنّ النظام يترنّح قليلا لكنّه لا يزال قادرا على خوض حرب طويلة.

تطورات عديدة مهمة شهدتها الأزمة السورية لاسيما خلال الشهرين الأخيرين من العام 2012 وبداية العام 2013، أبرزها توحد المعارضة السورية على المستويين السياسي والعسكري، بالاضافة الى التقدّم الميداني الذي حققه الجيش الحر في عدد من المناطق في شمال وشرق البلاد، ونقل المعركة الى قلب العاصمة دمشق، معقل نظام الأسد وأجهزته الأمنيّة، وهو ما خلق واقعا جديدا وفرض على عدد من الدول والقوى الاقليمية والدولي ان تعيد طرح الملف السوري بقوّة بعدما اهملته لأشهر.

كما شهدت المرحلة اعادة بعض الدول تقييم موقفها الاجمالي في ظل تقدّم الثورة السورية. وطرحت روسيا وايران كما المبعوث الدولي والعربي الأخضر الابراهيم عددا من المبادرات التي لم تخرج عن الاطراف التقليدي الذي يبقي على الأسد رئيسا رغم كل ما ارتكبه من مجازر ودمار بحق سوريا والسوريين، وهو طرح يرفضه الثوّار السوريون سياسيون ومسلحون وقاعدة شعبية.

فالمعارضة السورية تفضّل الحل السياسي والسلمي منذ اللحظة الأولى لاندلاع الثورة، وتقول أنها مستعدة له على أن لا يكون الأسد ومن تلطّخت أيديهم بدماء السوريين جزءً من أي مبادرة سياسية، اذ لا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بذلك بعد كل التضحيات التي قدّمها الشعب السوري.

ليست المشكلة محصورة بالأطراف الداعمة للنظام السوري فقط، بل أنّ التقاعس ازاء الأزمة السورية وعدم اتخاذ خطوات رادعة ظلّ السمة الغالبة لموقف لمجتمع الدولي تجاه التدمير الممنهج الذي يمارسه الأسد والمجازر التي يرتكبها بحق المدنيين الذين فاق عددهم الـ 60 ألفا وفق تقرير الأمم المتحدة الصادر في بداية عام 2013.

لقد أدى هذا التقاعس والتردد من قبل المجتمع الدولي وتجمّع "أصدقاء سوريا" الى اطلاق يد النظام السوري وشجّعه على التمادي، وما الخطاب الذي ألقاه الأسد في 6-1-2013، وهو الخامس له منذ اندلاع الثورة السورية والأول بعد غياب دام 7 أشهر الا دليل على ذلك. فالخطاب لا يشير فقط الى أنّ الأسد منفصل عن الواقع تماما، بل أنّه اختار المضي قدما في التحدي والخيار العسكري بعيدا عن اي حل سياسي سلمي حقيقي.
فهو كرر نفس الكلام الذي قاله قبل عام تماما، كما أنّه نسف كل الجهود الساعية الى حل سلمي، وأكّد تمسكه بالسلطة وبالخيار العسكري الذي اعتمده منذ اللحظة الأولى لاندلاع الثورة في آذار من العام 2011.

ومن هذا المنطلق، من المهم جدا أن يكون هناك تقييم دقيق وواقعي لما يجري على الأرض داخل سوريا وموقع كل طرف في هذا النزاع، والاتجاه الذي يسلكه، وبالتالي توقّع النتيجة التي سيؤول اليها الصراع والانعكاسات المحتملة لها على سوريا وعلى ما هو مرتبط بالجوار الاقليمي.

وفي هذا السياق، يحاول هذا التقرير أن يعطي صانع القرار والقارئ على حد سواء تقييما دقيقا وتفصيليا علّه يساعد على اعطاء صورة أكثر وضوحا عمّا يجري داخل سوريا ويسمح بالتالي لاتخاذ قرارات أكثر واقعية وموضوعيّة فيما يتعلّق بالأزمة السورية.

ويستند التقرير الى جهد بحثي اعتمد بدوره على عدد من المصادر المهمة للمعلومات، منها:

- المصادر الخاصة داخل سوريا وخارجها.
- المصادر المفتوحة العربية والاجنبية.
- التقارير والمعلومات الصادرة عن الحكومة السورية.
- التقارير والمعلومات الصادرة عن المنظمات الاقليمية والدولية الرسمية.
- بالاضافة الى تقارير المنظمات غير الحكومية.

وقد تم تقسيم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية:

- قسم يتعلّق بتقييم الوضع العام داخل سوريا تقييما دقيقا على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي والانساني والأمني والعسكري، مع معلومات تفصيلية عن كل نقطة من هذه النقاط.
- قسم يتناول دور الأقليات في الصراع الدائر داخل سوريا خاصة ما يتعلق بعلاقة الأكراد مع المعارضة السورية، وأيضا التساؤلات المتعلّقة بامكانية تقسيم سوريا واقامة دولة كردية ودولة علوية فيها.
- قسم يغطي السيناريوهات المستقبلية لتتطورات الأوضاع داخل سوريا ولما يمكن أن تؤول اليه الأمور خلال 2013 وحتى تموز 2014 وهو التاريخ المفترض لنهاية ولاية بشار الأسد. بالاضافة الى المخاطر الاقليمية لتحوّل سوريا الى "دولة فاشلة".

ويأتي التقرير ليسد ثغرة في مجال التقارير المتوافرة في تركيا عن سوريا من ناحية المضمون، حيث أنّه يجمع بين التوثيق والتحليل والتوقّعات المستقبلية، وهو غني بالتفاصيل والمعلومات المعززة بالأرقام والجداول والصور والخرائط المرتبطة بعدد من النقاط التي تطرح وتناقش بالتفصيل للمرة الاولى، والتي يسعى التقرير من خلالها الى الاجابة على سؤال المرحلة المقبلة، مصير سوريا.

❖ الملخّص التنفيذي:

يهدف هذا التقرير الى دراسة وتقييم الوضع داخل سوريا بأكبر قدر من الدقّة، ويحاول ان يرسم السيناريوهات المتوقّعة للمرحلة المقبلة من الصراع في ظل المعلومات الكثيرة المنتشرة والمتضاربة حول الملف السوري، بالاضافة الى الضبابية التي تلف مصير الدولة السورية. ويتيح التقرير المجال لصانع القرار في أن يحدد الفرص والتحديات والمخاطر المتعلّقة بالأزمة السورية بشكل أفضل وان يبني عليها قراره بشكل أكثر واقعية وموضوعية بناءً على معطيات من داخل سوريا.

يتناول هذا التقرير الوضع السوري الداخلي على مختلف المستويات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنيّة وذلك منذ اندلاع الثورة السورية وحتى بداية عام 2013. كما يبحث التقرير الدور المتزايد للجماعات المسلّحة المساندة للنظام السوري كالشبيحة وحزب الله اللبناني أو المناوئة له كالجماعات الاسلامية. ويناقش دور الأقليات الكرديّة والعلويّة في الصراع والعلاقة مع المعارضة السورية، والحديث المتزايد حول تقسيم سوريا وانشاء دولة كردية ودولة علوية.

ويبحث التقرير مدى صحّة احتمال أن يلجأ الأسد الى استخدام الأسلحة الكيماوية، ويستعرض السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية فيما يتعلق بمصير الأسد والدولة السورية. ويشير التقرير الى أنّه وعلى الرغم من أنّ انهيار نظام الأسد في أي لحظة يظّل احتمالا قائما، الا أنّه في المقابل لا يجب استبعاد احتمال أن يسعى الأسد الى اطالة أمد المعركة خاصة اذا استمر الدعم الخارجي له والتلكؤ او التردد الدولي.

ويصل التقرير الى نتيجة مفادها أنّه اذا رحل الأسد عن السلطة سواء عبر المفاوضات أو باتفاق أو هربا أو اغتيالا خلال النصف الاول من العام 2013، فان الوضع في سوريا سيكون قابلا للاصلاح على الرغم من صعوبته، بشرط توافر دعم اقليمي ودولي كبير وجاد.
امّا بقاء الأسد في السلطة لما بعد تلك الفترة سواءً حتى انهيار نظامه أو نهاية فترة ولايته في تموز من العام 2014، فاننا سنكون قد دخلنا في سيناريو الكابوس السوري، حيث من المحتمل جدا حينها أن تخرج الأمور عن السيطرة بالنسبة الى جميع اللاعبين وان تتحوّل سوريا عندها الى "دولة فاشلة" مع ما يحمله هذا من مخاطر على الشعب السورية وعلى الدولة السورية ككل وعلى الوضع الاقليمي.

أمّا أبرز النقاط الواردة في التقرير، فهي:

1) على الصعيد الاقتصادي: بعد 22 شهرا من قرار النظام السوري مواجهة التظاهرات عبر العمل الأمني والعسكري، أصبحت القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة السورية ككل امّا معطّلة او مدمّرة أو منهارة. وارتفع حجم التضخّم الى أكثر من 40% وهوى مستوى سعر صرف الليرة السورية الرسمي الى أكثر من 51% من قيمته منذ آذار عام 2011، كما تقلّص حجم الناتج الاجمالي للبلاد 20% خلال عام 2012. امّا حجم البطالة فارتفع في العام 2012 بنسبة 18% على اقل تقدير لتصل الى(28%)، وانخفض حجم الاحتياطي النقدي للبلاد بشكل هائل في ظل استنزافه من قبل النظام بواقع نصف مليار شهريا،

حيث تشير التقديرات في أكتوبر/ تشرين أول من العام 2012 الى أنّ المتبقي من الاحتياطي النقدي للبلاد يبلغ قرابة الـ4 مليار دولار بعدما كان يبلغ بداية الثورة قرابة الـ17 مليار دولار.

2) على الصعيد الانساني: اللاجئين السوريين في الخارج، فبلغ عددهم ما يزيد عن 667 ألف لاجئ حتى 13 شباط 2013، مع توقعات بأن يرتفع العدد في شهر 6 من العام 2013 الى حوالي مليون و100 ألف. وقد توزّع القسم الاكبر من هؤلاء على ثلاثة بلدان رئيسية هي: لبنان (أكثر من 181 ألف لاجئ)، الأردن (أكثر من 204 ألف لاجئ)، وتركيا (أكثر من 177 ألف لاجئ). أمّا النازحين داخل سوريا، فبلغ عددهم ما يزيد عن 4.6 مليون نازح سوري، وهناك 4 مليون بحاجة الى مساعدات انسانية داخليا.

3) البنى التحتية: بلغ حجم الوحدات المدمّرة في سوريا حتى أيلول/ سبتمبر 2012 حوالي 2 مليون و865 ألف وحدة، 15% منها مدمّر بشكل كامل، و85% منها مدمّر بشكل شبه كامل او جزئي. فيما تقدّر كلفة الاعمار حوالي 35 مليار دولار على الأقل. أمّا حجم الخسائر الكليّة التي تشمل وقف النشاطات الاقتصادية المهمة كالسياحة والتصدير والانتاج الصناعي والتحويلات من الخارج والاضرار التي لحقت بالمحال التجارية والنشاط التجاري، والبنى التحتية كالجسور وتمديدات الماء والكهرباء، بالاضافة الى الخسائر المالية للدولة أو المترتبة بالجهد العسكري للنظام، فتقدّر بحوالي من 100 مليار دولار عن نفس الفترة، في حين أن كلفة اعادة الوضع في سوريا الى التعافي التام قد يتطلب ضعف هذا الرقم وفق التقديرات السورية.

4) الخدمات: ارتفعت الضغوط الاقتصادية على السوريين، وارتفعت الأسعار بشكل جنوني، اذ ارتفع سعر قارورة الغاز على سبيل المثال بنسبة 1300% على أقل تقدير، كما ارتفع سعر الخبز بنسبة 100% الى 400%. وتدمّر حوالي 35% من مستشفيات البلاد بالاضافة الى تضرر حوالي 10% من المراكز الصحية، وخسارة حوالي 40% من مجموع سيارات الاسعاف في البلاد بشكل عام. ونفاذ الأدوية من الصيدليات بنسبة 40%. أمّا المدارس، فتضرر اكثر من حوال 10% من مجموع المدارس العامة في سوريا، كما قام النازحون باستخدام أكثر من 1956 مدرسة كملجأ لهم من الاعمال العسكرية للنظام في مختلف أنحاء سوريا وفق أرقام نوفمبر/تشرين أول 2012.

5) على الصعيد العسكري والأمني: بدا واضحا خلال الأشهر القليلة الماضية (11و12) أنّ هناك تغيّرا في طبيعة المعركة على الأرض وأنّ هناك انتقالا في ميزان القوى لصالح الجيش السوري الحر والمجموعات المقاومة المسلّحة، حيث بدا التحسّن في التخطيط والأداء واضحا كما في مجال الاتصالات والهجمات النوعية وفي التنسيق وتنفيذ العمليات المشتركة، كما بدا واضحا التحوّل من حالة رد الفعل الى حالة المبادرة.

في المقابل، لوحظ تراجع ملموس لدى القوات السورية النظامية على مختلف الجبهات على امتداد سوريا. فالنظام فقد المبادرة على ما يبدو، ومن الواضح أنّه لم يعد يمتلك القدرة البشرية على اطلاق حملات عسكرية كبيرة قادرة على دحر الثوّار، فهو يعتمد بشكل أساسي على الفرقة الرابعة والشبيحة.

- **المنشقين:** لوحظ أنّ حجم وسرعة الانشقاقات بالاضافة الى ارتفاع رُتَبْ المنشقين عن النظام وأهميتهم زاد بشكل كبير جدا خاصة بعد التفجير النوعي الذي استهدف مبنى الأمن القومي السوري في العاصمة دمشق في 2012/7/18. وتقدّر أعداد المنشقين العسكريين بمختلف رتبهم واختصاصاتهم والفارين والعازفين عن الخدمة بحوالي 100 ألف.

- **الخسائر البشرية للقوات النظامية:** وفقا للأرقام الرسمية، فان قوات الأمن والجيش خسرت 2600 عنصر حتى نيسان 2012. ولم تقم الحكومة بعدا ذلك التاريخ باعطاء أية أرقام عن خسائر القوات النظامية، لكنّ تقارير مقرّبة من النظام السوري أفادت بأنّ العدد بلغ 4 آلاف بحلول تموز 2012، في حين أنّ تقارير أخرى غير رسمية أفادت أنّ خسائر الجيش والأمن بلغت في تلك الفترة 8763 قتيلا و21357 جريحا. وقد ارتفع معدّل قتلى الجيش والأمن من 10 يوميا في بداية عام 2012 الى حوالي 23 فردا في شهر حزيران، وصولا الى 55 في شهر كانون أول 2012 وهو الرقم الأعلى على الاطلاق.

- **الطائرات المقاتلة:** أسقطت المعارضة المسلّحة 144 طائرات (مروحيات قتالية وميغ حربية) منذ بداية الثورة وحتى نهاية كانون أول 2012، 82 على الأقل منها موثّق بالفيديو. وشهد شهر كانون أول 2012 اسقاط أكبر عدد من الطائرات حيث بلغ عددها 41 طائرة، كما تصدّرت محافظة أدلب قائمة المناطق التي شهدت اسقاط طائرات تابعة للنظام برصيد 46 طائرة.

- **الآليات العسكرية:** قرابة 700 آلية بين دبّابة وعربة مدرعة وناقلة جند من مختلف الفئات تم تدميرها بشكل كليّ أو جزئي من قبل الجيش الحر منذ بداية العام 2012 وحتى نهاية أوكتوبر/ تشرين أول من العام نفسه. وهذا يعني أنّ خسائر النظام في الآليات بلغت حوالي ما بين 5.5% الى 7.5% من اجمالي عدد الآليات في الجيش السوري من مختلف الفئات.

- **الانفاق العسكري:** تقدّر كلفة تشغيل الجيش وقوات الأمن مع الآليات والمعدات والوقود والسلاح خلال ال12 شهر الأولى من الثورة حوالي 3 مليارات دولار وفق عدد من التقييمات الأوّلية السورية، وهو رقم يفوق ميزانية الدفاع السورية للعام 2011 والبالغة حوالي 2 مليار دولار.

- **مؤشرات يأس المظام:** هناك معطيات متزايدة على مدى يأس النظام في الانتصار على الثورة والثوّار في سوريا، ليس على صعيد تراجع قدرته على المبادرة، وسقوط مقدّراته الاستراتيجية الواحدة تلو الأخرى في يد الثوّار، وامتداد رقعة سيطرة المعارضة المسلّحة فقط، وانما هناك مؤشرات أخرى من بينها التصعيد في استخدام الأسلحة ضد الثوّار والمدنيين بشكل خاص كاستخدام المدفعية وراجمات الصواريخ، استخدام الطائرات المقاتلة، استخدام صواريخ سكود، استخدام مواد سامة.

6) **الكيماوي:** على الرغم من أنّ استخدام النظام الآن للأسلحة الأخرى لا تقل بشاعة في النتائج عن استخدام الاسلحة الكيماوية، لكن استخدام الأسلحة الكيماوية يعد أمرا صعبا من ناحية التحّكم بنتائجها ومن ناحية أنّه لا يوجد أماكن واسعة غير مختلطة بالسكان في المناطق التي يجري فيها الصراع لاسيما في النصف الشمالي من سروريا. وعليه فان الأسد قد يخاطر بقتل جماعته ايضا وقد يخاطر بوصول الأضرار الى الدول المجاورة.
لكن من المحتمل في المقابل أن يقوم نظام الأسد باستعمال مواد سامة غاية في الخطورة بتركيز خفيف او كميات خفيفة وعبر وسائل متعددة واستحداف مناطق محددة بها، وهو امر ممكن الحدوث.

7) تقسيم سوريا: وفي موضوع تقسيم سوريا وانشاء دولة كردية واخرى علويّة، لاحظ التقرير أنّ تنفيذ مثل هذا المشروع غير ممكن موضوعيا وعمليا على الأقل في المرحلة الحالية. ولاحظ التقرير أنّ هناك تضخيم في الموضوع وأنّ الأكردا لا يمكن أن يقيموا دولة في سوريا لانّ حجمهم لا يخوّلهم فرض رؤيتهم على السوريين، ولانّهم غير منتشرين على طول الخط الشمالي كما يروّج البعض أو يعتقد ذلك.
فلا شيء على ارض الواقع اسمه "شمال سوريا الكردي" أو "كردستان سوريا". فالأكراد لا يشكلون حزاما ممتدا من شرق سوريا الى غربها في القسم الشمالي من البلاد، وانما يتركّزون في عدد محدود من الأماكن في أقصى شمال شرق البلاد وشمال غربها، كما انّه لا دعم اقليمي أو دولي لمثل هذا المشروع على الأقل حتى الآن، ناهيك عن انّه لا مقوّمات تخوّل مثل هذه الدولة الاستمرار والحياة.

8) الجماعات الاسلامية: الى جانب نشاط الجيش الحر والجيش النظامي، لاحظ التقرير ازدياد نشاط الجماعات المسلّحة التابعة للنظام السوري مثل الشبيحة، أو المساندة له مثل حزب الله اللبناني. كما ازداد أيضا دور المجموعات الاسلامية سواء تلك المنخرطة داخل الجيش الحر او التي تعمل بشكل مستقل وتنسق معه او تلك المنفصلة عنه نهائيا، والتي تحظى بشعبية متزايدة لأنها تتميز بقتالها الشديد والشرس لنظام الأسد، ولانها تحقق انجازات نوعية على الصعيد العسكري. وتوقّع التقرير أن يزداد دور هذه المجموعات الاسلامية مع ازدياد عنف النظام ومجازره وتدخل حزب الله وايران وتقاعس المجتمع الدولي عن تقديم مساعدة حقيقية وفعّالة على الأرض لحماية السوريين، ليس من حيث التعامل مع نتائج الكارثة التي يسببها نظام الأسد وانما من حيث التعامل مع المشكلة الاساسية وهي الأسد نفسه.

9) مخاطر اقليمية لتحوّل سوريا الى "دولة فاشلة": على الرغم من أنّ دولة فاشلة في سوريا ستفرض تحدّيات ضخمة على الدول الاقليمية، فانها في المقابل قد تتحوّل الى فرصة الى حلفاء الأسد الاقليميين والدوليين الذي خسروا مواقعهم المتقدّمة داخل سوريا. ومن الممكن لهم ان يستغلوا سوريا الفاشلة في لعبة جيواستراتيجية أخرى تستنزف خصومهم وتفتح جبهات اخرى لهم.
في مثل هذا السيناريو، فان ايران على سبيل المثال، وعلى عكس كل الدول الاقليمية، لن تكون بالضرورة خاسرة. اذ انّ ايران تمتلك خبرة هائلة لادارة مثل هذا الوضع، وأدوات مناسبة لا تمكّنها فقط من البقاء على قيد الحياة في هكذا بيئة، وانما استغلالها لمصالحها الخاصة لتدفع القوى الاقليمية والدولية الى الجلوس الى طاولة المفاوضات للبحث عن صفقات تضمن لها نفوذها.

10) ويشير التقرير الى أنّ هناك فرصة ثمينة الآن خلقها تقدّم الثوّار على الأرض، من الممكن بل من الواجب ان يتم خلالها الضغط على حلفاء الأسد لكي يقوموا بدورهم بالضغط عليه للرحيل، خاصة أنّ هذه النافذة الزمنية لهذه الفرصة محدودة. وقد قام التقرير بعرض مجموعة من التوصيات في الجزء الأخير منه.

❖ توصيات:

تقف سوريا اليوم امام مفترق طرق حاسم تعتمد نتيجته على الاتجاه الذي ستسلكه تطورات الاحداث في البلاد. فخروج الأسد من السلطة عند هذا الحد سيكون الحل الأفضل والامثل في هذه الظروف لمستقبل سوريا ومستقبل المنطقة. أمّا اصرار الأسد على البقاء في ظل التقدّم البطيء لكن الثابت للجيش السوري الحر على مختلف الجبهات من شأنه أن يخلق أزمة لسوريا والمنطقة قد تمتد لعقود قادمة وتتحول سوريا معها الى "دولة فاشلة" اذا لم يتم الانتهاء من نظام الأسد سريعا.

وفي هذا الاطار، توصّل هذا التقرير بناءً على المعطيات التي وردت فيه الى عدد من التوصيات التي يرى انّه من المناسب التركيز عليها في هذه الفترة بالتحديد، أهمها:

➢ تركيا والمعارضة السورية:

- حث المجتمع الدولي على دعم الائتلاف الوطني وكل هياكله بما فيها وحدة تنسيق الدعم والمساعدات، وتسريع هذا الدعم وزيادة حجمه سياسيا ودبلوماسيا وماليا خاصة. فهناك انطباع سائد لدى اعضاء الائتلاف ولدى شريحة واسعة من المعارضين السوريين انّه قد تمّ تخلّي عنهم، حتى أنّ عددا منهم يقول صراحة انّ الدعم تدنى بعد توحيد المعارضة السورية وانّ كثيرا من الوعود الدوليّة لم تنفّذ.
ويُخشى في حال تقاعس المجتمع الدولي ازاء دعم الائتلاف الى تفريغه من مضمونه والى أن يفقد السوريون الثقة به وان ينقطع الرابط بين الائتلاف والجيش السوري الحر من جهة، والرابط بين الائتلاف والناس من جهة اخرى حيث يزيد ايمان الناس وارتباطهم حينها بالشق العسكري من الثورة وهو ما من شأنه أن يعقّد الأمور لاحقا.

- حشد الجهود الجماعية على المستوى الاقليمي والدولي من أجل خلق آليات عمل لتحويل الوعود الصادرة عن مجوعة "أصدقاء سوريا" الى دعم حقيقي. فغالبية القرارات التي انتهت اليها اجتماعات مجموعة "أصدقاء سوريا" لم تنفّذ بشكل حقيقي وظلّت في اطار الوعود كما يؤكّد المعارضون السوريون وذلك بسبب الافتقاد الى آليات عمل.

- تعزيز الرابط بين الائتلاف الوطني والجيش الحر عبر اعطاء الأول السلاح النوعي لايصاله للطرف الثاني. ودعم الجيش الحر بالأسلحة النوعيّة خاصة بعد عملية اعادة الهيكلة التي حصلت وتوحيد الجهد العسكري. اذ يقاتل الجيش الحر الآن بأسلحة حصل عليها في الغالب من داخل سوريا نتيجة الاستيلاء على مخازن السلاح التابعة للنظام أو من خلال شرائها أو من خلال بعض ما وصل بالتهريب من خارج سوريا. وبفضل هذا التسلّح، حقق الجيش الحر انتصارات نوعيّة ميدانية خلال الثلث الأخير من العام 2012.

  لكن ما لم يتم امداد الجيش الحر بأسلحة نوعية بشكل منظّم، فان مسار المعركة قد يطول والحسم قد يتأخر ما يهدد باستنزاف موارد الدولة السورية وتدمير البنية التحتية بشكل تام بالاضافة الى كارثة انسانية غير مسبوقة.

- دعم المناطق المحررة داخل سوريا بشكل مباشر. اذ قد نشهد قريبا مناطق محررة بالكامل داخل سوريا. وباستثناء حمص المحاصرة حيث لا زال النظام يحكم سيطرته على بعض المناطق فيها خاصة التي تتيح له تواصلا مع منطقة الساحل السوري ومع حزب الله في لبنان، فانّ الثوّار في سوريا يحرزون تقدما على مختلف الجبهات حاليا لاسيما في الشمال والشرق وفي دمشق، وبنسبة أقل في الجنوب. وقريبا قد نشهد مناطق محررة بالكامل خاصة في الشمال اذا ما سقطت مطارات تفتناز العسكري في ادلب، و مطار منّغ العسكري ومطار حلب الدولي .

  مدينة منبج على سبيل المثال وتقع في شمال شرق مدينة حلب تُعَدُّ نموذجاً للمناطق الخاضعة للجيش السوري الحرّ والتي تشرف عليها إدارة مدنية من الثوار، وهناك مناطق كثيرة مثلها بحاجة الى دعم مباشر.

- دعم جهود الهيئات المدنية السورية المعارضة في انشاء شبكة موحدة للهيئات الاغاثية غي رالحكومية داخل وخارج سوريا من أجل العمل على تحديد حاجات الناس وايصال المساعدات بشكل أكثر فعالية.

  فهيئات الأمم المتحدة لا تزال تعتمد بشكل كبير على النظام السوري لايصال جزء من الساعدات الدولية القادمة من الخارج الى الداخل. وقد ثبت قيام النظام السوري بعرقلة وصول المساعدات كما انّ شبكة التوزيع الحكومية غير ذات مصداقية

- الاستعداد لمساندة ودعم اي خطوة تهدف الى انشاء حكومة مؤقتة في المناطق المحررة داخل سوريا خلال المرحلة المقبلة، والتحضير لتأمين الاعتراف والدعم الدولي بها بالتشاور مع الائتلاف الوطني والتعاون مع الدول العربية. فهناك توجه لاقامة حكومة مؤقتة أو ادارة مدنية موسّعة داخل المناطق المحررة من سيطرة النظام خلال المرحلة المقبلة على أن تكون منطلقا للمرحلة الانتقالية حتى قبل مرحلة الانهيار الكلي للنظام.

- الضغط على حلفاء النظام السوري بكل الوسائل الممكنة خاصة خلال هذه المرحلة بالتحديد لأن هناك فرصة لانقاذ ما تبقى من سوريا ومنع سيناريو تحوّلها الى "دولة فاشلة". صحيح انّ روسيا بدأت تعييد تقييم موقفها العام لكنّها عمليا لم تخرج من اطار الطروحات التقليدية التي تبقي على الأسد رئيسا، وهو أمر غير مقبول على الاطلاق من قبل المعارضة السورية. لكنّ الموقف الايراني هو الاهم على الصعيد الاقليمي، فان توقّف الدعم الايراني للأسد أو غيّرت ايران موقفها نتيجة الضغوطات، فان نظام الأسد سينهار سريعا.

➢ تركيا وأكراد سوريا:

على تركيا أن تتعامل بشكل دقيق وحسّاس مع الموضوع الكردي في سوريا، لأنّ إتّباع اية سياسات خائطة في هذا الموضوع من شأنها أن تؤدي الى تداعيات خطيرة وكبيرة ليس على تركيا فقط، وانما على سوريا كدولة وعلى الثورة السورية. ولذلك فان على تركيا اعتماد سياسة دقيقة، تأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

- كما بات معلومات فاكراد سوريا ليسوا موحدين رغم الاطر العديدة التي تجمعهم. وهناك ايضا خلاف بين الأحزاب الكردية التي تتبع العمل السياسي وبين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني(PYD) الذي يعتمد على العمل المسلّح، وعليه، فانّ أي سياسات تركيّة لا تفرّق بين طبيعة عمل الجهتين ستؤدي ذلك الى توحيدهم وازدياد النزعة القومية لديهم، وسيقوي ذلك من موقع حزب (PYD) داخل سوريا ويعطيه اليد العليا على حساب باقي الاحزاب الكردية بسبب انتشار حالة العداء الراديكالية لتركيا، وليس هناك مصلحة لتركيا لفعل ذلك.

- ضرورة عدم تضخيم ملف أكراد سوريا من خلال معلومات خاطئة يتم نشرها عن قصد أو عن جهل تنشر بشكل مكثّف في الاعلام التركي. كما يجب عدم التعامل مع أكراد سوريا من خلال العدسة التي ترى فيها تركيا أكراد العراق او الملف الكردي الداخلي أو حزب العمال الكردستاني. فالنظر الى كل هذه الفئات من خلال زاوية واحدة سيؤدي الى أخطاء في اعتماد السياسة المناسبة للتعامل مع الملف الكردي السوري واحتوائه، وسيتسبب ذلك بانعكاسات سلبية على تركيا وعلى الثورة السورية والسوريين.

- ضرورة عدم استخدام الملف الكردي السوري في حسابات السياسة الداخلية التركية بين الحكومة والمعارضة التركية لتسجيل النقاط لان المستفيد الوحيد من ذلك هو النظام السوري وحلفاؤه. ولذلك، يجب اخراج الملف الكردي من هذه التجاذبات السياسية الداخلية ان وجدت.

- التعامل مع أكراد سوريا من خلال البرزاني سيكون خطأ يعمل على تضخيم قدرات الأخير ويشرّع حالة من النفوذ له داخل سوريا وهي حالة غير صحّية بالنسبة للسوريين وممكن أن تضر بتركيا

مستقبلا. المفترض أن يتم التعامل مع أكراد سوريا من خلال السوريين. في هذه الحالة يجب االتنسيق مع المعارضة السورية (الائتلاف والجيش الحر) فيما يتعلق بالتعامل مع الملف الكردي في سوريا أو اي اشكالية أو مخاوف من الممكن ان تظهر على السطح، خاصة أنّ هذه الأطراف تعمل على احتواء الملف الكردي داخل سوريا بطريقة عقلانية، كما أنّ مواقفها ومصالحها تتوافق وتتطابق مع الموقف والمصلحة التركية من عدم تحول بعض المدن التي يقطنها الأكراد في سوريا الى ملاذات آمنة لحزب العمال الكردستاني او الحصول على منطقة حكم ذاتي.

- التنسيق مع جامعة الدولي العربية والدول العربية الفاعلة والمؤثّرة في الملف السوري والتي لديها مواقف مشتركة مع تركيا حول الملف السوري ومخاوف متطابقة حول الملف الكردي وسيناريوهات تقسيم سوريا. تحرّك تركيا عبر هذه الجهات سيخفف من الحساسيات المرتبطة بهذا الملف.

- اذا كان لدى تركيا مخاوف من امكانية تقسيم سوريا، أو مخاوف من امكانية ان ينشط حزب العمّال الكردستاني على الحدود التركية- السورية او في بعض المدن في شمال سوريا اذا ما حصلت حالة فراغ هناك، عندها يجب على تركيا نقل هذه المخاوف الى الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي. فعلى تركيا ان تظهر قدراتها الدبلوماسية الحقيقية، اذ لا يمكن لأكراد سوريا الذهاب في سيناريو حكم ذاتي أو منطقة مستقلة من دون وجود دعم دولي كما نعلم. ولذلك من المهم تحييد مثل هذا الدعم قبل ان يتشكل.

➢ تركيا والمرحلة القادمة:

من المفترض ان تكون استجابة تركيا للتطورات اللاحقة في سوريا والتحدّيات القادمة أسرع مما تمّ اتّباعه خلال الفترة الماضية. وهذا يتطلب من دون شك استنفار القدرات السياسية والاقتصادية والتقنية التركية للتركيز على المسألة السورية بما لها من انعكاسات مستقبلية على الصعيد المحلي والاقليمي. وفي هذا الاطار يقترح التقرير على تركيا خلال المرحلة القادمة:

- الحذر من تبني أية سياسات تعمل على تشجيع تناول موضوع الأقليات من باب الاثنيّة والقومية أو الطائفية والتركيز بدلا من ذلك على موضوع المواطنة وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، خاصة أن الرأي العام العربي بدأ يلحظ بعض الخطوات التركية التي يفهم منها تشجيع النزعات القومية كتزايد نزعة تبني التركمان في العراق وسوريا، وتزايد التقارب مع أكراد العراق بشكل من شانه أن يضر بوحدة العراق وينمي من الطموحات الانفصالية لدى كردستان العراق.

- الحفاظ على وحدة تراب سوريا. اذ يجب العمل على تأكيد وحدة وسلامة الأراضي السورية بكل الوسائل الممكنة، والتعاون مع الدول التي لديها مصلحة مشتركة في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية من أجل تأكيد هذا الهدف لقطع الطريق على أية مشاريع تهدف الى تحويل سوريا الى كانتونات لاحقا أو الى دولة فاشلة.

- العمل عن كثب وقرب مع قطر والسعودية. اذ من الواضح أنّ لقطر والسعودية تأثيرا متناميا داخل سوريا منذ انطلاق الثورة السورية وحتى الآن. كما من المنتظر ان يكون للدولتين تأثير ونفوذ كبير في المرحلة القادمة خاصة فيما يتعلق باعادة اعمار وبناء سوريا بعد خروجها من الازمة الحالية. لذلك من الضروري التعاون بين الدول التي لديها موقف موحد من الازمة السورية من اجل منع التضارب والتناقض في الاجندات في المرحلة اللاحقة ، ومن اجل العمل على مساعدة الشعب السوري والدولة السورية بشكل أفضل.

- الضغط على الدول التي سيكون من مصلحتها تخريب الوضع داخل سوريا. اذ سواءً قرر الأسد المواجهة حتى النهاية، أو قرر الهروب أو الرحيل أو أنّه قُتل، فسيكون هناك جهات ودول اقليمية ودولية لديها مصلحة في تخريب الوضع داخل سوريا، كتحويل البلد الى ساحة لمواجهات اقليمية ودولية، أو ابقاء سوريا ضعيفة. ولذلك يجب ممارسة كل الضغوط الممكنة على هذه الدول لمنعها من تحقيق هدفها.

- يجب عدم الانتظار الى حين سقوط الأسد حتى يتم عقد مؤتمر للدول المانحة لاعادة بناء سوريا. اذ يجب التحضير لمثل هذا الموضوع منذ الآن، والتركيز على تقييم الأضرار التي لحقت بسوريا حتى الآن وحشد الجهد الاقليمي والدولي لتغطية هذه الثغرة التي ستنشأ بين حاجة سوريا الى تمويل كبير وقدرة أو ارادة الدول على المساعدة.

- على تركيا ان تكون مستعدة أيضا للمساهمة في عملية اعادة البناء في سوريا بشكل فعّال. اذ تمتلك تركيا ثاني أكبر شركات مقاولات وانشاءات في العالم، وكونها الأقرب الى سوريا والأكثر قدرة اقليميا للمساهمة في هذا الموضوع، فسيكون هناك مصلحة في ان يتم التوصل الى اتفاق اقليمي لاعادة اعمار سوريا بتمويل عربي ولاسيما خليجي وتنفيذ تركي، وهو ما سيوفر الوقت والجهد ويعيد بناء سوريا سريعا.

- على تركيا الاستعداد جيدا على الصعيد الأمني سواءً فيما يتعلق بمساعدة السوريين خلال المرحلة القادمة أو فيما يتعلق بامكانية تحوّل سوريا الى دولة فاشلة، وذلك اعتمادا على المسار الذي ستسلكه الأحداث حتى حينه. وقد يكون من الضروري لانقرة ان يكون لها تواجد في سوريا ولو بشكل غير مباشر سيما وأنّ دول أخرى كايران متواجدة بشكل مباشر وستبقى تحاول ان تكون متواجدة حتى مرحلة ما بعد الأسد.

هذا التقرير تم اعداده نهاية ديسمبر/ كانون اول 2012، وتم تحديث بعض الأرقام التي تعود للشهرين ا و2 من العام 2013.

كاتب التقرير الباحث **علي حسين باكير** يود أن يشكر كل من ساهم في هذا العمل عبر مشاركة الباحث بالمعلومات أو الاحصائيات ومنهم اتحاد تنسيقيات الثورة السورية. كما يود شكر كل السوريين المساهمين قادة سياسيين ومعارضين وناشطين ومقاتلين وخبراء عسكريين وكل من ساهم بشكل مباشر أو غبر مباشر في انجاز هذا العمل.

التقرير أدناه هو النسخة العربية "غير الرسمية" للتقرير الرسمي المنشور عن "منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية" باللغة التركية بتاريخ 2013/2/27

SURİYE'DE KÂBUSA DOĞRU?
SURİYE'DE KÂBUSA DOĞRU?
SURİYE'NİN İÇİNDE BULUNDUĞU KRİTİK DURUM
VE OLASI SENARYOLAR
USAK RAPOR NO: 13-01
KRİZ SURİYE
ULUSLARARASI STRATEJİK ARAŞTIRMALAR

الكابوس السوري؟

تقييم الحالة الحرجة داخل سوريا والسيناريوهات المستقبلية

علي حسين باكير/ باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية

alibakeer@hotmail.com

ملخّص تنفيذي

مقدمّة

❖ تقييم الوضع العام داخل سوريا

➢ التطورات الرئيسية فيما يخص توحيد المعارضة السورية

- **أولا: المعارضة السياسية**
- **ثانيا: المعارضة المسلّحة**

➢ تقييم الوضع الاقتصادي

1) **القطاع السياحي**
2) **القطاع الزراعي**
3) **القطاع الصناعي**
4) **قطاع النفط**
5) **الاستثمار والصيرفة والمال**

➢ تقييم الوضع الاجتماعي والانساني

1) **اللاجئين**
2) **النازحين**
3) **البنية التحتية**

4) الخدمات

➢ تقييم الوضع الأمني والعسكري

- أولاً: الجيش السوري الحر (والمعارضة المسلحة)

1) السيطرة على المعابر والمنافذ الحدودية
2) قطع طرق الامداد على الجيش النظامي
3) انهاك النظام في المدن الكبرى
4) مهاجمة المطارات العسكرية
5) السيطرة على المنشآت الاستراتيجية
6) نقل العمليات الى قلب العاصمة دمشق

- ثانيا: الجيش السوري النظامي

أ- خسائر النظام

1) الانشقاقات
2) الخسائر البشرية
3) الطائرات
4) المدرعات والآليات العسكرية
5) النفقات العسكرية

ب- مؤشرات يأس النظام

1) استخدام المدفعية وراجمات الصواريخ
2) استخدام الطائرات المقاتلة
3) استخدام صواريخ سكود
4) استخدام مواد سامة

- ثالثا: المجموعات الخرى المسلّحة

1) الشبيحة

2) حزب الله
3) المجموعات الاسلامية

❖ دور الأقليات في الصراع

➢ الأكراد والثورة السورية

- أولا: العلاقات بين الأكراد والمعارضة السورية

1) الأكراد والمجلس الوطني السوري
2) الأكراد و"الائتلاف الوطني لقوى الثورة والعارضة"
3) الأكراد والجيش السوري الحر

- ثانيا: دولة كردية في شمال سوريا؟

➢ العلويون والثورة السورية

- أولا: مؤشرات الدفع باتجاه انشاء دولة علوية

1) تفجير حرب اهلية طائفية
2) رسم خط ديمغرافي طائفي بموازاة الساحل السوري
3) نقل بعض المعدات والأسلحة الى الساحل
4) انشاء مجمّع عسكري في اللاذقية
5) التدمير الممنهج للمدن الرئيسية في البلاد

- ثانيا: المستفيدون من سيناريو اقامة دولة علوية

1) اسرائيل
2) ايران
3) حزب الله
4) روسيا

- ثالثا: صعوبة انشاء دويلة علوية في سوريا

1) الوضع الديمغرافي
2) البنى التحتية
3) الوضع الجغرافي
4) الوضع الامني للمنطقة المفترضة
5) الموقف الدولي
6) الجيش السوري الحر

❖ مصير الأسد وسوريا؟

➢ سيناريو رحيل الأسد

- التحديات التي ستواجه سوريا في هذا السيناريو

1) الوضع الاقتصادي والاجتماعي
2) الوضع الأمني
3) الوضع السياسي

➢ سيناريو رفض الأسد الرحيل (سوريا دولة فاشلة)

- انعكاسات هذا السيناريو على الوضع السوري

1) على الصعيد الاقتصادي
2) على الصعيد الاجتماعي
3) على الصعيد الأمني – العسكري

➢ المخاطر الاقليمية لتحول سوريا الى "دولة فاشلة"

❖ الخلاصة والتوصيات

❖تقييم الوضع العام داخل سوريا

➢ التطورات الرئيسية فيما يخص توحيد المعارضة السورية

شهدت الأشهر القليلة الماضية تطورات مهمة على صعيد توحيد أُطر وجهود وعمل المعارضة السورية للعمل على اسقاط النظام السوري. وعلى الرغم من أنّه يُعتقد على نطاق واسع بأنّ إلقاء بعض الدول الفاعلة اللوم على المعارضة السورية في الفشل في عملية الاطاحة بالأسد حتى هذه اللحظة انما كان مجرّد ذريعة للتهرّب من المسؤوليات الحقيقية ازاء المسألة، الا أنّ المعارضة السورية على المستويين السياسي والعسكري قررت انهاء الجدل حول هذا الموضوع وتوحيد الجهود بتحقيق الهدف المنشود.

- أولا: المعارضة السياسية

من أجل توسيع مظلّة المعارضة وتوحيد صفوفها وتحقيق التكامل بين الداخل والخارج وإحداث نقلة نوعية في الثورة السورية تتماشى مع التحديات القادمة، جرت مجموعة من الاجتماعات التشاورية على مدى ثلاثة أيام في دولة قطر من 8-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وضمت عددا كبيرا من هيئات المعارضة في خارج وداخل سوريا، من بينها:

الهيئة العامة للثورة السورية، ولجان التنسيق المحلية، والمجلس الوطني السوري، والمنتدى السوري للأعمال، و14 ممثلاً عن المجالس المحلية، ورابطة علماء بلاد الشام، والمجلس الوطني الكردي، والمجلس الثوري لعشائر سوريا، وهيئة أمناء الثورة، والمنبر الديمقراطي، وحزب الاتحاد الاشتراكي، وحزب العمل الشيوعي، وشخصيات وطنية، ومنشقون سياسيون وآخرون.

وقد نتج عن هذه التشاورات اتفاق بين المجلس الوطني السوري الذي كان حتى حينه المظلّة الأكبر والأوسع للمعارضة، وبين قوى المعارضة والثورة الاخرى فتم تأسيس "**الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية**". وقد انتخب الائتلاف احمد معاذ الخطيب رئيسا له، المعارض البارز رياض سيف نائبا اول للرئيس، فيما انتخبت سهير الاتاسي نائبا ثانيا، ومصطفى الصباغ امينا عاما للائتلاف.

من هو معاذ الخطيب؟

الخطيب من مواليد 1960، وهو كان في السابق اماما وخطيبا للجامع الاموي في دمشق. وقد تعرض الخطيب المعروف باعتداله وانفتاحه، للاعتقال مرتين على الاقل منذ اندلاع الازمة السورية في اذار/مارس 2011 بسبب دعمه للمعارضة.
وفاز الخطيب برئاسة الائتلاف من دون اي منافسة بحسب النتائج الرسمية للاقتراع، وحصل على غالبية ساحقة من اصوات اعضاء الائتلاف

في 12 نوفمبر، اعترفت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان) بالائتلاف كممثل شرعي للشعب السوري، وسحبت اعترافها بحكومة بشار الأسد. وبعد بضع ساعات، اعترفت دول جامعة الدول العربية به، ثم تتالت بعد ذلك الاعترافات بدءً من فرنسا وايطاليا ثمّ تركيا والمملكة المتحدة. وحظي الائتلاف في اجتماع اصدقاء سوريا الذي انعقد في المغرب بتاريخ 2012/12/12، بالاعتراف الكامل به كممثل شرعي ووحيد للشعب السوري بحضور ممثلين عن 130 دولة.

الهيكل التنظيمي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

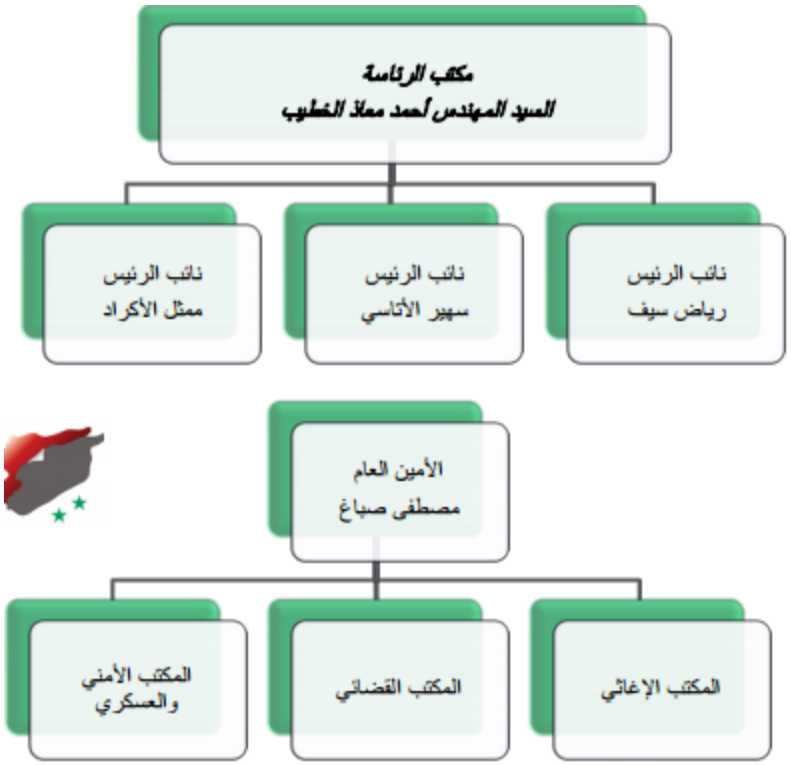

وقد اعلن "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" عن ثوابت الائتلاف والتي تتمثل بـ:

- الحفاظ على السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني السوري.
- الحفاظ على وحدة التراب الوطني السوري.
- الحفاظ على وحدة الشعب السوري.
- إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه، وتفكيك أجهزة الأمنية بمحاسبة من تورط في جرائم ضد السوريين.
- عدم الدخول بأي حوار أو مفاوضات مع النظام.
- التأكيد على قيام سوريا المدنية التعددية الديمقراطية.

كما حدد الائتلاف اهدافه، وتتمثل بـ:

- توحيد دعم القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية والجيش الحر.
- إنشاء صندوق دعم الشعب السوري بتنسيق دولي.

- إنشاء اللجنة القانونية الوطنية السورية.
- تشكيل حكومة انتقالية بعد الحصول على الاعتراف الدولي.

- ثانيا: المعارضة المسلّحة

وفي موازاة توحيد الجهد السياسي المعارض للاطاحة بالأسد ونظامه، بذلت جهود لتوحيد العمل العسكري للمعارضة المسلحة ضد نظام الأسد. فأجتمع من 4 الى 8 /2012/12، أكثر من 500 عنصر يمثلون قوى وكتائب وألوية الجيش السوري الحر العاملين على الأرض داخل سوريا، وتمّ بالاجماع الاتفاق على تأسيس "مجلس القيادة العسكرية المشتركة العليا" لكافة القوى الثورية المسلّحة داخل سوريا.

وبعد مداولات تم انتخاب "هيئة الأركان العامة للقوى العسكرية والثورية" من 30 عضوا وكذلك انتخاب رئيس لها وهو العميد الدكتور سليم إدريس على أن تكون على تواصل تام مع المعارضة السياسية المتمثّلة بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وتعمل على اسقاط نظام الأسد.

الهيكل الاداري لهيئة الأركان العامة للقوى العسكرية والثورية للجيش الحر

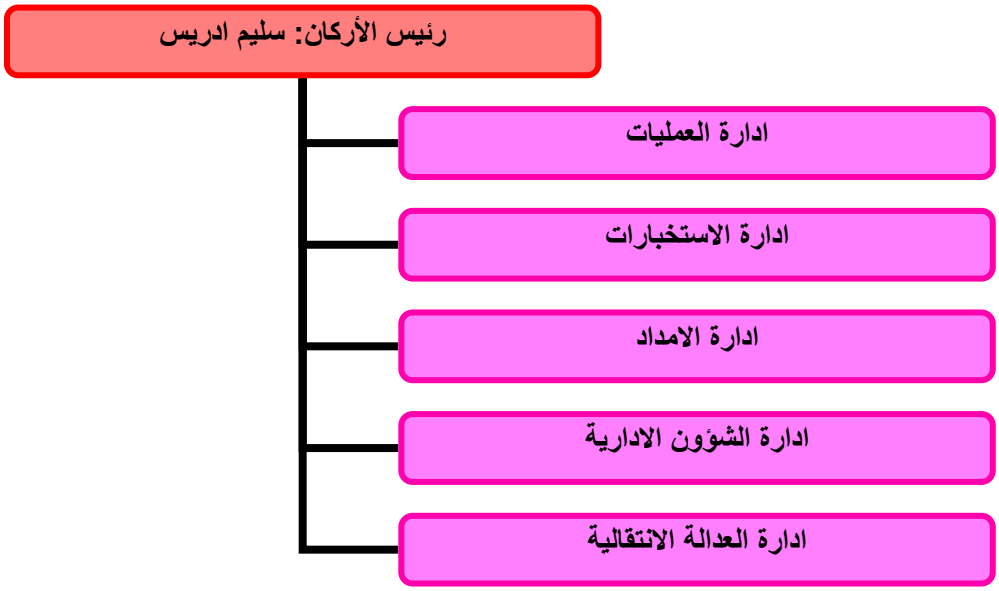

ووفقا للاتفاق الجديد، تمّ تنظيم رئاسة الأركان العامة للقوى العسكرية والثورية تحت سقف الجيش الحر بحيث يكون لرئيس الأركان العميد الدكتور سليم ادريس نائب (العقيد مصطفى عبدالكريم)، ومعاون (العقيد عبدالقادر الصالح)، وخمسة مساعدين بحسب المناطق التي تم تقسيم سوريا اليها، بحيث يكون هناك مسؤول عن كل منطقة من المناطق يشرف على العمليات الميدانية بشكل مباشر، وترجع جميع تلك القيادات المناطقية إلى رئاسة الأركان العامة ، وهي:

- المنطقة الشمالية: وتضم المجلس الثوري لحلب والمجلس الثوري لادلب.
- المنطقة الوسطى: وتضم المجلس الثوري لحمص
- المنطقة الشرقية: وتضم المجلس الثوري لدير الزور، والمجلس الثوري للحسكة، والمجلس الثوري للرقّة.
- المنطقة الغربية: وتضم المجلس الثوري لحماة، والمجلس الثوري للاذقية وطرطوس
- المنطقة الجنوبية: وتضم المجلس الثوري لدمشق والمجلس الثوري لدرعا.

وفي 2012/12/19، نقلت بعض التقارير اجتماع العقيد سليم ادريس مع رئيس الائتلاف الوطني معاذ الخطيب، وتم التأكيد على: (انظر الصورة ادناه)

- ✓ الاطاحة بنظام الأسد بكل رموزه وتفكيك أجهزته الأمنيّة
- ✓ تمكين الشعب السوري من حقّه بالدفاع عن نفسه بكل الوسائل
- ✓ تمكين الشعب السوري من اتخاذ قراره بحريّة
- ✓ تسريع عملية تشكيل حكومة مؤقتة لوضع حد لمعاناة الشعب السوري

وقام مجلس القيادة العسكرية المشتركة العليا في 2012/12/26، عبر بيان مسجل على فيديو للمكتب الاعلامي لـ "الجيش السوري الحر" باصدار قرارا بترقية العميد سليم ادريس الى رتبة لواء.

➢ تقييم الوضع الاقتصادي

بعد 22 شهرا من قرار النظام السوري مواجهة التظاهرات عبر العمل الأمني والعسكري، أصبحت القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة السورية ككل امّا معطّلة او مدمّرة أو منهارة بسبب العمليات

العسكرية والدمار الهائل الذي ألحقه النظام بالبنى التحتية الاقتصادية للدولة، وقد شمل ذلك مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والخدمية.

فعلى الصعيد الاقتصادي، ارتفع حجم التضخّم الى أكثر من 40% وهوى مستوى سعر صرف الليرة السورية الرسمي الى أكثر من 51% من قيمته منذ آذار عام 2011، كما تقلّص حجم الناتج الاجمالي للبلاد 20% خلال عام 2012. امّا حجم البطالة فارتفع في العام 2012 بنسبة 18% على اقل تقدير ليصل الى 28%، وانخفض حجم الاحتياطي النقدي للبلاد بشكل هائل في ظل استنزافه من قبل النظام بواقع نصف مليار شهريا، حيث تشير التقديرات في أكتوبر/ تشرين أول من العام 2012 الى أنّ المتبقي من الاحتياطي النقدي للبلاد يبلغ قرابة الـ4 الى 5 مليار دولار بعدما كان يبلغ بداية الثورة قرابة الـ17 مليار دولار.

وعلى الصعيد القطاعي، يمكن تلخيص وضع القطاعات الاقتصادية في البلاد على الشكل التالي:

1) القطاع السياحي:

توقف كليا وهو الذي كان يساهم بحوالي 9 مليار دولار، كما انه تكبد خسائر في المرافق تفوق مليار دولار، ومن غير المتوقع ان يعود بسهولة حتى بعد الاطاحة بنظام الاسد على اثر التدمير الهائل الذي قام به النظام والذي طال حتى المواقع الأثرية والتاريخية والتراثية وآخرها أسواق حلب المدرجة على قائمة التراث الانساني.

فقد أشارت التقارير الدولية (صندوق التراث العالمي) الى أنّ الجيش السوري قام باحتلال 13 موقع مصنّف على أنّه تاريخي في سوريا، وتم استخدامهم كثكنات عسكرية، كما قام الجيش السوري النظامي باستهداف 13 موقع مصنّف ضمن التراث التاريخي، 3 ضمن تصنيف عالمي و10 ضمن تصنيف محلي.

2) القطاع الزراعي:

ويساهم هذا القطاع بحوالي 20% من حجم الناتج المحلي الاجمالي في سوريا وفقا لأرقام 2010، كما يشغّل حوالي 50% من العاملين في المناطق الريفية في سوريا و20% من مجمل اليد العاملة السورية.

اما اليوم فيعاني هذا القطاع بشكل شديد نتيجة الحملة العسكرية للنظام. اذ لم يكتف النظام بتدمير منازل ومحلات أبناء المناطق الريفية الذين كانوا من اوائل الذين انتفضوا عليه، بل قام أيضاً بتدمير القاعدة الإقتصادية لعدد كبير من السكان، كإحراق المحال التجارية والأراضي الزراعية وتخريب المحصول. وزاد من سوء الوضع نزوح المزارعين، وارتفاع اسعار الماوزت والسماد (300%) بسبب الشح وتحّكم بعض المحتكرين المحسوبين على الحكومة لهذه المواد.

وأدت هذه الأوضاع الى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بشكل كبير جدا، لاسيما أنّ معظم المناطق التي تشهد عمليات عسكرية انما هي مناطق زراعية في الأساس منها أصبح خارج سيطرة الدولة كالمناطق الزراعية في الحسكة التي تضم حوالي 1.6 مليون هكتار مزروع، وريف حلب فيه حوالي 1.1 مليون هكتار، وادلب فيها قرابة 356 ألف هكتار.

وعليه فان سوريا التي كانت تعتبر حتى الأمس القريب دولة ذات اكتفاء ذاتي في هذا المجال، أصبحت بحاجة الى استيراد حوالي 4 مليون طن من الحبوب لتلبية النتقص الحاصل داخليا اذا ما ارادت الحكومة فعل ذلك. ونتيجة لذلك، يعاني وفقا لتقارير الأمم المتحدة حوالي 3 مليون سوري نقصا في الغذاء (الأمن الغذائي)، منهم 1.3 مليون في خطر شديد وبحاجة الى مساعدة عاجلة خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

3) القطاع الصناعي:

وقد أصابه دمار كبير لاسيما أنّ معظم النشاط الصناعي ببلاد يتركّز في مدينة حلب التي تعتبر العاصمة الاقتصادية للبلاد. ونظرا لما تعرّضت له المدينة على اثر الحملات العسكري للنظام، فان جزءاً كبيرا من القاعدة الصناعية للبلاد تدمّرت او تعطّلت او انتهت اما بفعل افلاس اصحابها أو انتهاء البيئة الصالحة للصناعة بكل ما تتطلبه، او نقل رجال الأعمال عملهم الى الخارج حيث تشير تقارير الى أنّ أعداد رجال الأعمال السوريين والمستثمرين الذين قدموا من سوريا إلى مصر تضاعف خلال الثلاث أشهر الأخيرة للعام 2012.

4) قطاع النفط:

وتكمن أهمية النفط بالنسبة لسوريا لكونه يساوي ثلث دخل الدولة على الأقل وحوالي ربع الموازنة العامة وقرابة الـ 40% من مجمل الصادرات السورية، وقد بلغت قيمة صادرات سوريا النفطية في العام 2010 حوالي 5 مليار دولار، دفع الاتحاد الأوروبي منها قرابة الـ4 مليار دولار. أدّت العقوبات المفروضة على هذا القطاع إلى حرمان النظام من الموارد التي تأتي بالعملة الصعبة وبالتالي من قدرته على تمويل حملته العسكرية على المدن السورية وأيضا من قدرته على الدفع لمواليه ومحازبيه ولأجهزته الأمنية.

لكن في المقابل كان هناك أضرار جانبية تمثّلت في خسائر هذا القطاع والتي بلغت حوالي 400 مليون دولار شهريا نتيجة لهذه العقوبات المباشرة، مما ساهم في تعميق الانكماش الاقتصادي وارتفاع نسبة التضخم. كما انّ معاناة هذا القطاع انعكست على قطاعات اخرى فساهم في شلل القطاع الصناعي اضطرابات اجتماعية نتيجة فقدان مادة الديزل اللازمة خاصة للتدفئة في فصل الشتاء، لكنّ النظام استعاض عن اموال هذا القطاع لتمويل حملته العسكرية بالاقتطاع من الاحتياطي النقدي للبلاد بالاضافة الى المساعدات المالية التي كانت تصله لاسيما من قبل ايران.

5) الاستثمار والصيرفة والمال:

كشفت الأرقام الصادرة عن هيئة الاستثمار السورية عن تراجع عدد المشاريع القائمة في سوريا في الفترة من أول يناير 2012 حتى نهاية سبتمبر من نفس العام بنسبة 74%، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011 نتيجة الأحداث التي تمرُّ بها سوريا.

وأدت القيود المفروضة على المصرف التجاري خاصة، وتجميد الأرصدة ومنع تحويل الدولار إلى سوريا، إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وارتفاع تكاليف المستوردات وارتفاع تكاليف التأمين، بالإضافة إلى تحول جزء من الطلب على العملة الأجنبية من السوق النظامية إلى السوق السوداء، ما أدى إلى انهيار سعر صرف الليرة السورية بشكل كبير.

Annual data and Forecasts- Syria				
%	2010a	2011b	2012b	2013c
GDP	3.2	-3.4	-15.2	-1.0
Private Consumption	7.6	-3.0	-16.0	-3.0
Government Consumption	10.8	7.2	-7.0	1.6
Gross fixed investment	13.6	-2.5	-12.0	-3.0
Exports of goods & services	11.2	-12.0	-22.0	2.0
Imports of goods & services	15.1	-3.2	-15.0	-2.5
Domestice demand	n/a	n/a	-13.6	-2.1
Agriculture	-9.6	0.0	-8.0	1.0
Industry	8.5	-4.0	-37.8	-1.0
Services	5.6	-5.0	-15.0	-3.0
Fiscal indicators (% of GDP)	23.5b	21.8	12.8	11.2
Central government revenue	24.9b	32.8	26.4	24.4
Central government balance	-1.4	-11.0	-13.6	-13.2
Net public debt	22.7b	35.2	47.4	56.1
International reserves (US$ m)				
Total international reserves	19,519	14,833	4,774	2,976

a = Actual

b = Economist Intelligence Unit estimates.

c = Economist Intelligence Unit forecasts.

Sources: Central Bank of Syria, IMF, International Financial Statistics, World Bank, Global Development Finance

➢ تقييم الوضع الاجتماعي والانساني

يوما بعد يوم تتكشف المزيد من الحقائق حول الكارثة الانسانية التي يشهدها الشعب السوري والتي تزداد وتيرتها وحدّتها بشكل متسارع يوما بعد يوما وساعة وبعد ساعة ودقيقة بدقيقة. وتشير الأرقام الى أنّ مجموع القتلى في سوريا ممن تمّ توثيق اسمائهم وحالاتهم منذ اندلاع الثورة السورية وحتى نهاية عام 2012 بلغ 47866 قتيل.

عدد القتلى في سوريا منذ اندلاع الثورة السورية في آذار 2011 وحتى نهاية كانون اول 2012

المجموع: 47866 موثّقين

(تصنيف حسب المحافظة)

Country side of amascus	Homs	Aleppo	Edlib	Dera'a	Hama	Dmascus	Der Al Zor	Lattakia	Al-Rikka	Al_Hasaka	Al-Qunaitera	Tartus	Al-Suwaida
10153	8858	6340	6329	4098	3830	3453	3288	722	342	214	128	86	25

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

وكانت المفاجأة عندما أظهر تقرير الأمم المتحدة في بداية عام 2013 أنّ العالم لا يزال غير مدرك لحقيقة حجم الخسائر البشرية التي تقع بحق الشعب السوري. اذ عدّلت الأمم المتحدة من تقديرتها التي كانت تشير حتى نهاية العام 2012 الى أنّ هناك حوالي 40 ألف قتيل في سوريا، ونشرت تقريرا يظهر التعديلات الجديدة التي تستندت الى أرقام تم جمعها من مختلف الأطراف بما فيهم الحكومة السورية تشير الى أنّ حجم الخسائر البشرية في سوريا يفوق الـ 60 ألفا منذ اندلاع الثورة السورية في آذار من العام 2011 وحتى نهاية العام 2012، علما انّ هذا الرقم تقريبي ولا يعبّر عن الرقم الحقيقي الذي هو اعلى من هذا على ما يبدو مضافة الى معاناة السوريين.

Gender Distribution for the 60,000 Reported Casualties		
Male	**Female**	**Unreported**
76%	7.50%	16.40%

Source: UNHRC

Geographical Distribution of the 60,000 Reported Casualties						
Homs	**Idlib**	**Rural Damascus**	**Aleppo**	**Daraa**	**Hama**	**Other**
12,560	10,862	7,686	6,188	6,034	5,080	11,590

Source: UNHRC

Deaths Rate Per Month	
Jun-11	**Jul-12**
1000	5000

Source: UNHRC

1) اللاجئين:

منذ اندلاع الأزمة في مارس 2011 وعدد اللاجئين السوريين الفارين الى خارج البلاد نتيجة العملية العسكرية للنظام في تزايد مستمر. وقد استقبلت الدول المجاورة لسوريا القسم الاكبر من هؤلاء اللاجئين، فيما توزّع بعضهم في منطقة شمال أفريقيا ووصل بعضهم الى بعض الدول الاوروبية. وفقا لأرقام الأمم المتحدة، بلغ عدد اللاجئين السوريين في الخارج حتى 13 شباط 2013 ما يزيد عن 667 ألف لاجئ.

وقد توزّع القسم الاكبر من هؤلاء على ثلاثة بلدان رئيسية هي: لبنان (أكثر من 181 ألف لاجئ)، الأردن (أكثر من 204 ألف لاجئ)، وتركيا (أكثر من 177 ألف لاجئ). ومن الملاحظ أنّ قدرة هذه البلدان على استيعاب المزيد من اللاجئين قد بلغت أقصاها لاسيما في لبنان والأردن في ظل محدودية الموارد وعدم القدرة أو الأهلية على استضافة هؤلاء اللاجئين في أوضاع مناسبة. اما في تركيا فقد زاد عدد اللاجئين السورين عن قدرة المخيّمات على استيعابهم بنسبة 12%. وقد دخلت مصر على خط استضافة اللاجئين حيث بلغ عدد اللاجئين الآن حوالي 11 ألف لاجئ.

اللاجئين حتى 17 كانون اول 2012

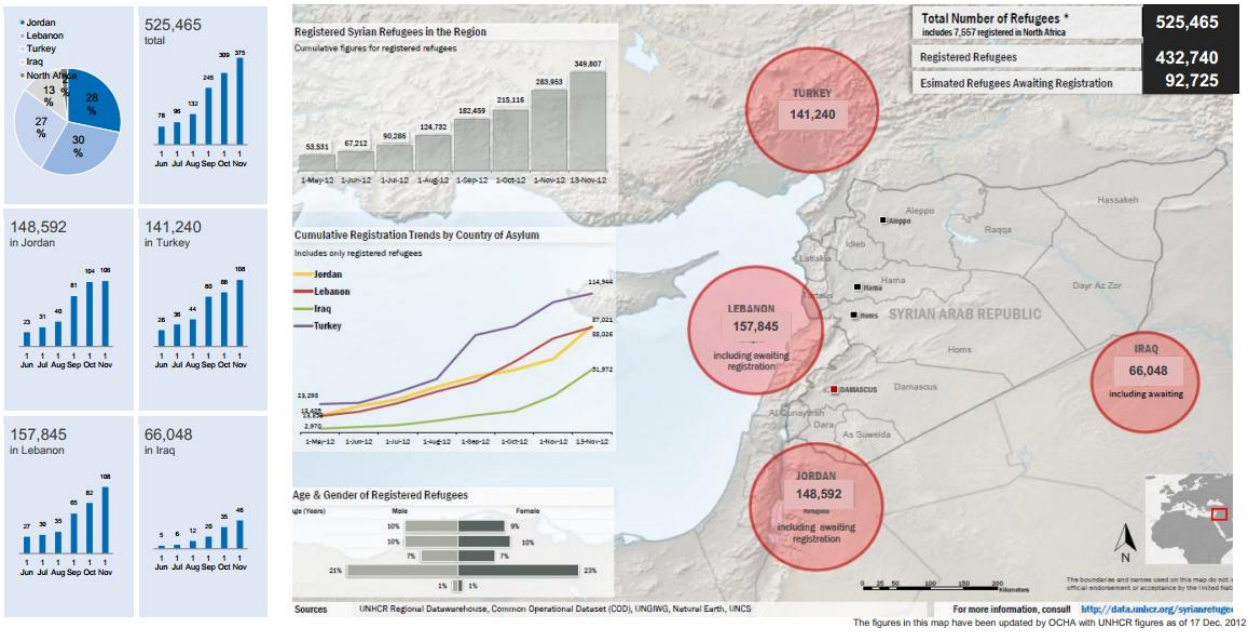

ولعل ما يفسّر ازدياد أعداد االلاجئين بشكل كبير جدا في كل من لبنان والأردن بعدما ظلّت تركيا حتى وقت طويل تتصدر قائمة مستضيفي اللاجئين السوريين، هو اتساع رقعة العمليات العسكرية في المناطق الحدودية المتاخمة لكل من لبنان والأردن، اضافة الى استتباب الوضع نوعا ما في المناطق المحاذية للحدود التركية لصالح الثوّار مع تزايد سيطرتهم الميدانية على الأرض واتساع رقعتها.

اللاجئين السوريين في الدول المجاورة

حتى 21 ديسمبر 2012 مع توقعات مستقلية

Country	Refugees registered and/or assisted	Estimated number of refugees by June 2013
Egypt	11,190	30,000
Iraq	66,532	90,000
Jordan	155,147	300,000
Lebanon	164,626	300,000
Turkey	144,755	380,000
Total	**542,250**	**1,100,000**

Source: UNHCR as of 21 December 2012. Refugee figures are based on estimates and thus may vary.
* Figure provided by the Government of Turkey.

ويعاني هؤلاء اللاجئين في معظمهم من سوء الأحوال المعيشية لاسيما في ظل ازدياد الأعداد ومع قدوم فصل الشتاء الذي يزيد الامور تعقيدا، خاصة أنّ ما يزيد عن 54% منهم تقريبا هم من الاطفال من الفئة العمرية ما دون 17 عاما، مع توقعات بان يتضاعف عدد اللاجئين خلال ستة أشهر فقط الى ما يزيد عن مليون و 100 ألف لاجئ سوري في الخارج.

2) النازحين:

يشير آخر تقرير للامم المتحدة الى أنّ هناك اكثر من 4 ملايين سوري بحاجة الى مساعدة نتيجة تردي الأوضاع داخل سوريا من بينهم 2 مليون على الأقل نزحوا من مناطق اقامتهم او سكنهم داخليا، في وقت تشير فيه أرقام الشبكة السورية لحقوق الانسان وهي شبكة تحدّث أرقامها بشكل مستمر بناءً على معطيات ميدانية من داخل سوريا، الى أنّ اعداد النازحين تبلغ ضعف هذا الرقم الذي الصادر عن الامم المتحدة على الأقل وبواقع يزيد عن 4.6 مليون نازح سوري.

النازحين داخليا في سوريا حتى ديسمبر 2012

منطقة النزوح	العدد
حلب	1.6 مليون
حمص	950 ألف
دمشق	775 ألف
دير الزور	380 ألف
اللاذقية	300 ألف
حماة	225 ألف
درعا	200 ألف
ادلب	180 ألف
المجموع	**4 مليون و610 آلاف**

المصدر: الشبكة السورية لحقوق الانسان

ويتوزع هؤلاء النازحين على عدد من المرافق كالمدارس والمباني العامة غير المؤهّلة لاستضافة نازحين، لكن اغلبهم يتم استضافتهم عند أقارب أو مجرد أناس عاديين وهو ما يزيد من الأعباء المعيشية لهذه العائلات،

ناهيك عن انّ عددا من النازحين يبيتون في البساتين والحقول وحتى في السيارات او الشاحنات التي يمتلكونها.

ومع تدني درجات الحرارة خلال الشتاء ونقص الماء والغذاء وانقطاع الكهرباء وارتفاع اسعار المازوت وانعدام وسائل التدفئة، يعاني هؤلاء النازحين بشكل كبير بما يعكس وجود حالة ازمة انسانية ضخمة. حيث سجّلت تقارير الأمم المتحدة حاجة أكثر من 3 مليون نازح الى المساعدة الغذائية.

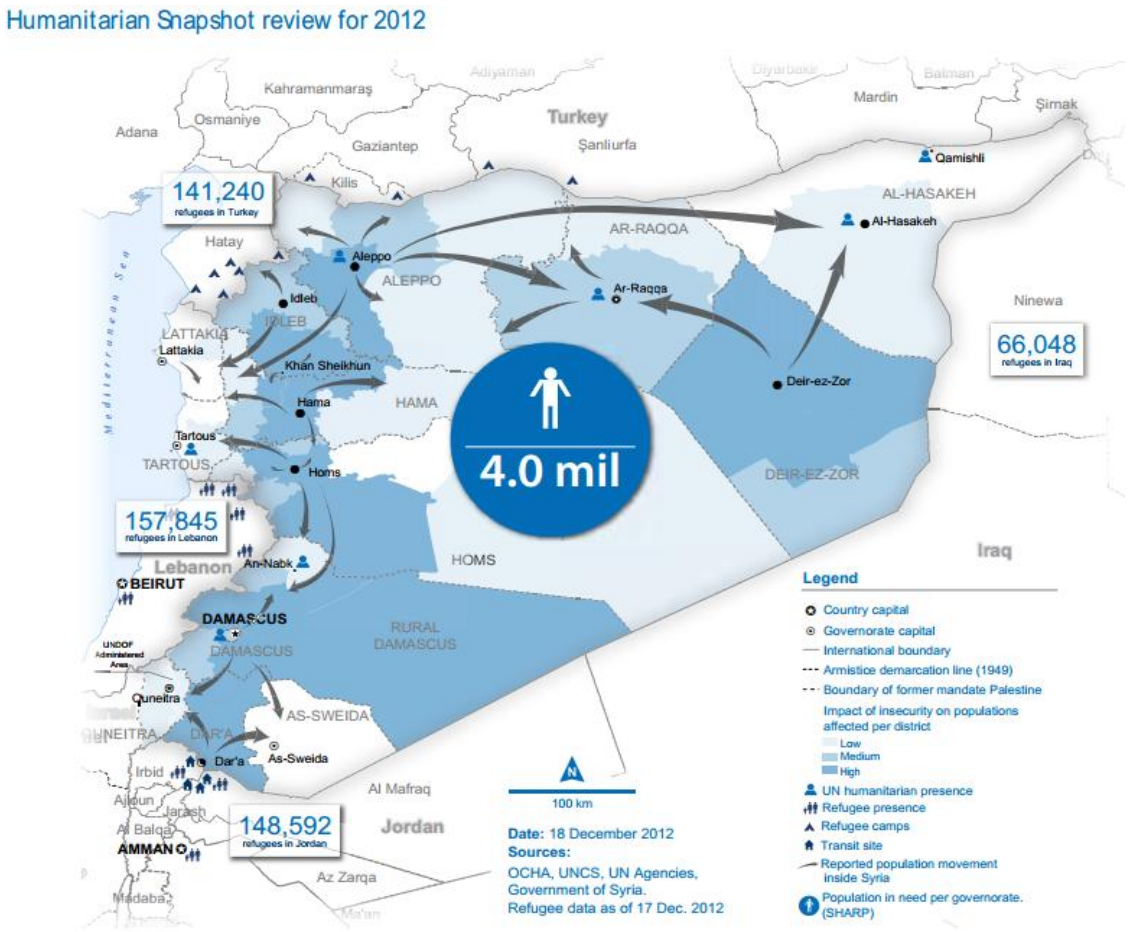

3) البنية التحتية:

أدت العمليات العسكرية للنظام السوري اضافة الى استخدامه الأسلحة الثقيلة والاستراتيجية في مهاجمة المدن الكبرى والأحياء السكنية المكتظّة الى الى دمار هائل يصعب تصوّره. وكان لهجمات الطائرات المروحية والمقاتلة دور كبير في تدمير نسبة كبيرة من البنية التحتيذة السورية خاصّة أنّ هجماتها تضمنت استخدام أسلحة تسبب دمارا هائلا يصعب تصوّره (كما سيتم الاشارة الى الموضوع لاحقا) وتهدف الى ترهيب المدنيين.

وباعتراف الحكومة السورية، أشار وزير المالية السوري الى أنّ كلفة اعادة التعمير والبناء تقدّر بحوالي 27 مليار دولار، وهو رقم منخفض جدا وفق التقديرات الاولية لمختلف التقارير التي تتحدث عن حجم الدمار الهائل الذي سببته الآلة العسكرية للنظام. فوفقا لتقديرات الشبكة السورية لحقوق الانسان، بلغ حجم الوحدات المدمّرة في سوريا حتى أيلول/ سبتمبر 2012 حوالي 2 مليون و865 ألف وحدة، 15% منها مدمّر بشكل كامل، و85% منها مدمّر بشكل شبه كامل او جزئي.

الوحدات المدمرة في سوريا حتى أيلول/سبتمبر 2012

المحافظات/ المناطق	عدد الوحدات المدمّرة
حمص	800 ألف
ادلب	500 ألف
ريف دمشق	425 ألف
درعا	350 ألف
حلب	270 ألف
حماة	185 ألف
دير الزور	135 ألف
باقي المحافظات	200 ألف
المجموع	**2 مليون و865 ألف**

المصدر: الشبكة السورية لحقوق الانسان

وتشير تقديرات الشبكة الى أنّ كلفة اعادة اعمار هذه الوحدات كتقديرات محافظة يحتاج على الأقل الى 35 مليار دولار خلال 3 سنوات. في حين تشير دراسة أخرى ميدانية أوّلية عن واقع الدمار الذي حصل في

سوريا الى أنّ حجم هذا الدمار وفق التقديرات المحافظة جدا حتى أيلول/ سبتمبر 2012 لا يقل عن 36.5 مليار دولار، كما انّ حجم الخسائر الكليّة التي تشمل وقف النشاطات الاقتصادية المهمة كالسياحة والتصدير والانتاج الصناعي والتحويلات من الخارج والاضرار التي لحقت بالمحال التجارية والنشاط التجاري والبنى التحتية كالجسور وتمديدات الماء والكهرباء بالاضافة الى الخسائر المالية المتربطة بالجهد العسكري للنظام يمكن ان يرفع رقم الخسائر الى أكثر من 100 مليار دولار عن نفس الفترة، في حين أن كلفة اعادة الوضع في سوريا الى التعافي التام يتطلب ضعف هذا الرقم.

المبلغ المقدّر لإجمالي الدمار و الخسائر في سوريا

حتى تموز 2012

(ألف دولار الأمريكي)

المناطق المنكوبة	الدمار للمنازل و الاثاث	خسارة المدخرات	دمار السيارات	اجمالي خسائر كل محافظة
إدلب	1,681,060	1,286,080	76,300	3,043,440
الحسكة	150,760	376,960	10,725	538,445
اللاذقية	74,000	46,240	1,790	122,030
ريف حلب	955,240	1,194,050	52,262	2,201,552
حماة	769,280	2,799,110	142,704	3,711,094
حمص	5,299,960	1,346,530	167,540	6,814,030
درعا	581,930	1,749,220	64,940	2,396,090
دير الزور	350,880	2,111,910	24,956	2,487,746
ريف دمشق	4,671,120	6,874,910	354,380	11,899,680
المجموع	14,534,230	17,784,280	1,120,201	33,214,407
المجموع الكلي				**33,214,407**

المصدر: الحركة الدستورية السورية

الجدول هو خلاصة دراسة تفصيلية حتى منتصف شهر تموز (يوليو) 2012، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى الدراسة.

4) الخدمات:

ولا تستثنى الخدمات من الكارثة التي تلحق بسوريا اليوم نتيجة استمرار العمليات العسكرية للنظام. اذ يضطر المواطنون الى ان يقفوا في طوابير طويلة جدا لساعات من اجل المواد الأساسية كالخبز والماء والغاز والديزل أو البنزين، وكثيرون هم من لا يستطيعون الحصول عليها بعد ساعات من الانتظار.

فقد ازدادت في الآونة الاخيرة صعوبة الحصول على هذه المواد في ظل اشتداد الضغوط الاقتصادية على المواطن السوري وارتفاع وتيرة العمليات العسكرية وضعف المساعدات الدولية و/أو عدم وصولها بالشكل الصحيح أو عدم وصولها نهائيا، وازدياد نسبة النازحين داخل البلاد من مناطق الاشتباكات. وارتفعت الأسعار بشكل جنوني، اذ ارتفع سعر قارورة الغاز على سبيل المثال بنسبة 1300% على أقل تقدير، كما ارتفع سعر الخبز بنسبة 100% الى 150% على أقل تقدير وفي بعض المناطق وصل الى 400%.

أمّا من ناحية الاستشفاء، فقد تعطّل عدد كبير من المستشفيات ولم تعد قادرة على تقديم خدماتها لنقص في المعدات وانقطاع في الكهرباء ونزوح الاطباء (أكثر من حوالي 50% من اطباء حمص على سبيل المثال غادروا حمص) بالاضافة الى استخدام بعضها كمقرات عسكرية لجيش النظام أو مراكز تعذيب حيث أصبح الموطنون يخشون التقدم الى بعض هذه المستشفيات خوفا من الاعتقال.

كما انّ عددا كبيرا من المستشفيات قد لحقها التدمير أيضا باعتراف الحكومة السورية نفسها التي تشير الى أنّ حوالي 35% من مستشفيات البلاد بالاضافة الى حوالي 10% من المراكز الصحية تضررت بالاضافة الى خسارة حوالي 40% من مجموع سيارات الاسعاف في البلاد بشكل عام. ونفاذ الأدوية من الصيدليات بنسبة 40% وفق ما أوردته تقارير الهيئة الطبية الدولية.

أمّا المدارس، فباعتراف وزراة التعليم السورية، تضرر اكثر من حوال 10% من مجموع المدارس العامة في سوريا، كما قام النازحون باستخدام أكثر من 1956 مدرسة كملجأ لهم من الاعمال العسكرية للنظام في مختلف أنحاء سوريا وفق أرقام نوفمبر /تشرين أول 2012.

➢ تقييم الوضع الأمني والعسكري

بدا واضحا خلال الأشهر القليلة الماضية (11و12) أنّ هناك تغيّرا في طبيعة المعركة على الأرض وأنّ هناك انتقالا في ميزان القوى لصالح الجيش السوري الحر والمجموعات المقاومة المسلّحة التي بدأت تتمدد بشكل متسارع وبثبات على مساحة سوريا منذ معركة حلب في شهر 7 من العام 2012.

- أولاً: الجيش السوري الحر (والمعارضة المسلحة)

ازداد زخم وقوة المعارضة المسلّحة بعد توحيد الجهود السياسية والعسكرية ايضا للاطاحة بنظام الأسد. وبدا التحسّن في الأداء واضحا كما في مجال الاتصالات والهجمات النوعية وفي التنسيق وتنفيذ العمليات المشتركة وفي نوعية الأسلحة المستخدمة والتي تمّ الاستيلاء على عدد كبير منها المخازن والذخائر التابعة للجيش النظامي، فيما يتم تصنيع عدد منها بقدرات ذاتية لاسيما الذخائر والمتفجرات والصواريخ الصغيرة قصيرة المدى.

امّا من ناحية التخطيط والعمليات، بدا أنّ التحرك على الأرض لا يتم بشكل عشوائي، اذ انّ الهدف الاساسي هو استنزاف النظام على مختلف الجبهات وتوزيع العمليات الرئيسية على ثلاثة محاور تتضمن منطقة الحدود، المدن الرئيسية، والعاصمة دمشق. كما بدا واضحا انتقال زمام المبادرة الى الجيش الحر عبر التحوّل من حالة رد الفعل الى حالة المبادرة، كما تمّ اعتماد عدد من التكتيكات والاستراتيجيات التي تم تنفيذها على مراحل لعل أبرزها:

1) السيطرة على المعابر والمنافذ الحدودية

وتم البدء بتنفيذ استراتيجية السيطرة على المعابر الحدودية منذ شهر تموز 2012، وكانو اول المعابر المستهدفة معبر "البو كمال" الذي يربط سوريا بالعراق عند مدينة القائم وتم السيطرة عليه بشكل كامل مع اسقاط 13 مخفر شرطة، تلاه السيطرة على معبر "اليعربية" الذي يربط شمال سوريا بالعراق من الشمال، بالاضافة الى منافذ حدودية تربط سوريا مع تركيا مثل منافذ "أعزاز" بريف حلب، و"أطمة" بريف ادلب، ثم معبر "باب الهوى" الاستراتيجي على الحدود مع تركيا، ثم معبر "جرابلس"، ومعبر "باب السلام، وآخرها معبر "تل الأبيض" في أيلول 2012، ومعبر "راس العين" في تشرين الاول 2012، من ثمّ معبر "كسب" آخر المعابر التي كانت لا تزال مع النظام السوري على الشريط الحدودي مع تركيا.

كما واستطاع الجيش الحر السيطرة لأول مرة السيطرة على منفذ "رنكوس" في اواخر شهر كانون أول 2012، وهو واحد من ثلاثة معابر مع لبنان ويتمتع باهمية استراتيجية بالنسبة للعلاقة بين حزب الله الموالي لايران وبين النظام السوري.

ويبدو انّ الهدف من مهاجمة المعابر:

- التهيئة لمناطق آمنة للاجئين الفارين بحيث يكونوا في أبعد واضعف نقطة يستطيع النظام السوري الوصول اليها داخل سوريا الا وهي المناطق الحدودية.

- خلق مناطق عازلة بحكم الأمر الواقع على الأرض ولا ينقصها سوى فرض حظر جوي لمنع طائرات الأسد من الاغارة عليها وهو ما يمكن أن يتم فرضه أيضا عبر تزويد المقاتلين بصواريخ مضادة للطائرات.
- دعم عمليات الامداد والاسناد لمقاتلي الجيش الحر
- خنق النظام بريّا وتضييق الدائرة عليه عبر قطع الامدادات
- تشجيع الانشقاقات العليا داخل صفوف النظام والجيش، على اعتبار انّ سقوط معابر سيادية ذات اهمية استراتيجية تعدّ مؤشرا على ضعف سيطرة النظام، على الأقل في تلك المناطق التي تنتشر فيها المعابر.

2) قطع طرق الامداد على الجيش النظامي

اذ عمل الجيش الحر خلال الأشهر القليلة الماضية أيضا على التركيز على السيطرة على طرق الامداد الخاصة بالجيش النظامي، ولاسيما الطريق الدولي الذي يربط درعا في الجنوب بحلب والمناطق الواقعة شمال سوريا، وهو الطريق الأساسي لامداد قوات النظام المنتشرة على مختلف المحاور والمحافظات في البلاد، لمنع النظام من ارسال التعزيزات الى المدن البعيدة عن مركز العاصمة أو من المدن الى أطراف الدولة.

ويتم التركيز الآن على قطع طرق الامداد داخل كل مدينة وفي مختلف الجبهات لجعل المراكز الأمنية للنظام بالاضافة الى القواعد العسكرية التابعة له والمنتشرة داخل المدن كجزر معزولة وتحويلها الى أهداف سهلة غير قادرة على شن هجمات على المدن فضلا عن المقاومة والدفاع عن نفسها. وهو بالفعل ما حصل حيث تم حصار عدد كبير من القواعد العسكرية التابعة للنظام والذي لم يستطع الوصول اليها وامداد المحاصرين فيها سوى عبر المروحيات.

الطريق الرئيسي الذي يصل جنوب البلاد بشمالها
ويعتبر المعبر الأساسي للامدادات التي يرسلها النظام لمختلف المناطق.
(يسيطر الجيش الحر على اجزاء كبيرة منه لقطع الامدادات)

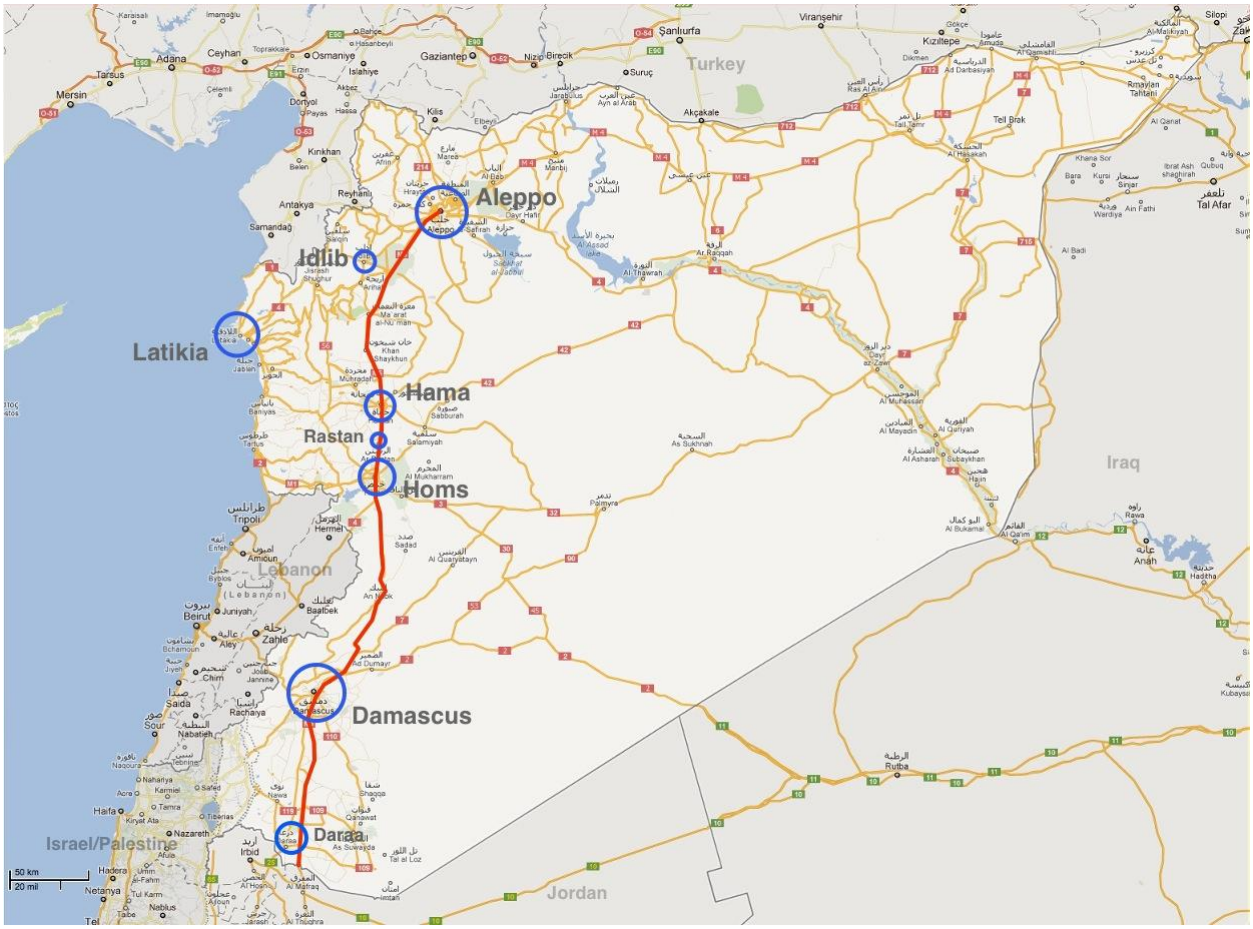

المصدر : الباحث

3) انهاك النظام في المدن الكبرى

بالتوازي مع السيطرة على المعابر الحدودية، وقطع طرق الامداد، تقوم مجموعات الجيش الحر بفتح جبهات معارك متعددة ف المدن الرئيسية الكبرى لسوريا بدأت بمعركة حلب التي استنفر النظام السوري فيها كامل قدراته العسكرية، ثم ما لبث أن تشتت في مواجهة الجيش الحر في كل من البوكمال شرق البلاد، ودرعا جنوبها، وحلب وادلب شمالها وحمص والرتسن في وسطها بالاضافة الى العاصمة دمشق. فشكّلت هذه الجبهات عملية استنزاف دائم ومستمر لقوات النظام، كما انّ انقطاع خطوط الامداد عن القوات النظامية المنتشرة في هذه المدن وافتقادها الى القدرة البشرية على القيام بهجوم بري لاستعادة ما يتم فقدانه من أراضي،

بالاضافة الى انقطاع منظومة الاتصال والتحكم الرئيسية بهذه القوات جعلها كجزر معزولة في كل مدينة من المدن في القواعد والمقار العسكرية الكبرى في موقع دفاعي تحت ضغط هجمات الثوّرا المركّزة والنوعيّة.

4) مهاجمة المطارات العسكرية

وقد تمّ اتباع هذه الاستراتيجية بسبب عدم توافر أسلحة مضادة للطائرات بشكل يسمح بمهاجمة الطائرات التي تغير بشكل مكثّف على المدن والثوّار وبشكل عرقل من قدرة الثوار على بسط سيطرتهم التامة على المناطق التي يدخلونها في ظل السيادة الجويّة للنظام.

لذلك فقد تقرر مهاجمة المطارات العسكرية بشكل منّظم وذلك لـ:

- تحييد سلاح الجو التابع للنظام
- لمنع النظام من استخدام هذه المطارات كقواعد عسكرية للامداد أو لقصف المدن من الجو عبر الطائرات أو المدفعي، خاصة أنّ النظام بدأ يستخدم المطارات في الآونة الأخيرة كقواعد نيران.
- تضييق الخناق على النظام واغلاق كافة المنافذ ومنع وصول الدعم اليه عبر هذه المطارات بعد اغلاق المنافذ الحدودية البريّة.
- انهاء كل الأشكال السيادية للنظام داخل المدن والأرياف التي يسيطر عليها الجيش الحر.
- الاستيلاء على الذخيرة والأسلحة، خاصة انّ النظام كما سبق وذكرنا يستخدم المطارات في الآونة الاخيرة في عمليات الامداد العسكري وأيضا كقواعد عسكرية وهي تحتوي على ذخائر وأسلحة مهمة.

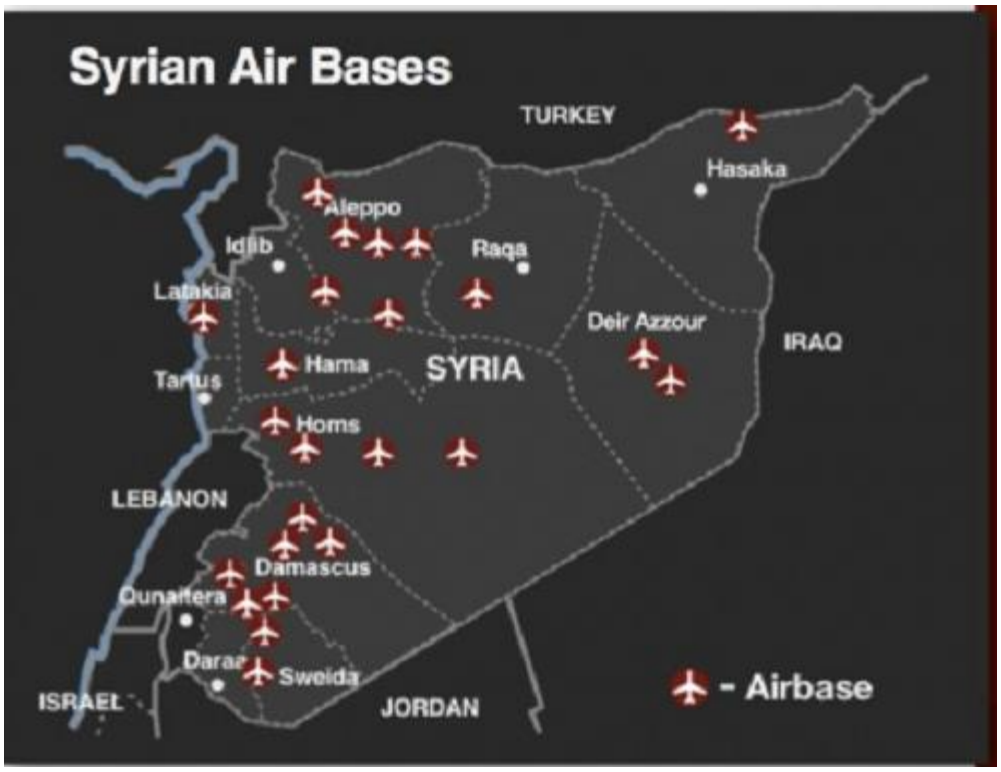

5) السيطرة على المنشآت الاستراتيجية

يقوم الجيش الحر بالتركيز في هجماته مؤخرا على استهداف المراكز الحيوية والاستراتيجية ذات القيمة العالية خاصة الضعيفة التحصين منها ازاء الهجمات الأرضية مقارنة بغيرها من الأهداف، بدءًا بالقواعد الجوية وقواعد الدفاع الجوي وكتائب الصواريخ ومراكز الرادارات (تم تدمير واحد من ثلاثة رادارات للانذار المبكّر تمتلكهم سوريا في نهاية شهر تشرين ثاني/ نوفمبر)، ثم ينتقل بعد ذلك للسيطرة على الأهداف الأقوى والأكثر تحصينا للنظام وذلك لعدّة أسباب:

- هذه المواقع ضعيفة التحصين ضد الهجمات الأرضية
- مكسب مادي اذ غالبا ما يوجد فيها ذخائر وأسلحة
- مكسب معنوي يؤثر سيكولوجيا على الجيش النظامي
- يزيد من قدرة الجيش الحر على تقييد حركة سلاح الجو التابع للنظام مسقبلا
- استخدامها كمعسكرات للتدريب

- الحصول عليها بمهد الطريق لاستهداف القواعد الأكبر والأكثر تحصينا تمهيدا لازالة كل المواقع العائدة للنظام في المناطق التي ينتشر فيها الجيش الحر

مثال على سيطرة الجيش الحر على الأهداف الاستراتيجية

السيطرة على الفوج 46 التابع لقوات النظام بتاريخ

2012/11/18

الفوج 46 التابع لقوات النظام

- هو ثكنة عسكرية تقع قرب بلدة الأتارب في ريف حلب.
- تبلغ مساحة معسكر الفوج نحو 12 كلم2.
- يضم كتيبة للمدفعية وكتيبة قوات خاصة، كما يضم كتيبة لراجمات الصواريخ، وكتيبة هاون.
- يعتبر أقوى مقر عسري للنظام السوري في ريف حلب.
- يعتبر مركزا لامداد قوات النظام الموجودة في حلب.
- حوّل النظام المناطق الواقعة بالقرب من الفوج الى مقار عسكرية لتحصين الفوج، لكنه فشل في النهاية.
- سيطر الجيش الحر على هذا الفوج بعد حصاره لمدة 45 يوما.

كما يتم التركيز على مهاجمة الحواجز والمقرات الامنية الادارية والكليات العسكرية والمعسكرات ومقرّات الشرطة وصولا الى القواعد العسكرية الكبر في المدن الرئيسية وحتى السيطرة على حقول النفط ومنها على سبيل المثال حقل الورد في محافظة دير الزور في 4 تشرين الثاني 2012، وهو واحد من اهم الحقول النفطية السورية على الحدود مع العراق، كما سيطروا على عدة حقول لاحقا كان من بينها حقل العمر النفطي في نهاية نفس الشهر، وحقل تنك في شهر كانون أول / ديسمبر 2012.

من انجازات الجيش الحر في "دمشق وريفها" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Date	Name of the military facility	Date	Name of the military facility
06/12/2012	كتيبة الانشاءات العسكرية	**14/11/2012**	كتيبة بالا
26/11/2012	كتيبة حوش الفارة	**14/11/2012**	كتيبة انشاءات المطار
25/11/2012	كتيبة الشيلكا	**13/11/2012**	كتيبة سلسبيل للدفاع الجوي
25/11/2012	كتيبة الرادار	**09/11/2012**	كتيبة الاشارة
25/11/2012	مطار مرج السلطان	**09/11/2012**	الفوج 16
24/11/2012	فوج 274	**06/11/2012**	كتيبة الدفاع الجوي في حرستا
19/11/2012	فوج النقل	**13/10/2012**	كتيبة الدفاع الجوي في العتيبة
19/11/2012	مقر لواء قيادة التأمين الالكتروني	**11/10/2012**	كتيبة الدفاع الجوي التابعة للواء 38
19/11/2012	كتيبة الدفاع الجوي في الحجر الأسود	**01/10/2012**	كتيبة صواريخ
18/11/2012	الفوج 264	**28/08/2012**	كتيبة الأفتريس

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

من انجازات الجيش الحر في "دير الزور" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Date	Name of the military facility
22/11/2012	كتيبة المدفعية في الميادين
17/11/2012	مطار الحمدان العسكري في البوكمال
20/10/2012	مخفر حدودي
12/10/2012	مقر الرحبة العسكري في الميادين

معسكر الصاعقة	**12/09/2012**
كتيبة الدفاع الجوي في البوكمال	**31/08/2012**

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

من انجازات الجيش الحر في "الحسكة" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Name of the military facility	Date
كتيبة المدفعية	**23/11/2012**

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

من انجازات الجيش الحر في "ادلب وريفها" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Name of the military facility	Date
كتيبة الدفاع الجوي	**12/12/2012**
كتيبة الدويلة	**03/11/2012**
الفوج 35 قوات خاصة	**10/10/2012**
مطار أبو الظهور العسكري	**31/08/2012**

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

من انجازات الجيش الحر في "حلب وريفها" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Name of the military facility	Date
قاعدة 135 مشاة	**24/12/2012**
اللواء 135	**22/12/2012**

كتيبة قيبار	**22/12/2012**
مدرسة المشاة	**15/12/2012**
كلية الشؤون الادارية	**14/12/2012**
كتيبة رادار الشعالة	**13/12/2012**
كتيبة الدفاع الجوي في السفيرة	**12/12/2012**
الفوج 111	**09/12/2012**
الفوج 46	**18/12/2012**
كتيبة حندرات للدفاع الجوي	**09/12/2012**
ثكنة هنانو	**07/12/2012**

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

من انجازات الجيش الحر في "الساحل" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Name of the military facility	Date
ثكنة بيت عوان	**21/10/2012**
الفوج 35	**10/10/2012**

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

من انجازات الجيش الحر في "حمص وريفها" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Name of the military facility	Date
كتيبة الاشارة- دير بعلبا	**22/12/2012**

كتيبة الدفاع الجوي – قرية ديرفول	**13/10/2012**
كتيبة صواريخ	**11/06/2012**

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

من انجازات الجيش الحر في "القنيطرة" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Name of the military facility	Date
كتيبة الدبابات	**19/10/2012**
كتيبة المدفعية في مسحرة	**18/10/2012**

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

من انجازات الجيش الحر في "درعا" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Name of the military facility	Date
اللواء 34	**18/12/2012**
كتيبة تسليح شقرا	**18/10/2012**
ثكنة احمد الرفاعي	**05/12/2012**
كتيبة المسيفرة – دفاع جوي	**04/12/2012**

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

من انجازات الجيش الحر في "الرقة" عام 2012

السيطرة على الأهداف العسكرية التالية

Name of the military facility	Date
كتيبة القيصرية	**03/11/2012**

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

6) نقل العمليات الى قلب العاصمة دمشق

وقد شهد الشهر الأخير من سنة 2012 نقلة نوعية في حجم وكم ونوع العمليات التي يقوم بها الجيش الحر في العاصمة دمشق وريفها باسطا سيطرته على مساحة واسعة من الأحياء والريف بعد اشتباكات عنيفة. (المناطق الجنوبية من العاصمة بيد الثوار) كما يقوم الثورا بمحاولة الاستيلاء على مطار دمشق الدولي الذي يخصع محيطه لمعارك عنيفة منذ بداية شهر كانون اول / ديسمبر 2012، كما لحصار دقيق منذ في محاولة لاخراجه من المعادلة وقد الامدادات الخارجية عن النظام نهائيا واقفال كافة المعابر والمخارج عليه.

وقد وضع جهد الجيش الحر في العاصمة نظام الأسد بين خيارات صعبة حيث تمّ التباحث في ثلاثة سيناريوهات تتضمن اما سحب ما تبقى من القوات من المدن والاتجاه بها نحو العاصمة للدفاع عن القلعة الاخيرة للنظام، أو الانسحاب بجميع القوات الى المنطقة الساحلة والتحصب هناك، أو الاستمرار في السياسة الحالية، وجميعها خيارات صعبة تعكس حالة التراجع عند النظام السوري والجيش النظامي.

– ثانيا: الجيش السوري النظامي

في موازاة التقدم الذي يحققه الجيش الحر على الأرض، لوحظ تراجع ملموس لدى القوات السورية النظامية على مختلف الجبهات على امتداد سوريا. فالنظام فقد المبادرة على ما يبدو، ومن الواضح أنّه لم يعد يمتلك القدرة البشرية على اطلاق حملات عسكرية كبيرة قادرة على دحر الثوّار، فهو يعتمد بشكل أساسي على الفرقة الرابعة، ويؤكّد هذا الانطباع عدد من المؤشرات، منها:

- عدم استرجاع النظام حتى الآن لأي من المناطق التي سيطر عليها الجيش الحر على امتداد سوريا.
- اعتماد الجيش النظامي على سياسة القتل لا القتال. اذ تتراجع قدرة النظام على خوض اشتباكات مباشرة لصالح الاعتماد المكثّف والمتزايد على الطيران الحربي والقصف المدفعي البعيد المدى.
- تحويل مقراته الامنية ومعسكراته المنتشرة في المدن الكبرى الى قلاع حصينة، وهو ما يعني انه انتقل من الهجوم الى الدفاع على مستوى السيطرة على الأرض.

- تحويل المطارات في المدن الى ثكنات عسكرية ومواقع قوة نارية لقصف الأماكن التي يسيطر عليها الثوّار، وهذا يعني انّ النظام فقد الأماكن التي يستطيع من خلالها اقامة مواقع نارية.
- ترك وحداته ومقاره العسكرية المحاصرة لمدة أسابيع في المدن والأرياف البعيدة عن العاصمة من دون امدادات نتيجة سيطرة الجيش الحر على طرق الامداد الرئيسية وتقطيعها أو ضرب ما تبقى منها.

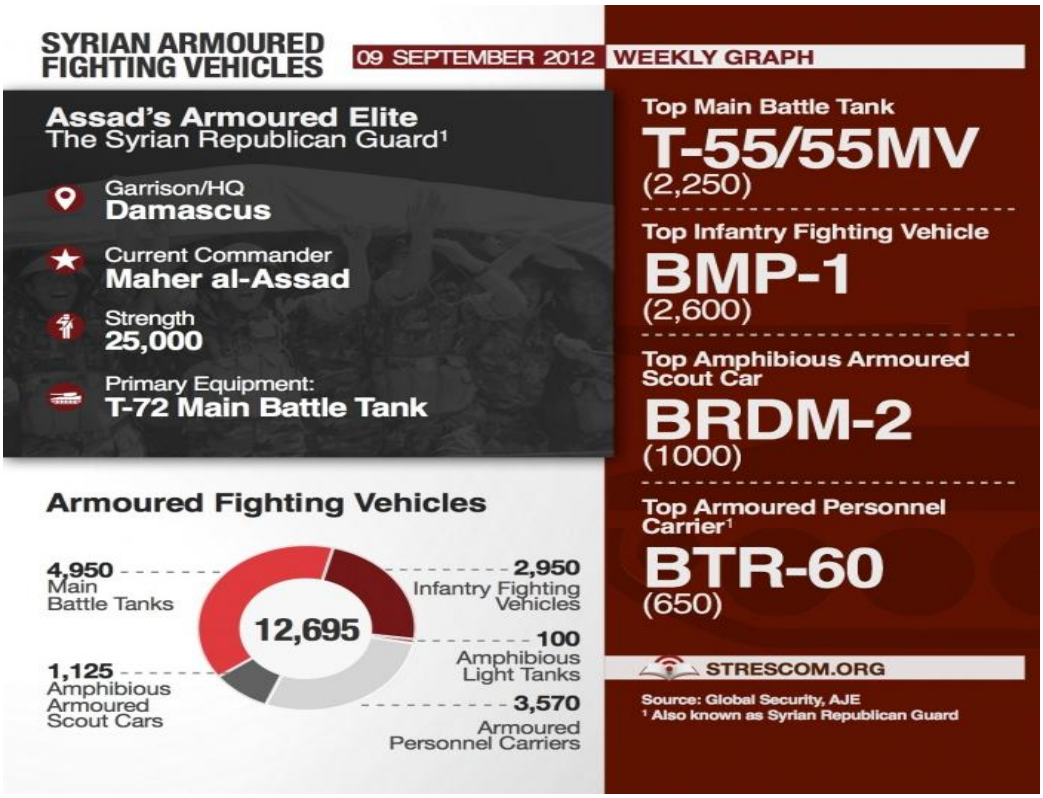

كما لوحظ أنّ الجيش النظامي بالاضافة الى افتقاده الخطة والاستراتيجية، يفتقد الى القيادة الميدانية ايضا، فهناك غياب شبه تام للقيادات العسكرية الرئيسية، اذ لا نرى وزير الدفاع ولا قائد هيئة الأركان ولا القادة الامنيين المسؤولين في هكذا وضع عن قيادة العمليات العسكرية والتوجيه. اضافة الى غياب منوظمة التحكم والسيطرة على مستوى البلاد وهو ما يعني أنّه قد تم اعطاء القادة الميدانيين على الأرجح صلاحيات واسعة لقيادة القوات المنتشرة في المدن وهو ما يفسر عدم وجود خطّة محكمة باستثناء القتل والتدمير الممنهج.

أ- خسائر النظام:

1) الانشقاقات

على الرغم من أنّه لا توجد أرقام رسمية عن عدد المنشقّين من الجيش النظامي وباقي الأجهزة الأمنيّة التابعة له، الا أنّ التقديرات تشير الى أرقام كبيرة ومتزايدة خاصة خلال العام 2012. اذ قدّر العميد الركن المنشق مصطفى أحمد الشيخ وهو أعلى رتبة عسكرية تعلن انشقاقها عن نظام الأسد في يناير من العام 2012، أنّ عدد المنشقين عن النظام خلال الأشهر العشرة الأولى من اندلاع الثورة بلغ حوالي 20 ألفا.

وتشير المتابعات الى أنّ حجم وسرعة الانشقاقات بالاضافة الى ارتفاع رُتَبْ المنشقين عن النظام وأهميتهم زاد بشكل كبير جدا خاصة بعد التفجير النوعي الذي استهدف مبنى الأمن القومي السوري في العاصمة دمشق في 2012/7/18 والذي أدى الى مقتل أركان النظام الأمني في سوريا وهم وزير الدفاع السوري العماد داود راجحة ونائبه العماد آصف شوكت صهر الرئيس السوري بشار الأسد ومساعد نائب الأسد للشؤون العسكرية رئيس خلية الأزمة حسن التركماني ورئيس مكتب الأمن القومي هشام بختيار، بالاضافة الى اصابة وزير الداخلية محمد الشعار في الهجوم.

Number of High Level Defections till December 27, 2012

	Senior Military & Security Officials	**Cabinet**	**Parliament**	**Diplomats**	**Total**
	54	3	4	13	74
Definitions	*Colonel or General including those in the intelligence*	*Any Minister in the Cabinet*	*MPs*	*Diplomats*	

Chart of Cumulative Defections Dec 27, 2012

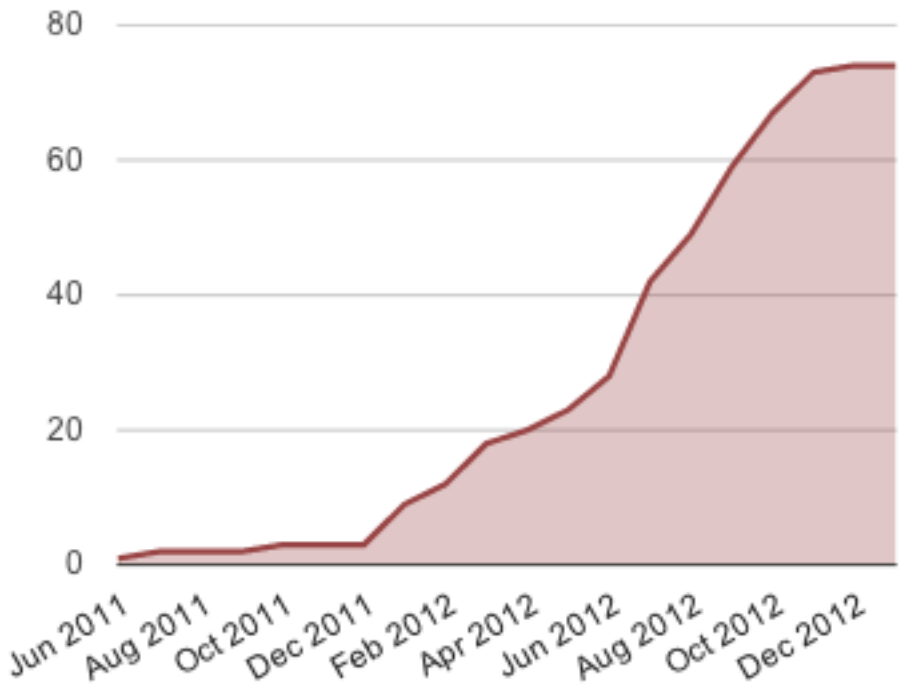

Source: Aljazeera

وازدات أيضا وتيرة رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية أو الفرار من الخدمة العسكرية الى جناب الانشقاقات. وقد اشار آفاق أحمد المنشق الذي كان يعمل سابقاً مديراً لمكتب رئيس قسم العمليات الخاصة بإدارة "المخابرات الجوية السورية"، الى أن عدد المنشقين حتى بداية ذلك الشهر من الضباط وضباط الصف والأفراد يتجاوز الـ100 ألف شخص، من أصل 450 ألفاً من عناصر الجيش ومختلف الأجهزة الأمنية التابعة لملاك وزارة الدفاع.

هذه الانشقاقات أدت الى خلخلة المنظومة الأمنية واستنزاف الجيش وانعدام الثقة في الوحدات لاسيما السنيّة منها التي يقال انّ النظام يعزف عن زجّها في معارك قوية خوفا من انقلابها او انشقاقها، علما انّ التقارير تفيد بانّ كثيرا من الرتب العليا بالاضافة الى العاديين يريدون الانشقاق لكن لا يستطيعون دون تأمين عوائلهم، فيما يفضّل البعض الآخر البقاء في عمله وتمرير المعلومات الحسّاسة ذات الاهمية للجيش الحر وهو امر أكّده الجيش الحر عدّة مرات. آخر المنشقين العسكريين واهمّهم كان اللواء (مايجر جنرال)

عبدالعزيز جاسم الشلاّل قائد الشرطة العسكرية والذي انشق في 2012/12/25 وكان من مهامه الأساسية منع عمليات الانشقاق في الجيش.

2) الخسائر البشرية

وفقا للأرقام الرسمية، فان قوات الأمن والجيش خسرت 2600 عنصر حتى نيسان 2012. ولم تقم الحكومة بعدا ذلك التاريخ باعطاء أية أرقام عن خسائر القوات النظامية، لكنّ تقريرا أشار الى أنّ قناة الميادين المقرّبة من النظام السوري أفادت بأنّ العدد بلغ 4 آلاف بحلول تموز 2012، في حين أنّ تقارير أخرى غير رسمية أفادت أنّ خسائر الجيش والأمن بلغت في تلك الفترة 8763 قتيلا و21357 جريحا.

وقد ارتفع معدّل قتلى الجيش والأمن وفقا لخبراء عسكريين من 10 يوميا في بداية عام 2012 الى حوالي 23 فردا في شهر حزيران، وصولا الى 55 في شهر كانون أول 2012 وهو الرقم الأعلى على الاطلاق وذلك نتيجة تصاعد عمليات المعارضة المسلّحة. ولعلّ من الأمور التي تفسرّ هذا الارتفاع في عدد الخسائر البشرية للجيش النظامي، الاصابات المتزايدة التي حققتها المعارضة المسلّحة في الآليات العسكرية (دبابات ومدرعات وناقلات جند)، ففي كل عملية استهداف دبابة يسقط 4 أفراد على الأقل، فيما يسقط ما بين 10 الى 20 في حالة المدرعات والناقلات الجند بالاضافة الى اسقاط معسكرات وقواعد عسكرية.

وتظهر التقارير المصوّرة والمحدّثة بشكل دائم وقوع ما يسمى "مجازر" بحق الدبابات التابعة لنظام الأسد، واحدة منها تلك التي حصلت في منتصف شهر أب/اغسطس 2012 في منطقة ريف ادلب حيث قام الجيش الحر بتدمير موكب عسكري يضم 12 دبابة و24 آلية عسكرية، ولم ينجوا من الهجوم سوى دبابة واحدة!

3) الطائرات

وتفيد الأرقام المتعلقة برصد عمليات اسقاط الطائرات التابعة لسلاح الجو السوري الى أنّ المعارضة المسلّحة أسقط منذ بداية الثورة وحتى نهاية كانون ثاني 2012، 144 طائرات (مروحيات قتالية وميغ حربية)، اكثر من 82 منها موثّق بالفيديو. وشهد شهر كانون أول 2012 اسقاط أكبر عدد من الطائرات حيث بلغ عددها 41 طائرة، كما تصدّرت محافظة أدلب قائمة المناطق التي شهدت اسقاط طائرة تابعة للنظام برصيد 46 طائرة.

غالبية هذه الطائرات تمّ اسقاطها بالمدافع المضادة للطائرات مثل (Twin ZU-23) أو عبر استهدافها وهي رابضة على أرض المطار، لكن الأشهر الأخيرة شهدت بعض الحالات التي تم فيها اسقاط طائرات النظام عبر صواريخ مضادة للطائرات كان الثورا استولوا عليها من مخازن الأسلحة التابعة للنظام.

كما أنّ اسقاط هذا العدد الكبير من الطائرات في الشهرين الأخيرة سبب مشكلة للنظام من حيث طائرات الهليكوبتر الهجومية والتي يعتقد بأنّ عددها أصبح غير كافي لكبح الثوار على جبهات الحرب الواسعة، ناهيك عن مشكلة الصيانة حيث تشير بعض المعلومات الى أنّ النظام لن يكون قادر على استخدام أكثر من نصف الاسطول في الوقت نفسه.

الطائرات التي دمرها الجيش الحر خلال العام 2012

(تصنيف شهري)

March 2012	April 2012	May 2012	June 2012	July 2012	Aug. 2012	Sep. 2012	Oct. 2012	Nov. 2012	Dec. 2012	SUM
1	0	0	3	8	30	15	16	30	41	144

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

الطائرات التي دمرها الجيش الحر خلال العام 2012

(تصنيف حسب المنطقة)

Edlib	Damascus & its Rural Area	Aleppo	Dir Al Zor	Hama	Homs	Dera'a	Lattakia	Al-Rikka	SUM
46	32	27	24	6	5	2	1	1	144

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

الطائرات التي دمّرها الجيش الحر خلال العام 2012

(تصنيف حسب النوع)

Fighter	Att. Helicopter
63	81

المصدر: الباحث + اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

ملاحظة: يعتقد أنّ المروحيات الهجومية هنا تضم أيضا المروحيات غير القتالية التي يستخدمها النظام في القاء القنابل

الطائرات التي دمّرها الجيش الحر خلال العام 2012

(تصنيف حسب طريقة التدمير)

In sky	In airport
106	38

المصدر: اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

4) المدرعات والآليات العسكرية

تشير المعلومات الصادرة عن بعض الجهات في المعارضة السورية نقلا عن مصادر في "هيئة التسليح" الرسمية التابعة للنظام الى أنّ قرابة 700 آلية بين دبّابة وعربة مدرعة وناقلة جند من مختلف الفئات تم تدميرها بشكل كليّ أو جزئي من قبل الجيش الحر منذ بداية العام 2012 وحتى نهاية أوكتوبر/ تشرين أول من العام نفسه.

وهذا يعني أنّ خسائر النظام في الآليات بلغت حوالي ما بين 5.5% الى 7.5% من اجمالي عدد الآليات في الجيش السوري من مختلف الفئات. علما انّ بعض الأرقام التي تم عزيها الى "ادارة المركبات" التابعة للنظام السوري تشير الى أنّ ورشة الصيانة التابع للجيش السوري استقبلت ما لا يقل عن 200 مركبة عسكرية (دبابة ومدرعة) مصابة وقابلة للاصلاح خلال الأشهر الثلاث الأخيرة فقط. علما انّ الغالبية العظمى من الاصابات تستهدف طرازات (T-55) و(T-72)، أما المدرعات فمعظم الاصابات هي لمركبات من نوع (BM-1).

Syrian ARMY 2012	
Personnel	
Active	**295,000**
Reserve	314,000
Vehicles	
MBT	***4,950***
RECCE	*590*
AIFV	*2,450*
APC(W)	1,500
Total Vehicles	9,490
Air Force	
Fighters	72
Fighter/Ground Attack	**156**
Helicopter	191
Mi-2	20
Mi-8	*100*
Mli17	
Mi-25	***36***
SA-342L	**35**

Source: Military Balance Report 2012, Global Security

وتشير معلومات أيضا الى أنّ النظام يعاني من مصاعب ضخمة في اجراء عمليات الصيانة اللازمة للآليات وسط الحملة العسكرية المكثّفة، كما أنّ ورشات الصيانة الكبرى تعد أحد الاهداف الاستراتيجية لهجمات الثوّار، لعل أهمها على الاطلاق مقر "ادارة المركبات العسكرية" في الغوطة الشرقية لدمشق والتي هوجمت في بداية شهر كانون أول 2012 وتم اقتحام مناطق واسعة منها مع نهاية العام (انظر الصندوق والخريطة اناه).

مقر ادارة المركبات العسكرية في الغوطة الشرقية

- تقع في مثلث حرستا - عربين - مديرا، وتمتد على مساحة واسعة تزيد على 400 ألف متر مربع.
- المسؤول الأساسي عن صيانة كافة أنواع المركبات العسكرية على مستوى الجيش العربي السوري كاملاً.
- تتألف من 3 أقسام: القسم الاداري، قسم الرحبة العسكرية 446 المسؤول عن الصيانة، وقسم المعهد الفني.
- تحوي إدارة المركبات على كافة أنواع الأسلحة الثقيلة، من المدفعية بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى،والهاون، وراجمات الصواريخ، والدبابات.كما أنها تحتوي على مستودعات أسلحة متنوعة.
- تحولت إدارة المركبات العسكرية منذ بداية الثورة إلى مركز عمليات للجيش السوري ومقر لانطلاق الهجمات على الغوطة الشرقية لريف دمشق.

المصدر: تنسيقية حرستا – ريف دمشق

5) النفقات العسكرية

وتقدّر كلفة تشغيل الجيش وقوات الأمن مع الآليات والمعدات والوقود والسلاح خلال ال12 شهر الأولى من الثورة حوالي 3 مليارات دولار وفق عدد من التقييمات الأوّلية السورية، وهو رقم يفوق ميزانية الدفاع السورية للعام 2011 والبالغة حوالي 2 مليار دولار، وهي أرقام ضخمة جدا بالنسبة الى سوريا التي تتمتع بموارد محدودة، وهذا يعني أنّ النظام لن يكون قادرا بتاتا على خوض معركة طويلة الأمد اعتمادا فقط على موارده الذاتية.

ب- مؤشرات يأس النظام:

وتشير معطيات متزايدة على مدى يأس النظام في الانتصار على الثورة والثوّار في سوريا، ليس على صعيد تراجع قدرته على المبادرة، وسقوط مقدّراته الاستراتيجية الواحدة تلو الأخرى في يد الثوّار، وامتداد رقعة سيطرة المعارضة المسلّحة على امتداد سوريا وخروج مناطق واسعة من سوريا في الشمال والشرق والغرب والجنوب بشكل كلّي عن سيطرة النظام فقط، وانما على صعد أخرى أيضا. فمن المؤشرات التي يمكن اعتبارها تعبيرا عن مدى يأس النظام:

1) استخدام المدفعية وراجمات الصواريخ:

اذ أقلع النظام عن خوض معارك بريّة كبيرة منذ معركة بابا عمرو في حمص في بداية عام 2012، تليها معركة حلب في شهر تموز من نفس العام، حيث بدا واضحا افتقار النظام الى قوات عسكرية بريّة قادرة على خوض معركة حاسمة مع الثوّرا، لذلك قرر الاعتماد على القصف من بعد مستخدما كافة أنواع الهاونات والمدفعيات والقذائف وراجمات الصواريخ لاستهداف المناطق التي يدخلها الثوّار.

2) استخدام الطائرات المقاتلة:

ولوحظ انتقال النظام السوري من استخدام المدفعية والراجمات في مرحلة أولى الى استخدام الطائرات المقاتلة (المروحية وبعدها الثابتة الجناح) لقصف المدن والأرياف حيث يسيطر الثوّار على الأرض، يعزز ذلك المعطيات التي تتحدث عن عدم قدرة النظام على حشد قوات عسكرية بريّة لاستعادة المناطق التي تخرج عن سيطرته.

كما لوحظ أنّ قصف الطائرات يهدف بشكل أساسي الى تدمير البنية التحتية والانتقام من المدنيين بدلا من استهداف المعارضة المسلّحة (قنابل تي ان تي، قنابل فراغية، قنابل غير موجّهة، براميل متفجّرة، قنابل حارقة، قنابل عنقودية)، كما تم بشكل متعمّد وممنهج استهداف أماكن ومراكز تجمّع المدنيين، بداءً من الجنازات التي كانت تقام للشهداء مرورا بالمخابز (الأفران)، والمدارس ومحطات الوقود والمشافي وأماكن الحصول على الغاز. وذلك في محاولة لمعاقبة المدنيين على احتضان الجيش السوري الحر من جهة، وايضا للتحريض على رد فعل طائفي يساعد على حصول فرز طائفي في البلاد تحقيقا لسيناريوهات أخرى.

Some Selected Bakery Bombings in Aleppo Only, During August 2012

Name	Province	Date	Evidence
Bakery in Maare	Northern Aleppo	22-Aug	Observed by HRW
Bakery in Al Bab	Northeastern Aleppo	Aug 21-August 22	Observed by HRW
Aqyuol Bakery in Bab Al Hadid	Aleppo City	21-Aug	Observed by HRW
Al-Zarra Bakery in Qadi Askar	Aleppo City	16-Aug	Observed by HRW
Kanjou Bakery in Al Maysar	Aleppo City	16-Aug	Observed by HRW
Bakery in Halwaniya	Aleppo City	16-Aug	Observed by HRW
Bakery in Manbij	Northern Aleppo	24-Aug	Reported to HRW
Hussein Bakery in Al Qaterji	Aleppo City	16-Aug	Reported to HRW
Bakery in Tariq al-Bab	Aleppo City	10-Aug	Reported to HRW
Bakery in al-Sheikh Sa'id	Aleppo City	11-Aug	Reported to HRW

Source: Human Rights Watch

3) استخدام صواريخ سكود:

أوردت العديد من التقارير الدولية والاقليمية بالاضافة الى تلك الموجودة داخل سوريا والمعززة بفيديو في شهر كانون أول 2012 عن استخدام النظام السوري صواريخ سكود لاستهداف مناطق مدنية من قبل ما يعتقد أنّها الكتيبة 578 في اللواء 155 المتمركز في الناصرية بريف دمشق على طريق دمشق – حمص، مستهدفة اما حلب او ادلب. وتشير بعض التقاير الى عدد صواريخ سكود التي استخدمها النظام قد تصل الى 6 صواريخ. (وصلت الأن في شهر سباط 2013 الى قرابة الـ30 صاروخ، غالبها ضد مناطق في شملا البلاد وشرقها).

SYRIA'S MISSILE ARSENAL

Syria has one of the largest missile arsenals in the Middle East. Its missile build-up began as a deterrent to its primary adversary, Israel. Unable to match Israel's conventional military capabilities, Syria began seeking an unconventional deterrent that resulted in what is widely alleged to be a robust chemical weapons program and ballistic missile delivery systems.

THE MISSILES

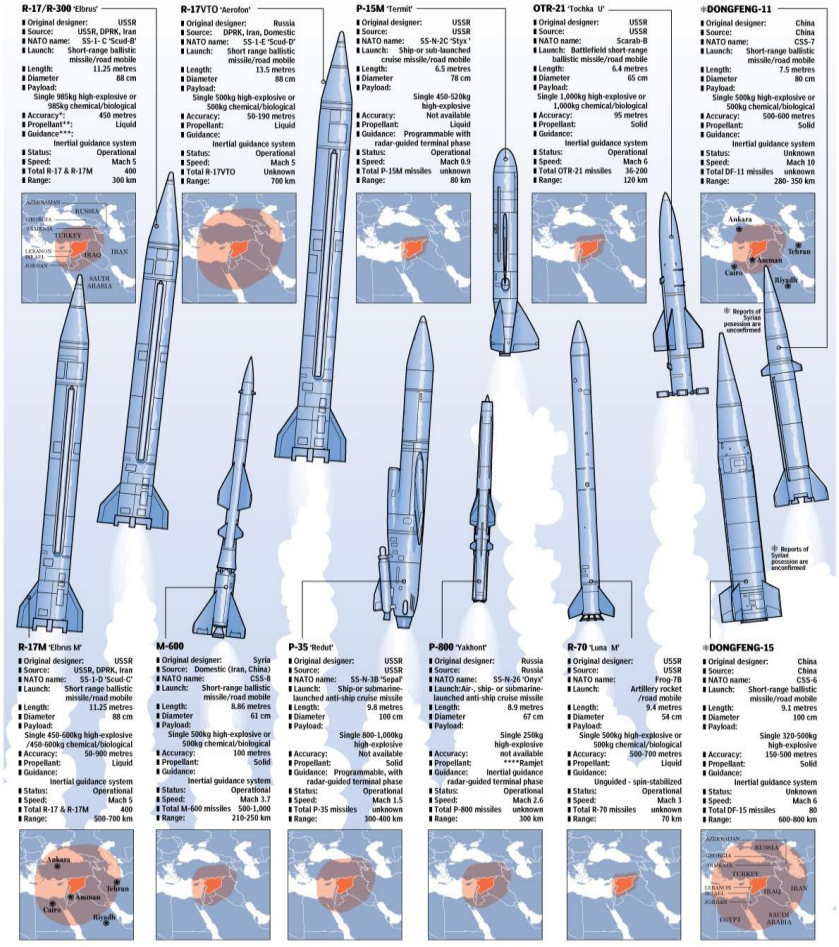

POSSIBLE MISSILE PAYLOADS

Syria embarked on a chemical weapons program in the 1980s sparked by regional security considerations and its hatred of Israel, says the non-profit group the Nuclear Threat Initiative. A facility in the city of Aleppo is reportedly used for chemical warhead fitting. In 2007, Syria allegedly attempted to weaponize a Scud-C with mustard gas, resulting in an explosion and 15 deaths. In the early or mid-1980s, Syria is believed to have started producing chemical weapons. By 1986, it had obtained chemical weapon production technology from Western Europe and was concentrating on producing nerve agents.

HIGH EXPLOSIVE

The average missile containing 500 kg of high explosive, dependent on speed of impact, is capable of forming a crater 15.2 metres wide and 11 metres deep. It can penetrate up to 38 centimetres of metal or 3.4 metres of concrete, and causes lethal fragmentation to a radius of 365.8 metres.

NUCLEAR

Syria is believed to harbour nuclear weapons ambitions, but does not yet possess the technology. Damascus has a small operational research reactor, the Chinese-built SRR-1, and has consistently pursued more advanced nuclear technologies. In 2007, Israel attacked and destroyed Syria's al-Kibar nuclear facility.

BIOLOGICAL

U.S. sources in the past have suspected Syria might have an offensive biological weapons program, but there is no evidence it has. In 2009, Lt.-Gen. Michael Maples, director of the U.S. Defense Intelligence Agency, said, "Syria is not known to have successfully weaponized biological agents in an effective delivery system."

TABUN

Tabun was the first of the nerve agents discovered in Germany in the 1930s. Nazi Germany produced large quantities of tabun but never used it on the battlefield. Tabun causes uncontrollable nerve excitation and muscle contraction and victims die by suffocation. Major General Adnan Sillou, the former head of Syria's chemical weapons arsenal who defected this year, listed tabun as one of the nerve-agent weapons stored by the Assad regime.

SARIN

Sarin is an agent that causes uncontrollable nerve-cell excitation and muscle contraction. Sarin victims die within minutes from suffocation. Sarin vapour is about 10 times less toxic than VX vapor, but 25 times more toxic than hydrogen cyanide. It was discovered by German scientists attempting to produce more potent pesticides.

V-SERIES

In early 1990, it was reported Syria had begin researching the V-series of nerve agents, even more toxic than sarin. It was also throughout the 1990s that Syria had little success in producing these agents.

MUSTARD HD

Mustard is a blister agent. The term mustard gas typically refers to sulphur mustard (HD), despite HD being neither a mustard nor a gas. Victims develop painful blisters on their skin, as well as lung and eye irritation leading to potential pulmonary edema and blindness. However, mustard exposure is usually not fatal.

*Accuracy is defined by 'Circular Error Probable' as the radius of a circle, centred about the target, whose boundary is expected to include the landing points of 50% of the rounds. **A liquid propellant missile needs to be fuelled prior to launch - this can take several days. During this time a planned missile launch could be detected. ***Missile guidance refers to a variety of methods of guiding a missile or a guided bomb to its intended target. Guided missiles have their own propulsion system while guided bombs rely on gravity. ****A ramjet is a jet engine which uses its forward motion to compress incoming air, thereby producing more thrust.

SOURCES: JASON HERNANDEZ AT MONTEREY INSTITUTE OF INTERNATIONAL STUDIES; THE NUCLEAR THREAT INITIATIVE; CENTER FOR STRATEGIC & INTERNATIONAL STUDIES

RICHARD JOHNSON AND MIKE FAILLE / NATIONAL POST

4) استخدام مواد سامة:

وبموازاة التقارير التي تحدثت عن استخدام صواريخ سكود، وردت عدّة تقارير من داخل سوريا في الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول 2012، مدعّمة بفيديو عن استخدام النظام لمواد سامّة مجهولة التعريف ضد أحياء معيّنة من حمص من بينها حي الخالدية والبيّاضة ودير بعلة.

وأكّد المركز الاعلامي السوري أنّ الجيش السوري النظامي قام بالقاء بعض القنابل تحتوي على غازات ومواد سامة على هذه الأحياء ما ادى الى مقتل 6 بالاضافة الى اصابة 4 حالات بالشلل و4 حالات بالعمى بالاضافة الى 63 حالة لا تزال تعاني من جراء تعرضها لهذه المواد. ومن الأعراض التي تم رصدها جراء استخدام هذه المواد السامة: تقلّص بؤبؤ العين، الغثيان، الرجفة، زبد الفم، الاسهال المتكرر، ارتفاع درجة الحرارة وارتفاع سرعة نبضات القلب..ألخ، وقد طلب الجيش الحر من على شاشة الجزيرة ارسال خبراء مختصين من قبل الأمم المتحدة والمنظمات المعنيّة لفحص الحالات المصالبة والتأكد من نوع السلاح المستخدم.

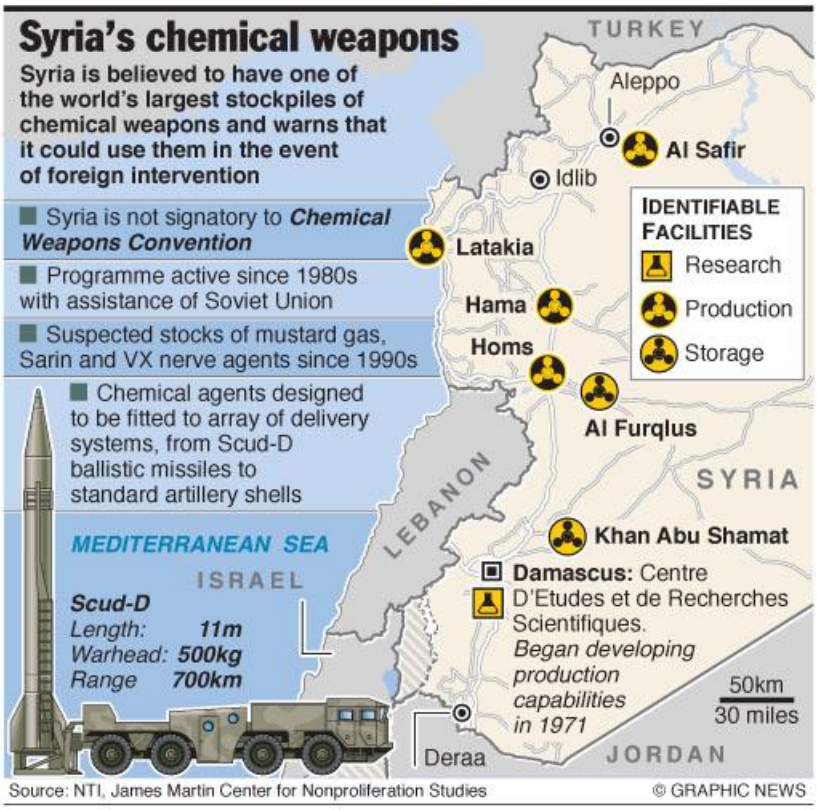

وفي شهر كانون اول 2012، رصدت تقارير أمريكية ما قالت أنه وحدات عسكرية سورية تقوم بخلط المواد الكيميائية استعداداً لاستخدامها في الرؤوس الحربية، حيث يعتقد انّ النظام السوري وصل تقنيا إلى مرحلة متقدمة في الاستعدادات تمكن في أي وقت من تحميل المواد الكيميائية على متن طائرة وإسقاطها.

وأعلنت واشنطن والقوى الغربية مراراً انها لن تتسامح مع أي هجوم كيماوي، علما انّ استخدام السلاح الكيماوي من قبل نظام الأسد سيكون بمثابة انتحار على الرغم من أنّ استخدامه الآن للأسلحة الأخرى لا تقل بشاعة في النتائج عن استخدام الاسلحة الكيماوية. لكن استخدام الأسلحة الكيماوية يعد أمرا صعبا من ناحية التحّكم بنتائجها ومن ناحية أنّه لا يوجد أماكن واسعة غير مختلطة بالسكان في المناطق التي يجري فيها الصراع لاسيما في النصف الشمالي من سروريا. وعليه فان الأسد قد يخطار بقتله جماعته ايضا وقد يخاطر بوصول الأضرار الى الدول المجاورة.

لكن من المحتمل في المقابل أن يقوم نظام الأسد باستعمال مواد سامة غاية في الخطورة بتركيز خفيف او كميات خفيفة وعبر وسائل متعددة واستحداف مناطق محددة بها، وهو امر ممكن الحدوث.

– ثالثا: المجموعات الأخرى المسلّحة

في موازاة العمل العسكري للجيش النظامي والجيش الحر، كان هناك دور كبير لمجموعهات مسلحة أخرى في الصراع، بعضها أخذ في الازدياد مؤخرا في دعم نظام الأسد مثل حزب الله اللبناني الذي زاد من وتيرة وحجم نشاطه الداعم للنظام السوري سواء في داخل سوريا او عبر لبنان. كما ازداد أيضا دور المجموعات الاسلامية سواء تلك المنخرطة داخل الجيش الحر او التي تعمل بشكل مستقل وتنسق معه او تلك المنفصلة عنه نهائيا.

1) الشبيحة

الشبيحة هم مجموعات من العصابات المسلّحة ينتمي غالبيتهم الى الطائفة العلوية وجزء كبير منهم من ذوي السوابق، يمارسون في العادة اعمال التهريب على مختلف انواعها بالاضافة الى التجارة بالخمور والمخدرات، ويحظون بدعم الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بقدر ولائهم للنظام لما يقومون به من أعمال قذرة.

وغالبا ما يوشم الشبيحة أنفسهم اما بشعارات شيعية طائفية او بصور لعائلة الأسد لاظهار مدى ولائهم وحبهم للنظام. ويتمتع الشبيحة بحصانة مطلقة ولديهم كافة الصلاحيات المتعلقة بحمل رخص أسلحة واقامة حواجز وتفتيش الناس وخطفهم واستجوابهم. وغالبا ما يحملون مسدسات ورشاشات بالاضافة الى السكاكين والخناجر والسواطير.

يقدر عددهم بحوالي أكثر من 25 ألف، ويتقاضون راوتب تتراوح بين 300 و500 دولار. استعان بهم النظام السوري لتخفيف الضغط عن الجيش النظامي وللقيام بالأعمال الأكثر قذارة ضد المدنيين، فتم دعمهم بالمال والسلاح، حيث سجّلت العديد من التقارير مسؤوليتهم عن ارتكاب العديد من المجازر المروّعة خلال الثورة السورية بحق المدنيين العزّل في قرى بأكملها بالاضافة الى اغتصاب النساء وذبح الأطفال وتشويههم (في الحولة مثلا تم ذبح 108 أشخاص بالسكاكين وقطع رقابهم بمن فيهم حوالي 50 طفلا ناهيك عن أسلوب جديد يقوم على حرق الناس أحياء).

يفتخرون بأعمالهم بل ويُصَوّرون كثيرا مما يقومون به من أعمال تعذيب وقتل او اغتصاب ويعرضونه كبرهان عن قوّتهم وولائهم للنظام السوري وللأسد. وقد سجّلت بعض التقارير المصوّرة إشراكهم في صفوف بعض وحدات الجيش النظامي وتزويدهم بشارة حمراء على الخوذ التي يرتدونها على رؤوسهم لتمييزهم.

منذ نهاية شهر أيول 2012، تمّ رصد قيام الشبيحة بالانتشار في الأحياء العلوية في العديد من المدن السورية وقيامهم بفرض "اتاوات" أو "ضرائب" على السكان المدنيين من العلويين أنفسهم (حي الزهراء في حمص نموذجا) تحت حجّة القيام بحمايتهم من الجيش السوري الحر بالاضافة الى مصاريف الطعام والشراب واصلاح الآليات وصيانة الأسلحة التي يمتلكونها.

ويعدّ هذا أيضا دليلا اضافيا على تراجع قدرات الجيش السوري النظامي الذي أصبح يرسل هذه العصابات المسلّحة الى الأحياء العلوية لتأمينها بدلا من ان يتنشر هو فيها، ناهيك عن أنّ قيام هذه العصابات ايضا بتحصيل الأموال من العلويين يعد مؤشرا آخر على تراجع قدرات النظام المالية التي كان يقوم بتمويل هذه العصابات من خلالها، ونظرا لشح الموارد، بدأت تعتمد على نفسها في تحصيل دخل لها من خلال فرض ضرائب على العلويين المكرهين على دفعها خوفا منهم بالاضافة الى اعمال السرقة والنهب.

2) حزب الله

على الرغم من انّ قيادات حزب الله وعلى رأسهم حسن نصرالله نفت في البداية تورط الحزب في القتال الى جانب النظام السوري، الا أنّ الاعداد المتزايدة من عناصره الذين تمّ قتلهم داخل سوريا جعل اخفاء الأمر صبعا. فقد كانت قناة "المنار" اللبنانية التابعة لحزب الله وايضا صحيفة "الانتقاد" ينقلان أخبار تشييع عناصر من حزب الله في مسقط رأسهم دون اعطاء تفاصيل عن المكان الذي سقطوا فيه او العملية التي نفّذوها، مما أثار علامات استفهام كبيرة حول هذه الأسئلة خاصة انّ الجبهة مع اسرائيل هادئة جدا منذ أكثر من 6 سنوات.

لكن وبعد أن قام الجيش الحر بقتل "علي حسين الحاج ناصيف" الملقّب بأبو العباس (قائد مشاة حزب الله في البقاع) ومجموعة من رفاقه في كمين نصب لهم في حمص في نهاية أيلول 2012، لم يستطع حزب الله انكار الأمر. ويوصف "أبو العباس" بأنه قائد عمليات حزب الله داخل سوريا والمسؤول عن تنظيم وحدة المشاة التابعة لحزب الله والتي تقاتل في سوريا. وقد بات حزب الله بعدها يخوض معركة الى جانب نظام الأسد بشكل مفتوح، ومن مؤشراتها العلنية:

- مقتل عدد من عناصر حزب الله: اعترف بهم في تشييع رسمي في شهري تشرين اول وتشرين ثاني 2012.
- قصف القصير: اذ ثبت قيام حزب الله بقصف منطقة القصير السورية في حمص على الحدود السورية اللبنانية حيث يتواجد مجموعات كبيرة من عناصر من الجيش السوري الحر. وقد قام حزب الله بقصف المنطقة انطلاقاً من جرود منطقة الهرمل داخل لبنان في شهر تشرين ثاني وكانون أول 2012.
- اقامة معتقل في القصر: وهي مدينة على الحدود اللبنانية السورية، خصصها حزب الله وفقا عدد من التقارير اللبنانية لاعتقال الثوار السوريين وايضا بعض اللبنانيين المتعاطفين معهم وذلك وفقا لشهادة أحد المفرج عنهم من هذا المعتقل جراء عملية تبادل أسرى بين "حزب الله" وثوار القصير في شهر تشرين الأول.
- اكتشاف معسكرات تدريب: كانت تستقبل مقاتلين شيعة، واقتحمها ثوار الغوطة الشرقية، ومنها معسكر "فتية الإمام المهدي" على طريق مطار دمشق الدولي،حيث تظهر السجلات التي عرضها الثوار أن المخيم استقبل 10870 مقاتلاً من "حزب الله"، تلقوا إلى جانب التدريب العسكري، تربية دينية على كتب معتمدة من قبل الحزب وإيران.

- تواجد قوات لحزب الله في دمشق: ورود عدد من التقارير التي تشير الى وجود نشاط لحزب الله في دمشق في منطقة المزة وأبو رمانة ولا سيما في منطقة السيدة زينب.

3) المجموعات الاسلامية

كما ذكرنا سابقا، لوحظ في الآونة الاخيرة ازدياد أعداد المجموعات الاسلامية المقاتلة ضد النظام السوري، سواء تلك المنخرطة داخل الجيش الحر او التي تعمل بشكل مستقل وتنسق معه او تلك المنفصلة عنه نهائيا. وان كان ذلك طبيعا من ناحية انّ شريحة واسعة من الشعب السوري هي من المتدينين اصلا، الا أنّه ليس طبيعا من ناحية تناول الموضوع في الاعلام الغربي على الأقل سيما في ظل النقص الشديد في المعلومات أو في السطحية الشديد التي ينظر من خلالها الى بعض هذه المجموعات او من خلال اختزال كل هذه المجموعات في مجموعة او عدة أفراد أو عدّة أفكار.

وتعد على سبيل المثال مجموعة كتائب أحرار الشام، وكتائب صقور الاسلام وكتائب تجمّع أنصار الاسلام وكتائب جبهة النصرة وكتائب الفاروق ولواء التوحيد نماذج متعددة على ازدياد أعداد هذه المجموعات. وقد شكّلت كتائب أحرار الشام في 21 كانون اول/ ديسمبر 2012 ما يعرف باسم الجبهة الاسلامية لاسقاط الأسد، وتضم: لواء الحق (حمص)، حركة الفجر الإسلامية (حلب وريفها)، جماعة الطليعة الإسلامية (ريف ادلب)، كتائب انصار الشام (اللاذقية وريفها)، كتيبة مصعب بن عمير (ريف حلب)، جيش التوحيد (دير الزور)، بالإضافة إلى كتيبة صقور الإسلام وكتائب الإيمان المقاتلة وسرايا المهام الخاصة وكتيبة حمزة بن عبد المطلب في دمشق وريفها.

وتفيد المعلومات من داخل سوريا أنّ عددا من المجموعات الاسلامية والألوية والكتائب تحظى بشعبية متزايدة لأنها تتميز بقتالها الشديد والشرع لنظام الأسد، ولانها تحقق انجازات نوعية على الصعيد العسكري ولان أفرادها متدينون ولا يقومون بأفعال جنائية كالسرقة والنهب والاغتصاب واجبار الناس على دفع الاموال، وانما يضحون بأنفسهم من اجل الدفاع عن الناس في وقت تقاعس فيه الجميع عن الدفاع عنهم.

هكذا ينظر السوريون المعارضون او على الأقل شريحة منهم الى هذه المجموعات. ولذلك عندما وضعت الولايات المتحدة جبهة النصرة على قائمة الارهاب، لم يلق هذا القرار ترحيبا في كل الأوساط السورية المعارضة سواء السياسية أو العسكرية أو حتى لدى عامة الناس.

ولوحظ انّ هناك نوع من الاستفزاز يمارس ضد بعض الجماعات والمجموعات عبر عملية تضخيم لبعض المجموعات المنتمية الى هذا التيار ان من حيث الدور وان من حيث التوجهات الاسلامية، وأنّ الحديث عن انّ بعضها هو جزء من القاعدة غير دقيق طالما انّ لا براهن عليه من خلال العمليات التي يقم بها هؤلاء. اذ لا يرون مبررا لذلك طالما انّ اي مجموعة معنيّة لم تقف باستهداف مصالح اجنبية او مدنيين أو بأفعال تجرّمها وتضعها في خانة القاعدة من الناحية العملانية وليس الأيديولوجية.

على اي حال، يبدو أنّ دور هذه المجموعات سيزداد مع ازدياد عنف النظام ومجازره ومع ازدياد تدخل حزب الله وايران ومع ازدياد تقاعس المجتمع الدولي عن تقديم مساعدة حقيقية وفعّالة على الأرض لحماية السوريين، ليس من حيث التعامل مع نتائج الكارثة التي يسببها نظام الأسد وانما من حيث التعامل مع المشكلة الاساسية وهي الأسد نفسه.

❖ دور الأقليات في الصراع

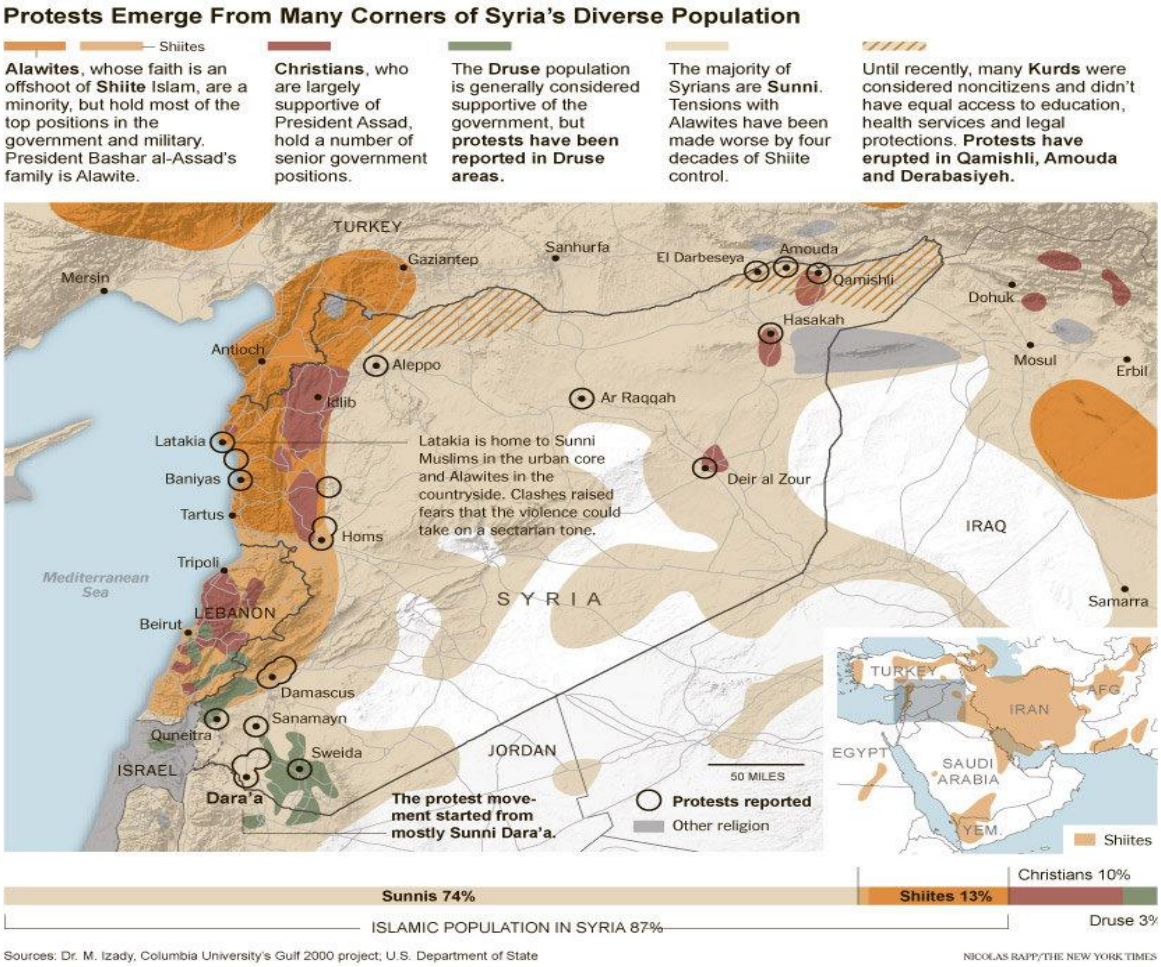

➢ الأكراد والثورة السورية

برز الملف العامل الكردي السوري الى السطح مع انسحاب قوات النظام السوري من بعض القرى والبلدات شمال شرق سوريا وشمال غربها على الحدود مع تركيا في شهر تموز وآب من العام 2012، وتسليم ادارتها والمؤسسات فيها الى حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وبعض الاحزاب الكردية الاخرى التي سارعت الى استغلال حالة الفراغ الحاصل في المنطقة. لكنّ انسحاب القوات السوري من هذه المناطق لم يكن عشوائيا وانما جاء بناءً على خطة مدروسة، كانت تهدف الى تحقيق عدد من القضايا، من بينها:

- تحويل القوات العسكرية النظامية التابعة للنظام السوري المتمركزة في تلك المناطق، وارسالها باتجاه مدينة حلب لقتال الجيش السوري الحر واستخدامها في مناطق أخرى لتخفيف الضغط المفروض على الجيش النظامي.
- جعل الأكراد بمثابة لغم في وجه تركيا، واقامة ما يشبه منقة عازلة بين النظام السوري وبين تركيا. أي نصب فخ لتركيا في حال الدخول أو حتى في حال عدم الدخول، وذلك بهدف لفت الانظار التركية الى الملف الكردي وتحويل النقاش العام الى هذا الموضوع بدلا من موضوع اسقاط النظام السوري.
- خلق انشاقاقات داخل المعارضة السورية وربما صدامات في وقت لاحق بين مكوناتها الكردية والعربية على خلفية المطالب القومية للأكراد من جهة وعلى خلفية العلاقة مع تركيا من جهة أخرى، واستخدام الورقة الكردية في وقت لاحق اذا لزم الأمر لتبرير انفصال الأقليات في سوريا ومنها الأقلية العلوية.

– أولا: العلاقات بين الأكراد والمعارضة السورية

يبلغ عدد أكراد سوريا حوالي 1.6 مليون نسمة، ينتشر أكثرهم في أقصى منطقة شمال شرق سوريا، في ما ينتشر الجزء المتبقي في شمال غرب سوريا على الحدود مع تركيا. ويمكن القول انّ الأكراد السوريين منقسمين بشكل كبير على أنفسهم ويوجد أكثر من 16 حزبا سياسيا كرديا يتنافسون فيما بينهم على كسب مزيد من الشعبية الكردية.

ولا يتمتع أكراد سورية بشخصيات قيادية كارزمية تقودهم كالبارزاني والطالباني في العراق، كما انّ بعض شخصياتهم الشهيرة كان قد تم تصفيتها أو اغتيالها، وآخرهم زعيم حركة تيار المستقبل الكردي مشعل تمو الذي كان يعمل على حشد الأكراد في اطار دعم الثورة السورية ضد الأسد.

ونظرا لهذا الانقسام العميق، حاول الزعيم الكردي العراقي البرزاني جمعهم من أجل توحيد أجندتهم وجهودهم ومنعهم من الاقتتال فيما بينهم أو التحارب الاعلامي. وقد خرج الاجتماع الأول العلني الذي جمعهم في اربيل بعدد من التوصيات، اذ أكد المجلس الوطني الكردي في سوريا دعم الثورة السورية لكنه طالب ايضا باعطاء الأكراد حق تقرير المصير وحق الادارة الذاتية لمناطقهم، وهو الأمر الذي يعارضه السوريون.

وفي ما يتعلق بموقف الأكراد من الثورة السورية، ينقسم الأكراد الى ثلاثة أقسام رئيسية:

- جزء مؤيد للثورة السورية بشكل كامل منذ البداية ويعمل ضمن أجندة وطنية شاملة على مساحة سوريا، ويضم هذا التيار غالبا المستقلين الأكراد وجزء من فئة الشباب وايضا حزب المستقبل الكردي المعروف الذي يرأسه مشعل تمو الذي تم اغتياله مؤخرا من قبل النظام السوري وحزب (PYD) وهو يحاول حشد الأكراد لدعم الثورة السورية.

- جزء متردد ويحاول ان يحسب الموضوع من زاوية تحصيل أكبر قدر ممكن من المكاسب، فيقول أنه مؤيد للثورة السورية، ولكنه في المقابل يطالب بحقوق على أساس قومي تضمن حق تقرير المصير، الادارة الذاتية لمناطق تواجدهم، حكم ذاتي، بل أنّ الأمر وصل الى المطالبة بالفيدرالية كالمجلس الوطني الكردي، وهي كلها مطالب لا توافق عليها المعارضة السورية التي تعتبر انّ من حق الأكراد وغيرهم من مكونات الشعب السورية ان يكونوا متساويين مع باقي السوريين كمواطنيين في الحقوق والواجبات، لكن ليس من حقّهم ولا مبرر لطلبهم مثل هذه المطالب التي قد تؤدي الى تفكيك الدولة.

- جزء يحمل فكر انفصالي ويعمل من أجل تحقيق استقلال في المناطق الكردية وان لم يقل او يصرّح بذلك علنا، ويتمثّل هذا الجزء بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) الذي يستخدم السلاح ويتعاون مؤخرا مع النظام السوري.

1) الأكراد والمجلس الوطني السوري

حرص المجلس الوطني السوري شأنه في ذلك شأن مختلف أطياف المعارضة السورية على ان يكون السوريون في سوريا الجديدة مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو الطائفية. وتم تأكيد هذا الطرح مرات عديدة عبر الوثائق الرسمية للمجلس وخطتّه عن المرحلة الانتقالية وورقة المبادئ الخاصة به.

ومنذ تأسيس المجلس الوطني، تعاقب على رئاسته سوريون ينتمون الى مختلف الاتجاهات، فجاء الليبرالي برهان غليون رئيسا له، ثم جاء بعد ذلك عبدالباسط سيدا وهو من الأقلية الكردية في سوريا، وهذا دليل ايضا على ان لا مشكلة في التعامل مع الأكراد على أساس المواطنة، ويرأس المجلس الوطني حاليا بعد التعديلات الاخيرة التي اجريت عليه بالتزامن مع انضمامه الى الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة المسيحي السوري جورج صبرا وهو معروف بتوجهاته اليسارية.

في المقابل، لم يوافق المجلس الوطني السوري ولا المعارضة السورية على أيّة مطالب تتعدا هذا السقف في الحقوق المدنية والاجتماعية كأن يصار الى المطالبة بالفيدرالية او بالادارة الذاتية أو بشبه الاستقلال على اعتبار انّ لا مسوغ شرعي لمثل هذه المطالب كما انّها مطالب تهدد وحدة سوريا واستقلال سوريا، ولذلك فهي مرفوضة وسيتم التعامل معها على اساس انها افكار انفصالية.

لكن في المقابل، ولأن هناك شريحة من الأكراد مؤيدة للثورة السورية، فان المجلس الوطني لم يرد التصادم مع الفئات الكردية الاخرى، فمن شان ذلك أن يؤدي الى انشقاق الصفوف بين المعارضة وتشتيت الجهود والانشغال بقضايا اخرى غير اسقاط الأسد، ولذلك فان المجلس اعتمد سياسة عقلانية، حكيمة وهادئة بعيدا عن السجالات والخصومات تقوم على الاحتواء فيما يتعلق بالملف الكردي، فهو أكّد من جهة على ضرورة ان يأخذ الاكراد الحقوق السياسية والاجتماعية كمواطنين سوريين ولكنه رفض رفضا قاطعة اية حجج لمطالب قومية تؤدي الى الانفصال أو الفيدرالية.

وجرت محاولات التفاوض بين المجلس الوطني السوري والمجلس الوطني الكردي في محاولة لدمج اعضاء الأول في الثاني، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، الا انّ الاكراد ظلّوا يفضلون العمل بشكل مستقل أو موازي بدلا من الاندماج سعيا لمزيد من المكاسب في مرحلة ما. وقد قام المجلس الوطني بايفاد عبدالباسط سيدا

آنذاك للتباحث مع احزاب المجلس الوطني الكردي وايضا الى العراق حيث التقى البارزاني في اطار سياسة الاحتواء التي يمارسها.

2) الأكراد و"الائتلاف الوطني لقوى الثورة والعارضة"

مع تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وتقدم المعارضة باتجاه التوحيد الشامل، تردد الأكراد في البداية في الانضمام الى الائتلاف، وحصل انقسام بينهم حول هذا الموضوع لاسيما بي (المجلس الوطني الكردي، ومجلس الشعب لغرب كردستان) مما حال دون تعيينهم ممثلا لهم في الائتلاف الوطني الذي كان خصص للأكراد ثلاثة مقاعد، واحد منها كنائب للرئيس.

وقد اشترط المجلس الوطني الكردي تحقيق أربعة مطالب للموافقة على الانضمام الى الائتلاف، جاءت على الشكل التالي:

- الإقرار الدستوري بالشعب الكردي كشعب يعيش على أرضه والاعتراف بحقوقه القومية.
- تمثيل الكورد في الائتلاف بما يساوي نسبة الكرد في سورية 15%.
- أن تكون تسمية سوريا المستقبلية "الجمهورية السورية" وليس "الجمهورية العربية السورية".
- أن يكون نائب رئيس الائتلاف كردياً باعتبار الكرد قومية اساسية في البلاد".

وقد رد رئيس الائتلاف "معاذ الخطيب" كما أوردت التقاير الاخبارية بأن أول 3 مطالب لايستطيع الإئتلاف اتخاذ قرار بشأنها، فهي من صلاحيات البرلمان المستقبلي المنتخب، قائلا: "المطالب الدستورية لأكراد سوريا ستترك إلى ما بعد انتخاب برلمان حر ليقرر بشأنها، فالائتلاف لا يستطيع القفز فوق رأي وإرادة السوريين ليقرر في قضايا دستورية الآن".

كما أكد عضو الائتلاف الوطني لقوى المعارضة أحمد رمضان الى أن المجلس الوطني السوري سبق له أن أصدر وثيقة حول رؤيته للقضية الكردية في مؤتمر القاهرة، وأنّ الأمر نفسه ينطبق على رؤية ائتلاف المعارضة بكل مكوناته لهذه القضية.

ورغم ذلك، اجتمعت الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي في 11-12-2012، وقررت الانضمام خوفا من ان يصبح الاكراد خارج المعادلة وان تتجاوزهم المعارضة التي توحدت وان لا يصبحوا شريكا في أي انجاز لسوريا الجديدة، وهو ما أشار اليه ايضا أحمد سليمان عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا.

وعليه، فقد انضم الأكراد الى الائتلاف تحت جبهة "الهيئة الكردية العليا" وتم تخصيص 3 مقاعد لهم، علما أنّ هناك 3 مقاعد أيضا يحتلها أكراد داخل الائتلاف ولكن خارج اطار الهيئة الكردية، وهم عبد الباسط سيدا عن المجلس الوطني السوري، والشاب محمد خضر ولي عن الحراك الشبابي، والملياردير يحيى الكردي عن قائمة الشخصيات الوطنية السورية.

وقد أعلن صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي السوري (PYD) عن رفضه للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي تشكل في الدوحة، كما اتّهم الأكراد المنخرطين فيه على أنّهم لا يمثلون أكراد سوريا وانما اختارتهم تركيا لتنفيذ أجندتها.

3) الأكراد والجيش السوري الحر

تمثّلت سياسة الجيش السوري الحر خلال المرحلة السابقة بالتركيز على هدف الاطلاحة بالنظام السوري والابتعاد عن خوض أية معارك جانبية وعن كل ما من شأنه أن يحرف مسيرته عن هذا الهدف الأساسي. وعليه، فقد تجنّب الجيش السوري الحر الاصطدام عسكريا مع بعض الفئات الكردية التي لها مطالب انفصالية على اعتبار انّ ذلك سيعتبر مضيعة لجهوده ولن يفيد أحد في هذه المرحلة سوى النظام السوري خاصة خلال مرحلة معركة حلب الكبرى التي جرت في شهر تموز 2012.

امّا فيما يتعلق بمرحلة ما بعد معركة حلب، فقد اعتمد الجيش الحر على سياسة تقوم على شقّين:

- عدم التردد في ارسال رسائل حازمة وحاسمة عن رفض اية جهود كردية لتأسيس منطقة حكم ذاتي او فيدرالية أو منطقة شبه مستقلة، وسيدافع عن ذلك مهما تطلب الامر لاحقا.
- فتح الباب أمام انضمام أكراد الى صفوفه، للاندماج في العمل الوطني المسلّح. فتمّ تشكيل كتائب كرديّة مقاتلة انخرطت في صفوف الجيش الحر أبرزها "اتحاد كتائب صلاح الدين" الذي ينشط في

منطقة عفرين، وكتيبة شهداء مكة في منطقة أعزاز، وكتيبة صلاح الدين الأيوبي في منطقة الباب، وكتيبة يوسف العظمة في منطقة الباب وأعزاز، وكتيبة نسور البشمركة والذين شكّلوا فيما بعد في نهاية شهر تشرين أول 2012 المجلس العسكري الكردي في حلب وريفها والتابع للجيش الحر. كما تم في بداية شهر كانون اول 2012 تأسيس "المجلس العسكري الكردي المشترك" لتوحيد صفوف كل الأكراد المقاتلين تحت جناح المجالس العسكرية الثورية في المناطق في الجيش السوري الحر.

أهداف المجلس العسكرى الكردى المشترك

ورد في بيان المجلس:
- اسقاط النظام القائم بكل رموزه واركانه
- الالتزام بتأسيس جيش وطني يلتزم بحماية الدولة
- العمل على بناء دولة مدنية ديموقراطيه تعددية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون وحماية الأقليات.
- الاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية واعتبار القضية الكردية جزاء أساسيا من القضية الوطنية العامة في البلاد والاعتراف بحقوق الشعب الكردي ضمن وحدة سوريا ارضا وشعبا

في المقابل، فقد تم تسجيل العديد من الاشتباكات بين المليشيات الشعبية الكردية (YPG) التي يعتقد أنها تابعة لحزب الاتحاد الوطني الديمقراطي (PYD) والتي تحافظ على صلات مع النظام السوري، وبين الجيش الحر حيث تم نصب العديد من الكمائن لعناصر الجيش الحر في محافظة الحسكة. ولوحظ أنّ المجلس الوطني الكردي ايضا يحاول منع اي مسلحين من غير الكرد في الدخول الى المدن الكردية لكنه فشل في تحقيق ذلك.

في اكتوبر دخل الجيش الحر حي الأشرفية الكردي في حلب، وسجلت تقارير عن وجود ترحيب به من أهل الحي على عكس ما كان متوقعا. وفي 2012/12/22، تم الاعلان عن تشكيل لواء أحرار الكرد التابع للجيش السوري الحر، وانضم اللواء إلى المجلس العسكري والثوري في محافظة حلب وريفها.

وفي حين بدا واضحا أنّ الجيش الحر يحاول تلافي أيّة مواجهات مسلّحة تحرفه عن مساره الذي يركّز الآن على الاطاحة بالنظام السوري، بدا لافتا في الآونة الاخيرة توسّع مناطق سيطرة الجيش الحر باتجاه المناطق الكردية سواء عبر عناصره الأصليين أو عبر الكتائب الكردية التابعة له، كما بدا لافتا قيام الجيش الحر

بمحاولة تشكيل موطئ قدم له في المناطق الكردية والعلوية خوفا من أن يتم استغلال الفراغ الموجود في هذه المناطق لصالح تقوية النزعات الانفصالية .

- ثانيا: دولة كردية في شمال سوريا؟

كثر الحديث مؤخرا عن احتمالات تقسيم سوريا بالتوازي مع انسحاب الجيش السوري من بعض المناطق الكردية، وأيضا اثر الخسائر المتزايدة التي يتلقّاها في مواجهته مع المعارضة المسلحة والجيش السوري الحر والتي ادّت الى ان يفقد السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي والمناطق في البلاد. كما رُصِدَت عدّة مؤشرات على امكانية أن يذهب الأسد الى خيار اقامة دولة علوية، ناهيك عن أنّ دعمه اعلاء الروح القومية الكردية مؤخرا وطريقة التعامل مع الأقليات بعثت الشك حول امكانية الذهاب الى هكذا سيناريوهات.

وفي موازاة تشديد بعض الفئات الكردية على مطلب الفيدرالية في سوريا الجديدة، وردت معلومات أنّ وفود كردية عديدة ذهبت الى الولايات المتّحدة وأيضا الى بعض الدول الأوروبيّة لتحثّهم على دعم مطالب فددرالية تمهّد في وقت لاحق لما هو اكثر من ذلك.

كما لوحظ وجود تضخيم لدى الأكراد في سوريا عن حجمهم او المناطق التي ينتشرون فيها في سوريا، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في الخرائط التي نشروها مؤخرا. ولوحظ أيضا تركيز بعض الجهات الاقليمية والدولية أثناء تناول الموضوع الكردي في سوريا على أنّ هناك شي اسمه "كردستان سوريا" أو "شمال سوريا الكردي" على غرار "كردستان العراق"، وقد تمّ نشر العديد من الخرائط التي تشير الى هذا الموضوع وهي خرائط غير الدقيقة على الاطلاق، وهدفها الترويج لمثل هذا الادّعاء.

ونشر المركز الكردي للدراسات القانونية والاستشارات (YASA) ومقّره في مدينة "بون" الالمانية في نهاية شهر كانون اول/ ديسمبر 2012 خريطة قال انّها تمثّل "اقليم كردستان سوريا"، وتقع في شمال سوريا وتمتد من أقصى شرقها الى أقصى غربها، فيما يبلغ عدد الاكراد في سوريا وفقا للمركز 3 ملايين كردي.

نموذج عن التضخيم الكردي

وعلى الرغم من هذا التضخيم، ومن كثرة الحديث عن امكانية تقسيم سوريا وانشاء دولتين علوية وكردية الا أنّ هذا الأمر لا يعتبر امرا سهلا، فانشاء دولة كردية أو حتى منطقة حكم ذاتي للأكراد على غرار العراق يعتبر في هذه المرحلة على الأقل أمرا غير ممكن لأسباب عديدة، لعل اهمها:

- حجم أكراد سوريا ليس بالكبير مقارنة بأكراد تركيا وايران او حتى العراق، كما انّ حجمهم ليس كبيرا كنسبة من عدد السكان السوريين حيث يصل عددهم الى حوالي 1.6 مليون نسمة كحد أقصى من أصل أكثر من 23 مليون عدد سكان سوريا. ولذلك سيكون من الصعب عليهم فرض أجندتهم على الشعب السوري.

- التوزّع الجغرافي لأكراد سوريا ليس متماسكا على طول خط الشمال السوري، وانما في أماكن محدده منه فقط. فالقسم الأكبر من أكراد سوريا يعيش في أقصى شمال شرق البلاد (وهي ليست مناطق كردية خالصة ايضا، وانما مختلطة)، بالاضافة الى بعض التجمعات في شمال غرب البلاد، أما3المنطقة الفاصلة فهي عربية بشكل عام. وبما انّ أماكن انتشارهم هذه متباعدة عن بعضها البعض، لا يخوّلهم ذلك انشاء او تشكيل دولة او اقليم. هذه الحقائق تعني انه لا يوجد شيء اسمه كردستان سوريا أو شمال سوريا الكردي، فهذه كلها مسميات خاطئة ولا تعكس حقيقة الواقع على

الأرض، بعضهم يستخدمها دون معرفة والبعض الآخر عن عمد خاصة بعض التقارير الأمريكية والاسرائيلية.

شاهد توزّع الأكردا وقارن بالخريطة السابقة

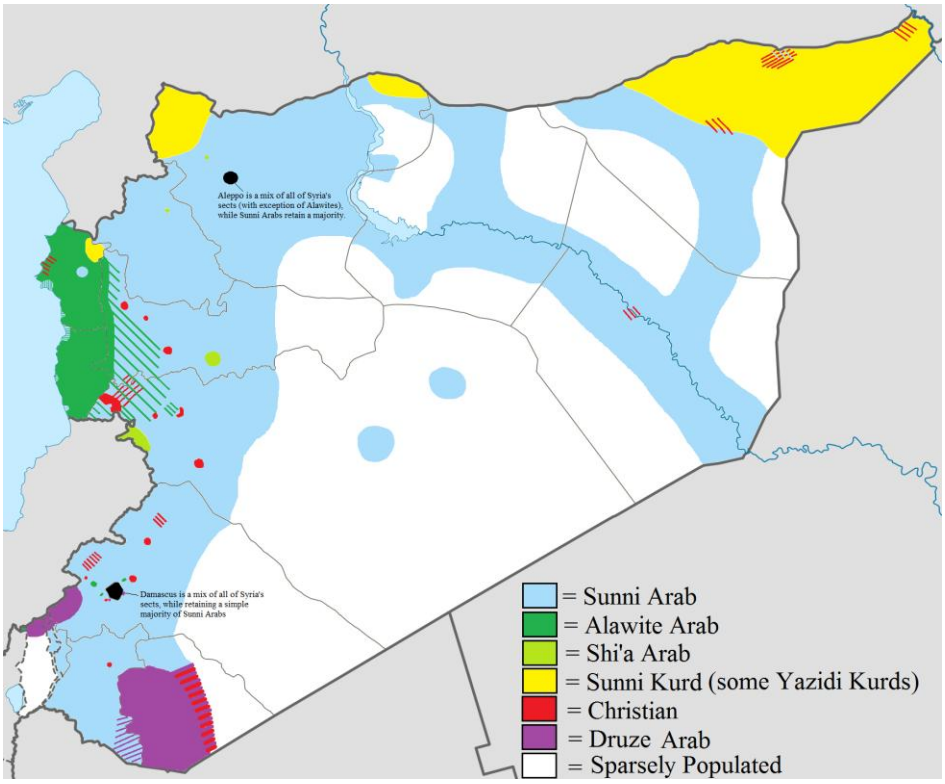

Source: Wikipidia

- رغم أنّ المعارضة السورية بمختلف أطيافها تعهدت بمنح الأكراد وباقي مكونات حقوقهم المدنية حيث يتساوى بذلك كل السوريين في الحقوق والواجبات، هناك رفض مطلق وقاطع لأي طرح يتضمن موضوع انشاء اقليم، أو دولة أو حتى ادارة ذاتية أو لا مركزية (على شاكلة العراق)، حيث يرى السوريون ان لا اساس شرعي لمثل هذه المطالب.

- ليس هناك من أي دعم اقليمي أو غربي على الأقل حتى الآن لمثل هذا المطلب الذي يقوم على تأسيس حكم ذاتي أو ادارة ذاتية، ومن دون أي دعم دولي او غربي فلن يكون باستطاعة أكراد سوريا المضي قدما في أي مشروع من هذا القبيل.

- حتى لو افترضنا أنه تم المضي قدما في مشروع انشاء منطقة حكم ذاتي، فهذا المنطقة لا تملك مقومات الاستمرار والحياة لوحدها بشكل معزول وهو ما يجعل فكرة انشائها غير مجدي.

➢ العلويون والثورة السورية

على الرغم من أنّ الأسد ونظامه نجحوا في تعزيز البعد الطائفي بشكل مخيف في سوريا، وفي الترويج لموضوع حماية الاقليات، وانّ نظامه هو الضمانة الوحيدة لهم والدرع الواقي، كما نجح في تحقيق التماهي بين النظام من جهة وبين الطائفة العلوية من جهة أخرى، الا انّ ذلك لا يعني انّ جميع أفراد الطائفة العلوية يؤيدون الأسد، رغم انّ الأسد ونظامه حرصوا حرصا شديدا على اظهار انّ الطائفة كلها كما الأقليات تقف معه.

الحقيقة تقول انّ هناك علويين يشاركون في الثورة مدنيا، ورغم انّ عددهم قليل جدا وصوتهم خافت، الاّ أنّهم يشاركون وهذا هو الاهم. كما وردت تقارير عن انضمام بعض العناصر العلويين الى الجيش السوري الحر في شهر شباط وآذار عام 2012، كما أكّد الجيش السوري الحر في شهر تشرين الاول حصول بعض الانشقاقات الجماعية لعدد من الضباط العلويين تم تأمينهم الى الأردن.

وفي نفس الشهر أيضا، بدأت تصدّعات تحدث داخل الطائفة العلوية على خلفيات عائلية وعشائرية وردت تقارير عن اشتباكات علوية – علوية بين المؤيدين والمعارضين للأسد في محافظة اللاذقية الساحلية وداخل مدينة القرداحة تحديدا مسقط رأس النظام لاسيما بين عائلات عثمان والخيّر (من اكبر العائلات في القرداحة ولها مكانة ثقافية ودينية عند الطائفة العلويّة) من جهة وبين عائلة الأسد من جهة اخرى، أدّت الى سقوط عدد من القتلى. كما أورد المرصد السوري لحقوق الانسان أنّ الشبيحة ارتكبوا مجزرة في 2012/12/11 في بلدة عقرب في حماة وكان العديد من العلويين من بين ضحايا هذه المجزرة.

ومع توالي الضربات التي يتلقّاها نظام الأسد وجنوحه أكثر فاكثر للاعتماد على ما لديه من قوّة (طائرات، صواريخ، مواد سامة ومتفجرة) في تدمير المدن السورية ومحاولة الحد من تقدّم الجيش السوري الحر، تبرز مؤشرات الهزيمة التي تحدثنا عنها سابقا. فالنظام كما يؤكد رئيس الوزراء السوري المنشق مفلس ماليا ومنهار

اقتصاديا ومعنويا ومتفكك عسكريا، ولولا الدعم الروسي والايراني المفتوح الذي ما يزال يتلقاه لم كنّا نتحدّث عنه الآن.

وأمام هذه المعطيات، يكثر الحديث والتحليلات عن امكانية أن يلجأ الأسد الى خيار أخير، يتضمن الانسحاب الى المناطق العلوية في مواجهة الساحل السوري ومحاولة تأسيس دويلة علوية هناك، خاصة اذا ما خسر العاصمة دمشق، لاسيما انّ هناك مؤشرات على الأرض يمكن الاستدلال من خلالها أنّه قد يسعى فعلا لهذا الخيار مع احكام حصاره على حمص التي تعتبر المدخل للساحل السوري.

- أولا: مؤشرات الدفع باتجاه انشاء دولة علوية

خرايطة متداولة عن انشاء دولة كردية وعلوية محتملة

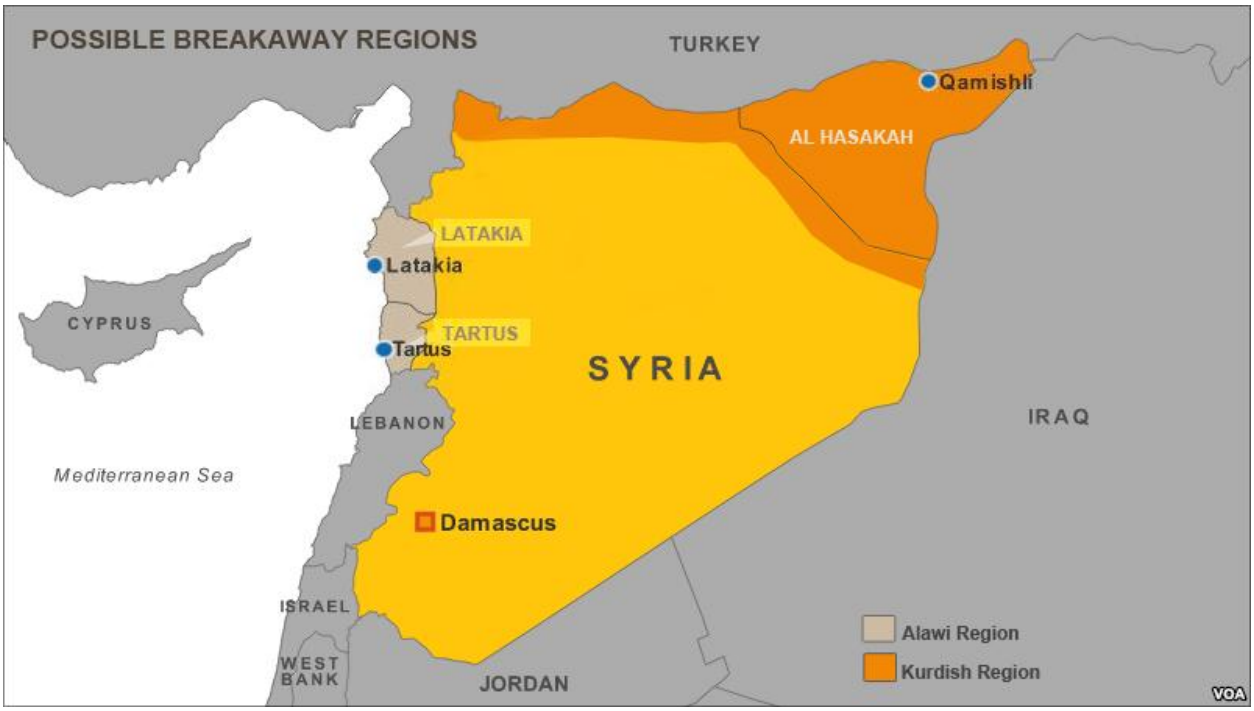

1) تفجير حرب اهلية طائفية

اذ مع شعور الأسد المتنامي بالانهزام يصبح هناك نية اكبر لاشعال حرب طائفية لدى النظام، فمن شأن هكذا حرب ان تفكك المجتمع وتخدم هدفه المتمثّل بالادعاء بحماية الأقليات، وبالتالي الاستحوذا ايضا على الاهتمام الغربي.

لذلك عمد النظام منذ انطلاث الثورة ولاسيما في الآونة الأخيرة على التحريض الطائفي وعلى افتعال مشاكل طائفية وعلى التخويف من السنّة تحت شعارات ارهابيين وراديكاليين وعصابات مسلحة، وفي نفس الوقت عرض نفسه كحامي للأقليات والمدافع عنها كالمسيحية والعلوية والدرزية، وبالتالي تبرير الاجراءت التي يتخذها تحت هذا الاطار.

فتحت وطأة الشعور بمثل هذا التطور، يتم دفع الأقليات الى التقوقع والتمترس في مناطقهم وهو ما يسهّل الدفع باتجاه اقامة مناطق معزولة عن بعضها البعض، وتصبح امكانية اقامة دويلة علوية من الناحية النظرية عل الأقل اسهل تحت مبررات الخوف من انتقام الآخر، التضامن الاجتماعي والطائفي، المصالح المشتركة والبيئة الحاضنة.

2) رسم خط ديمغرافي طائفي بموازاة الساحل السوري

لأن المناطق التي من المفترض ان يقيم عليها النظام دويلة علوية لا يوجد فيها وحدة طائفية علوية بما فيه المناطق التي تعرف تقليديا بأنها علوية، بدأ النظام بمحاولة رسم حدود جغرافية بناءً على معطيات طائفية وذلم عبر تصفية القرى السنيّة المجاورة لما يعرف بالحزام العلوي مرتكبا مجازر مروّعة على طول الخط الموازي للساحل الساري في المنطقة الداخلية من سوريا.

ومن الامثلة على هذه السياسة (أنظر الخريطة ادناه)، مجزرة الحولة التي ذهب ضحيتها حوالي 110 أشخاص نصفهم من الأطفال غير البالغين والنساء، وقد تم تقطيعهم أو ذبحهم بالسكاكين والأسلحة الحادة اضافة الى الاعدامات رميا بالرصاص بعد تقييدهم بما في ذلك الأطفال. ثم تبعها مجازر اخرى في الحفة والقبير والتريمسة التي بلغ عدد الضحايا فيها وحدها قرابة الـ200 شخص وما تخللها من عمليات، يمكن اعتبارها "تطهيرا طائفيا"، عدا دموية حصار حمص وتدمير حلب مع توجهات الى تطهير ريف حمص واللاذقية من التواجد السني.

نموذج عن بعض المجازر بموازاة الخط الساحلي

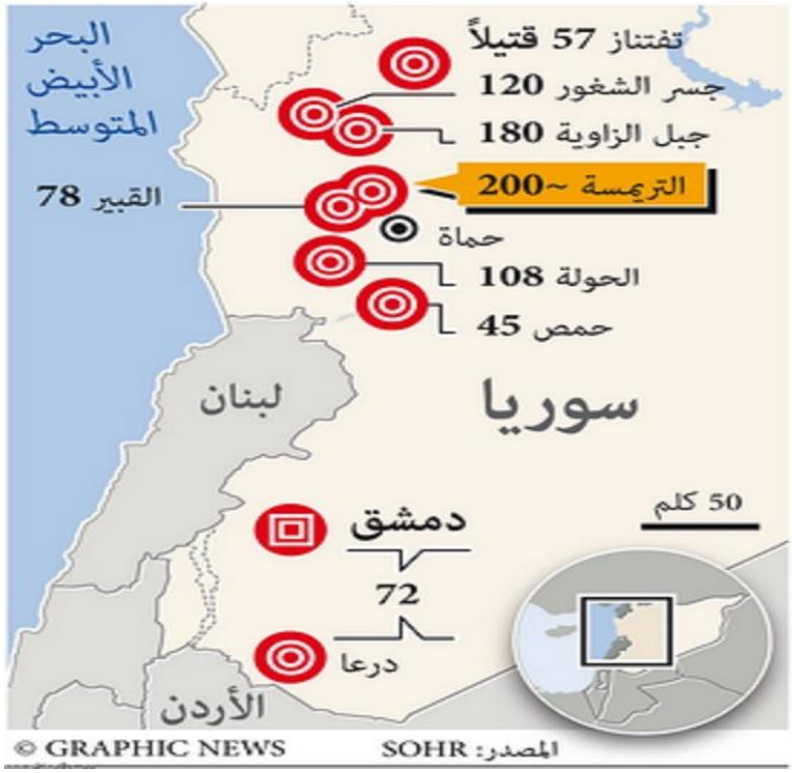

3) نقل بعض المعدات والأسلحة الى الساحل

اذ اشارت بعض التقارير الأمنية والأخرى الاعلامية الى انّ نظام الأسد قام بنقل أسلحة استراتيجية ومعدات مهمة وذخائر الى المناطقة العلوية التي تشكّل لبّ المنطقة التي من الممكن أن يتحصّن بها في اللاذقية وطرطوس، وذلك كمقدمة لتحصين المنطقة عسكريا في وقت لاحقا بعدما فشلت المحاولات الهجومية للجيش النظامي لدحر الجيش الحر من المدن الكبرى.

ويعد ذلك مؤشرا على انّ النظام قد يكون يجهز لمنطقة يتراجع فيها في المربع الأخير من المعركة حتى تشكل ملاذا آمنا له، ويفسّر البعض مثل هذه الخطوة حال التأكد منها على أنها دليل حقيقي على نيته انشاء دويلة علوية، اذ من دون الاسلحة الاستراتيجية لن تكون أي دويلة علوية قادرة على الدفاع عن نفسها حتى وان كانت في منطقة جبلية صعبة ووعرة.

4) انشاء مجمّع عسكري في اللاذقية

اذ قامت ايران بالموافقة على صفقة تم مناقشتها اثناء زيارة مساعد نائب الرئيس السوري للشؤون الامنية محمد نصيف خيربيك لطهران في حزيران من العام 2011. وتتضمن الصفقة مبادرة طهران لبناء مجمع عسكري قرب مطار اللاذقية يكون بمثابة قاعدة عسكرية ضخمة تبلغ تكلفته ملايين الدولارات قام النظام الايراني بالموافقة على توفير 23 مليون دولار لها على ان ينتهي العمل بها نهاية العام 2012 وفق الخطة الأساسية آنذاك.

وتهدف القاعدة حال بنائها لتوفير ممر يسمح لايران بتزويد سوريا بالاسلحة والمعدات الثقيلة بشكل مباشر عبر البحر دون الاضطرار الى المرور بطرف ثالث، وهو امر يخدم أيضا مشروع دويلة علوية اذا كان هناك شروع للعمل بها. اذ ستكون هذه الدويلة بحاجة الى دعم، وليس هناك أفضل من خط مباشر بين ايران وبيها لتقديم هذا الدعم، وهو ما يقدّمه هذا المجمّع العسكري، ناهيك عن انّ مثل هذا الخط يحافظ على العلاقة بين ايران والدولة العلوية وحزب الله في لبنان وهو ما سنشير اليه في سياق التقرير لاحقا.

5) التدمير الممنهج للمدن الرئيسية في البلاد

اذ انّ اتّباع الأسد لسياسة الأرض المحروقة في مهاجمة المدن الرئيسية لاسيما درعا وحمص وحلب ودير الزور مضاف اليها الأرياف وريف دمشق، وتدميرها بشكل ممنهج وكلّي عبر استهداف المباني السكنية والمجمعات والأحياء ومناطق تخزين المياه والطعام والطاقة والمنشات الحيوية والرئيسية وتخريب المصانع والمتجار وحرق الحقول والبيادر واراضي المحاصيل الزراعية، وحصار مدينة حمص في مقابل تحييد بعض الأماكن عن هذا الدمار الهائل كما في بعض المناطق الكردية والعلوية يعد مؤشرا على امكانية وجود نية لاقامة هذه الدويلة العلوية على المناطق التي تم تحييدها.

– ثانيا: المستفيدون من سيناريو اقامة دولة علوية

هناك من يرى أن ذهاب الأسد باتجاه خيار اقامة دولة علوية هو خيار واقعي، وأنّ الأسد سيقوم بسحب قواته الى المناطقة الساحلية حيث سيتحصّن هناك كمقدّمة لانشاء دولة علوية، فيما يرى البعض الأخر انّه قد تكون هناك مصلحة لعدّة اطراف في تشجيع الأسد أيضا على الذهاب الى هذا الخيار خاصة اذا كان البديل بالنسبة الى هذه الأطراف خسارة سوريا كحليف استراتيجي، وفقدان مصالحها مع سوريا الجديدة بشكل نهائي.

وعليه فان المتضررين من ذهاب الأسد قد يسعون الى شيء من هذا القبيل حماية لمصالحهم وحفاظا عليها، ومن هذه الجهات:

1) اسرائيل

وهي غير مرتاحة لسيناريو رحيل الأسد ومجيء نظام بديل عنه. وقد عبّرت عن ذلك مرات عديدة بشكل واضح وصريح خاصة خلال العام الأوّل للثورة السورية، وذلك رغم كل المحاولات التي بذلتها فيما بعد لتظهر عكس ذلك. اذ لا يزال لتصريح رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد صدا كبيرا وهو الذي حذّر من أنّ "سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد سيترتب عليه كارثة تقضي على إسرائيل"!

لا شك أنّ الاهتمام الاسرائيلي بالأسد يأتي من زاوية ضمان أمن الجولان، ومحاربة الاسلاميين، لكن مع ضعف الأسد مؤخرا نتيجة الثورة السورية، لوحظ انّ السيناريو الأفضل بالنسبة الى اسرائيل هو جعل الدولة السورية بكل مؤسساتها ضعيفة شريطة ان لا يتحوّل هذا الضعف الى فوضى عارمة، عندها يصبح السيناريو المفضّل للبعض في اسرائيل هو تقسيم سوريا الى دويلات صغيرة ومنها الدولة العلوية، وذلك كحل للصراع الداخلي من جهة، وكحل للمخاطر الأمنيّة التي قد تواجهها اسرائيل سواء اجاء نظام اسلامي بديل للأسد أو اندلعت حرب اهلية، اذ ستكون هذه الدويلات أضعف من ان تواجه اسرائيل في أي معركة قادمة.

2) ايران

وهي بدأت تشعر انّ النظام السوري في طريقه الى الانهيار رغم الدعم اللامحدود الذي قدّمته له سياسيا وماليا واقتصاديا وعسكريا واعلاميا، وآخر مؤشر على ذلك تصريح رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني في بداية العام 2013، والذي رأى فيه أنّ حظوظ الأسد في البقاء أصبحت ضعيفة للغاية.

ولان ايران أحرقت كل الجسور مع المعارضة السورية ومع العالم العربي عبر هذا الدعم المقدم لنظام الأسد، ولأنها لن تكون قادرة على تحمل التبعات والخسائر الاقليمية الناجمة عن الزلزال الجيوبوليتيكي الذي سيضرب المنطقة ومصالحها التي استثمرت فيها أكثر من 30 عاما في العالم العربي، فانه سيكون من مصلحتها البحث عن بدائل لاسيما في حال نشوء نظام سوري جديد غير موالي لها.

وفي هذه الحالة، فان من مصلحة ايران الدفع باتجاه انشاء دويلة علوية اذا كان هناك قرار بذلك لانها ستخفف من خسائر ايران جيوبوليتيكيا، ناهيك عن أنها ستحافظ على موقع طهران في المنطقة ان من ناحية كونها اطلالة على المتوسط أو من ناحية كونها امتداد لنفوذها في لبنان عبر حزب الله وعضد له.

3) حزب الله

ولا شك أنّه سيحبّذ فكرة انشاء دولة علوية على الرغم من كل تحذيراته الاعلامية حول خطط لتقسيم المنطقة، وذلك لان هكذا دولة ستكون سندا له، وتستبدل النظام السوري في سوريا الأسد، بنظام آخر يؤمن له نفس المنافع السابقة.

اذ من المعلوم انه اذا انهيار نظام الأسد دون ايجاد بديل يكون بمثابة الرئة التي تربط ايران بحزب الله فان دور الأخير سينتهي بشكله المعهود عاجلا أم آجلا. ولذلك نرى الدفاع المستميد من قبل حسن نصرالله تجاه الأسد ونظامه، بل انّ هناك معلومات تشير الى انّ بعض الاوساط في حزب الله لا تتحفظ منذ الآن على سيناريو انشاء دويلة علوية في حال فقد الأسد سوريا بأكملها، على الرغم من حديثهم العلني المستمر حول مخاطر التقسيم، وان الغرب هو من يريد التقسيم.

4) روسيا

هناك تحليل رائج لدى المتخصصين بالسياسة الروسية يقول انّ تعنّت روسيا ازاء الازمة السورية ودعمها للنظام السوري انما يعود في جزء منه الى الاطلالة التي تمنحها سوريا اياها على البحر المتوسط عبر قاعدة طرطوس البحرية. لكن هذا التحليل لا يبدو مقنعا على الاطلاق، على اعتبار انّ السبب الأساسي قد يرتبط على الأرجح بخوف روسيا من ان يصل الدور الى ايران اذا انهار نظام الأسد، وبصعود الاسلام السياسي السنّي في المنطقة، وبموضوع التدخل الدولي في القضايا الداخلية.

لكن على فرض أنّ المسألة هي قاعدة طرطوس وأنّ الموضوع بتعلق بالاهمية الجغرافية ومعها بطبيعة الحال الجيو–سياسية والجيو–استراتيجية للساحل السوري بالنسبة الى موسكو، فان انشاء دويلة علوية في هذه الحالة سيكون مصلحة روسية بامتياز. فهذه الدويلة الوليدة ستكون في الأحضان الروسية تماما، وعليه فان روسيا لن تمتلك موطئ قدم فقط في الشرق الأوسط ولى ساحل المتوسط وانما ستكون بمثابة قاعدة روسية متقدمة.

– ثالثا: معطيات صعوبة انشاء دويلة علوية في سوريا

وعلى الرغم مما تم ذكره حتى الآن من مؤشرات على امكانية ان يهذب الأسد او حلفاؤه باتجاه خيار الدولة العلويّة ويتحصّن هناك كملاذ أخير بعد أن يفقد دمشق، فان تقسيم سوريا وتفتيتها وانشاء دويلة علوية فيها تستبعها دويلة كردية ليس بالأمر البسيط او السهل او الممكن التحقيق بهذا القدر من التصوّر، في هذه المرحلة على الأقل. ولعل من أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق مثل هذا السيناريو الآن حول انشاء دويلة علوية:

1) الوضع الديمغرافي

خلافا لما يزال يعتقده كثيرون، فان الحقيقة القائلة بأنّ المناطق الجبلية المواجهة للساحل السوري لاسيما طرطوس واللاذقية هي مناطق علوية خالصة، ليست أمرا صحيحا. بل انّ هذا الواقع تغيّر كثيرا خلال الـ50 عاما الماضية وأكثر، نتيجة هجرة العلويين الى المدن الرئيسية لاسيما بعدما تمّ استيعابهم بشكل كبير في مؤسسات الدولة الرسمية والأمنيّة، وايضا انتقال السنّة الى الساحل السوري. وتعتبر عدّة مدن على هذا الخط الساحلي ذات أغلبية سنيّة الآن كاللاذقية التي تزيد نسبة السنة فيها عن 50% وحتى مدينة طرطوس يبلغ فيها نسبة السنة وفق بعض التقديرات 45%، أمّا الأرياف فهي مختلطة بالمجمل وضمن هذا الاختلاط يوجد قرى ذات اغلبية سنية واخرى ذات اغلبية شيعية او علوية لكن الغالب منها علوي.

وبدون التخلص كليا من هذه الفئات السنية المنتشرة بكثافة في الساحل او المتناثرة في الأرياف، سيكون صعبا جدا ان لم يكن في عداد المستحيل انشاء هذه الدويلة العلوية. فبالرغم من الهجرة السنيّة الواسعة وكم المذابح التي تحدثنا عنها سابقا والتي تهدف الى رسم الخط الجغرافي الداخلي لهذه الدولية، الا انها لم تنجح حتى الآن في تحقيق هدفها، فغالبية السنّة في هذه المناطق لا يزالون فيها.

2) البنية التحتية

لأن طموح عائلة الأسد كان دوما السيطرة على كامل سوريا وليس على منطقة صغيرة فيها أو بضعة قرى وبلدات، ولذلك فان التركيز على دعم المناطق العلوية وتنميتها دون غيرها كان ليطيح بالطموح الكبير، وبدلا من ذلك، فتح آل الأسد المؤسسات الأمنية والعسكرية لأبناء الطائفة العلوية فانتشروا في كل مفاصل الدويلة وأجهزتها ومراكزها الحيوية، وأصبح الانتشار العلوي على مستوى الوطن.

ولذلك فان هذه المدن التي من المفترض ان تقام علهيا دويلة علوية وفق التصورات الممكنة لا تتمتع بأي بنى تحتية مميزة على الصعيد الاقتصادي او الخدمات بما يؤهلها لأن تكون جاهزة لانشاء دويلة، ناهيك عن ثروات طبيعية أو صناعات تضمن ديمومتها. فباستثناء مرفأ طرطوس والواجهة البحرية، لا يوجد شي معتبر، وان كان هذا بدوره لا يعرقل انشاء دويلة اذا كان هناك نية حقيقية لاقامتها ولكنه مؤشر على صعوبة تحقيق ذلك.

3) الوضع الجغرافي

انشاء دويلة علوية يعني أن باقي سوريا ستكون دويلة مغلقة لا منفذ بحري لها، ومن الصعب بمكان تخيّل ان باقي السوريين سيقبلون بذلك نظرا لما للمنفذ البحري من اهمية استراتيجية عادة لاي دويلة بريّة. وعليه فقد يتحوّل ذلك الى دافع اضافي لباقي السوريين لمنع اقامة مثل هذه الدويلة.

4) الوضع الامني للمنطقة المفترضة

لا تمتلك هذه المناطق أية قدرات دفاعية معتبرة باستثناء طبيعتها الجبلية، وانسحاب الشبيحة الى هذه الجبال وما تبقى من العلويين في الجيش السوري اليها ايضا لا يعني أنها محصّنة، فقد يصمدوا هناك لفترة من الزمن، لذكن من الصعب تصوّر انّ الجيش الحر والمقاتلين في باقي سوريا سيتوقفون في حال سقوط دمشق وانسحاب الأسد ومناصريه بعدها الى الجبال، بل أنّ ذلك سيدفعهم الى الزحف على ما تبقى من مناطق، فمن يسيطر على كامل سوريا لن يتوقف عند المدن التي من المفترض ان تقام عليها مثل هذه الدويلة العلوية.

5) الموقف الدولي

من المعلوم انّ انشاء دويلة جديدة انما يتطلب دعم المجتمع الدولي وعدد من الدول الفاعلة اقليميا ودوليا. وعلى الرغم من المخاوف المستمرة لدى الرأي العام العربي من وجود مصلحة اسرائيلية واخرى غربية لتقسيم الدول العربية على الدوام، الا انّه وحتى هذه اللحظة لا يوجد دعم غربي لفكرة اقامة مثل هذه الدويلة، ولذلك سيكون من الصعب بمكان ان لم يتغير هذ الموقف ان يتم انشاء دويلة بدعم من روسيا وايران فقط بعيدا عن المجتمع الدولي، ناهيك عن انشاء مثل هذه الدويلة سيؤدي الى نزعات اخرى لاقامة دويلة ممثالة سواء

للأكراد أو لغيرهم في داخل سوريا وفي محيطها الاقليمي، وهو ما يعني انّ هذه الفكرة ستحارب بشكل قوي، على الأقل اقليميا.

6) الجيش السوري الحر

أدرك مؤخرا أنّ هناك محاولات من قبل بعض الأقليات لاستغلال الفراغ الحاصل في السلطة والصراع ايضا بين النظام والمعارضة المسلحة من اجل توسيع نطاق ودائرة فرضها للسيطرة الامنية ومحاولة القيام بادارة ذاتيةلهذه المناطق. ومن خلال المتابعة نستطيع ان نلاحظ انّ الجيش الحر بدأ يتمدد باتجاه هذه المناطق ليؤكد تواجده فيها، حتى أنه قام بانشاء بعض المجالس العسكرية في مناطق صعبة كمنطقة اللاذقية وآخر في الحسكة، لكي يكون حاضرا هناك وبالتالي يمنع اي عملية استغلال لتجميع قوات موالية للنظام في مرحلة لاحقة.

❖مصير الأسد وسوريا؟

➢ سيناريو رحيل الأسد

مع تغيّر موازين القوى وتبدّل المعطيات التي كانت سائدة في السنة الأولى من الثورة السورية، يبدو شيئا فشيئا أنّ الأسد أصبح في وضع يائس فيما يتعلق بامكانية الانتصار على الثورة، وقد يفتح هذا الوضع الباب أمام امكانية رحيله (باتفاق او مفاوضات او هروبا او بالاغتيال).

وقد بدا انّ التقدمّ الذي حققه الثوار على الأرض، قد حرّك الساحة والملف مجددا، فقد انعكس التقدّم الميداني على المواقف الاقليمية والدولية، حيث شرعت موسكو في اعادة تقييم موقفها من الوضع السوري تاركة الباب مفتوحا أمام امكانية التوصل الى صفقات اللحظة الأخيرة مع واشنطن حول النظام السوري.

وكذلك فعلت ايران التي طرحت عبر وزارة الخارجية خطّة من 6 نقاط آملة في أن تستدرك موقفها في سوريا، وان كانت لا تزال أكثر تمسكا بكثير بالأسد ونظامه من تمسّك موسكو بهما.

كما نشط المبعوث الأممي والعربي الأخضر الابراهيمي في محاولة للتوصل الى تسوية سياسية تنهي الصراع القائم، محذّرا من أنّه لا خيار سوى هذا أو تحوّل سوريا الى الفوضى الشاملة. وقد تضمنت المبادرة التي عرفت باسم "مبادرة الفرصة الاخيرة" في أواخر شهر كانون الاول 2012، على ضوء الموقفين الروسي والامريكي العمل على تشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات كاملة الى حين اجراء انتخابات جديدة، وهو ما يعني بقاء الأسد حتى عام 2014 ولو شكليا.

المشكلة الأساسية في كل هذه الأطروحات او المبادرات ولا سيما تلك الأخيرة أنّها لا تستبعد الأسد من المعادلة. المعارضة من جهتها والمتمثّلة بالائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة، وافق على البدء الفوري بعملية انتقال سلمي للسطلة لكن فور خروج الأسد ومن معه من أركان النظام.

وعلى الرغم من انّ سيناريو خروج الأسد (باتفاق او مفاوضات او هروبا) أو اغتياله في هذه المرحلة يبقى متاحا نظريا، الا انّ الديكتاتوريات تميل الى أن تبقى متمسكة بما لديها الى أن تلقى مصيرا مروّعا في النهاية كما يبلغنا التاريخ، وهذا ما يبدو انّ الأسد سائر باتجاهه حتى الآن.

اذ كان الأسد قد رفض حتى هذه اللحظة كل المبادرات السلمية التي كانت تهدف الى حل المشكلة في بداية الأزمة عبر الطرق السياسية والدبلوماسية. فقد طرحت الجامعة العربية ثلاثة مبادرات في آب 2011، وتشرين ثاني 2011، ويناير 2012، وكلها تهدف الى حل الاشكال داخليا وعبر الجهد العربي للحيلولة دون التدخل الدولي.

ولم تطالب المبادرة الاولى آنذاك برحيل الأسد وانما انتخابات نيابية عامة سريعة، تليها انتخابات رئاسية بعد ثلاث سنوات، على ان تشرف على الانتخابات حكومة ائتلاف تضم شرائح المعارضة. كما لم تتضمن المبادرة الثانية رحيل الأسد، وقامت المبادرة الثالثة باقتراح تشكيل حكومة وطنية، وعلى أن يقوم بشار الأسد بنقل كامل صلاحياته إلى نائبه بالتعاون مع هذه الحكومة لإنهاء الأزمة. وقد رفض الأسد كل هذه المبادرات السياسية القائمة على حل سلمي للازمة.

لكن، وعلى فرض انّ الأسد رحل حصل خلال الثلث الاول من السنة الجديدة وحتى الثلث الثاني، يمكن القول عندها أنّ الوضع السوري قد يكون قابلا للاصلاح رغم صعوبة الوضع. اذ من الممكن اذا ما تظافرت الجهود الداخلية والخارجية على دعم سوريا ان تساعد البلاد على ان تستعيد عافيتها وذلك عبر عملية طويلة ومعقّدة تحتاج الى وضع خطط عاجلة وعملية.

– التحديات التي ستواجه سوريا في هذا السيناريو

أمّا أبرز التحديات التي ستواجه سوريا اذا ما رحل الأسد خلال هذه الفترة، فهي:

1) الوضع الاقتصادي والاجتماعي

ستكون سوريا بحاجة ماسة وعاجلة الى خطّة مارشال لاعادة اعمارها في ظل الحقائق التي ذكرناها في سياق التقرير في الأجزاء الأولى منه. كما سيكون هناك حاجة الى دعم الاقتصاد المتهاوي والمنهار واعادة تشغيله كي يعمل على استيعاب الكم الهائل من الشباب الذي من الممكن أن يتم استغلاله في امور اخرى اذا لم يجر دعم هذا الاقتصاد بالشكل المأمول.

كما سيتطلب الوضع حينها العمل على استعاب اللاجئين العائدين وتسهيل اندماجهم واعادة اعمار ما خسروه والتعويض عليهم في أسرع وقت ممكن، علما أنّ المجلس الوطني السوري المعارض كان قد أعلن في نهاية تشرين ثاني/نوفمبر أنّ سوريا ستكون بحاجة الى حوالي 60 مليار دولار تشمل المساعدات والاستثمارات المطلوبة لمنع الدولة السورية من الانهيار، على أن يذهب جزء من المبلغ وفق المجلس الى تسيير أمور المواطنيين الحياتية اليوميّة وتأمين منازل للمواطنيين بعد ان دمر النظام حوالي 2.5 مليون منزل (حسب تقديره) وحل القضايا الشائكة، واستئناف العمل في مؤسسات الدولة لاعادة اعمار البلاد.

ومكمن التحدي هنا هو التقصير الدولي في مساعدة الشعب السوري. اذ يجب عدم المراهنة كثيرا أو رفع الآمال عاليا حول قدرة بعض الدول على مساعدة سوريا، فالاوضاع الاقتصادية في امريكا والاتحاد الأوروبي لا تعطي انطباعا بجهوزيتهما او توافر ارادة لديهما على اطلاق خطة شبيه بخطة مارشال، وانما قد يصار الى الاعتماد على جهد مانحين آخرين بالاضافة الى الدول الاقليمية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي العربية وتركيا بالاضافة الى بعض الدول المانحة أو الى جهود دماعية متواضعة.

2) الوضع الأمني

سيكون هناك حاجة ماسة الى اعادة الأمن والنظام الى جميع أنحاء سوريا، وعلى الرغم من تقهقر قدرات الأمن والجيش النظاميين، فان الوضع اذا ما انسحب الرئيس السوري الآن، سيكون قابلا للاصلاح بطريقة أو بأخرى. فالجيش لم ينهار كليا بعد، كما أنّه وعلى الرغم من انتشار السلاح الاّ أنّ المسلحين ينزعون الى التنظيم والعمل الجماعي وبالتالي فان السيطرة على انتشار السلاح سيكون أقل صعوبة وستكون قدرة السوريين على احداث عملية اعادة هيكلة وتنظيم للمؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية، أسرع وأقل صعوبة رغم ما يتطلبه ذلك ايضا من دعم اقليمي ودولي.

كما سيفرض انتشار السلاح بين أسدي المسلحين تحديا كبيرا، كما بالنسبة الى موضوع ادماج من هو مؤهل من هؤلاء المسلحين في الهيكل الأمني أو العسكري الجديد، والعمل على استيعاب المسلّحين بعد تسليم سلاحهم في الحياة العامة وايجاد ما يناسبهم من وظائف أو تعليم كي لا يتحولوا فيما بعد الى مصدر لحالة عدم الاستقرار وعدم الامن في سوريا.

وسيكون موضوع ضبط الحدود السورية مع الدول الاقليمية مسألة غاية في الأهمية في هذه المرحلة، اذ انّ اهمال هذا الجانب قد يؤدي الى تدهور الوضع الأمني داخل البلاد وبالتالي يطيح بكل الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة، خاصّة أنّه قد يكون لبعض الدول الدولية أو الاقليمية المتضررة منها خصوصا كايران مصلحة في تخريب الوضع.

3) الوضع السياسي

على الرغم من أنّ المعارضة المتمثّلة بالائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة قد اعلنت عن استعدادها للبدء في مرحلة انتقالية، الا أنّ هذه المهمّة لن تكون سهلة على الاطلاق في هذه المرحلة، خاصة اذا لم يكن هناك دعم كافي من المجتمع الدولي ومن الدول الاقليمية لاسيما فيما يتعلق بالتحديات التي ستواجه اي حكومة سورية قادمة بعد الأسد على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي.

كما قد تشهد هذه المرحلة حالة من التجاذب الأيديولوجي بين مختلف المكوّنات لاسيما العلمانية والليبرالية والاسلامية، على اعتبار انّ الهدف الذي توحّدت من اجله كل هذه الفئات وهو الاطاحة بالأسد قد تحقق،

فيتم الانتقال الى حلبة الصراع السياسي حيث يشكّل التنافس السياسي عند مختلف المكونات أولوية. وبما أنّ للاسلاميين دوما كفّة راجحة ولو نسبيا، فان هذا الامر يثير شيئا من الحساسية لدى الأطراف الآخرى، وهي حالة يمكن تجاوزها في سوريا نظرا لما عرف عن مختلف الاطراف من قدرة على التعايش والتفاهم.

كما انّ استقطابا من هذا النوع مع تدهور في وضع البلاد الامني والاقتصادي والاجتماعي قد يغذّي من حالة الطموح الصاعدعند بعض الجماعات القوميّة أو الطائفيّة في سوريا خاصّة أنّ بعض المناطق الخاصّة بالأقليات القوميّة والطائفية لم تشد دمارا هائلا في البنى التحتية والقاعدة الاقتصادية والصناعية والزراعية التابعة لها، وعليه فقد تجد نفسها مؤهلة لهكذا مطالب مقارنة بالمناطق الاخرى المدمرة كليا.

لذلك سيكون على الائتلاف الوطني وعلى المعارضة السورية بشكل عام تحدّي الحفاظ على التماسك والتحالف خلال الفترة التي تلي مغادرة او رحيل الأسد مباشرة الى حين الانتهاء من عمل الحكومة المؤقّتة او الانتقالية، وهي مرحلة في غاية الصعوبة والتعقيد.

➢ سيناريو رفض الأسد الرحيل (سوريا دولة فاشلة)

اذا ما رفض الأسد الرحيل بطريقة أو أخرى خلال النصف الأول من العام 2013، وقرر البقاء على قاعدة المقولة الشهيرة لأنصاره (الأسد أو نحرق البلد) حتى نهاية ولايته في تموز 2014 أو موته، فاننا سنكون امام مشهد مختلف تماما يشمل تدمير البلاد بشكل كامل وتحوّل سوريا الى "دولة فاشلة"، وهو السيناريو الكابوس الذي يخشاه كثيرون داخل سوريا وخارجها.

فمن غير المتوقّع أنّ تنجح مبادرة الابراهيمي الاخيرة في السياق المطروح روسيا، فمن غير المنطقي بالنسبة للمعارضة السورية بقاء الأسد في أي معادلة او اتفاق قادم بعد التكاليف الباهظة التي دفعها الشعب السورية والدولة السورية والمؤسسات السورية نتيجة قرارات الأسد ونظامه.

وسيكون من المفيد التذكير هنا أنّه اذا ما وقع هذا السيناريو فعلا، فان المجتمع الدولي يتمّحل جزءً كبيرا من مسؤولية حصوله نتيجة حالة عدم التوافق بين أعضائه بالاضافة الى تقاعس بعضهم المتأتي عن حرب المصالح التي تحصل على حساب السوريين، وكلها أمور أدت الى اطلاق يد نظام الأسد واعطائه الضوء الأخضر في القتل والدمار.

فالولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى بدت متلكئة ومترددة، لا بل أنها لا تزال تبدو كذلك حتى بعد أن قامت المعارضة السورية بتوحيد صفوفها سياسيا وعسكريا وتحقيق انجازات كبيرة. فعدم ردع النظام أو حلفائه الذي يدعمونه بكل قوة، سيساعد على تدمير سوريا كما انّه يشجّع النظام على التمادي، اذ استخدم الدبابات والقاذفات والراجمات والمدافع ثم عندما لم يجد أحدا يردعه استخدم الطائرات المروحية في قصف المدنيين ثم استخدم الطائرات المقاتلة، ولمّا لم يجد رادعا أيضا استخدام صواريخ سكود ومن بعدها استخدم مواد سامّة.

ضمن هذه المعادلة التي يبدو فيها المجتمع الدولي مشلولا وغير قادر حتى عن الدفاع عن أبسط القيم الانسانية، وغير قادر على وقف مسلسل القتل والتدمير الذي يقوم به النظام السوري، وفي ظل نقص المساعدات الانسانية الموجّهة الى الداخل وايضا تقصير المجتمع الدولي في دعم هذه المساعدات وفقا لتقرير الأمم المتحدة، من المتوقع ان يدخل النظام والمعارضة السورية في حرب استنزاف طويلة.

هذه الحرب الاستنزافية ستكون تكلفتها البشرية والمادية والاقتصادية والعسكرية باهظة جدا على سوريا، والأهم من كل ذلك هو أنّ الدولة السورية ككيان قائم ستصبح ضعيفة جدا، كما انّ هذه التكلفة ستنعكس لا محال على الوضع المستقبلي لسوريا حيث سيتحمّل عبئها النظام الذي سيأتي بعد الأسد عند الاطاحة به.

- انعكاسات هذا السيناريو على الوضع السوري

اطالة الازمة الحالية سيكون له انعكاسات مباشرة على أربعة مواضيع أساسية مرتبطة بسوريا كدولة:

1) على الصعيد الاقتصادي

اطالة الأزمة يعني الإجهاز كليّا على ما تبقى من الاقتصاد السوري. فبحلول تلك الفترة، ستكون القطاعات الاقتصادية للبلاد والتي تشمل السياحة والصناعة والزراعة والخدمات منهارة بشكل كامل، كما أنّ نظام الأسد

سيكون قد استنفذ الاحتياطي النقدي للبلاد بشكل كامل، ومع انهيار سعر العملة، وانهيار القطاعات الاقتصادية، وتبخّر الاحتياطي النقدي للبلاد، فاننا سنكون امام كارثة اقتصادية ومالية حقيقية.

هذا يعني انّ أي حكومة أو نظام سيأتي من بعد الأسد سيواجه مشكلة كبيرة جدا، فحم الخسائر الكليّة للاقتصاد والبنى التحتية سيكون أكبر من ان يتم تصوّره أحد، كما أنّه سيكون أكبر من أن تتحمله أي حكومة او نظام جديد قادم مكان الأسد.

وحتى لو افترضنا وجود خطة دعم اقليمي ودولي للوضع الاقتصادي والمالي السوري في هذا السيناريو، فسيكون من الصعب جدا العودة بسوريا الى وضع طبيعي أو شبه طبيعي خلال فترة زمنية قصيرة، وانما على العكس، قد تمتد الفترة الانتقالية وتشهد صعودا وهبوطا تبعا لمسار الاوضاع على الصعيد الامني والسياسي والاجتماعي ايضا وليس الاقتصادي فقط، وكذلك تبعا لمدى حجم وارادة المجتمع الدولي في دعم هذه العملية.

أما اذا لم تتوافر الارادة الاقليمية أو الدولية او القدرة على الدعم فعندها نكون أمام كارثة حقيقية، خاصة في بلد محدود الموارد من جهة، ويخضع لتجاذب المصالح الاقليمية والدولية من جهة أخرى.

2) على الصعيد الاجتماعي

استمرار الوضع على ما هو عليه في سوريا لفترة طويلة يعني انّ الوضع الاجتماعي والانساني داخل سوريا وخارجها سيتحول الى كابوس يجعل من كل سوريا منطقة منكوبة، فالأرقام الحالية كبيرة جدا ومخيفة، فكيف اذا استمر الصراع لسنة أخرى في ظل توقعات أن عدد القتلى خلال عام اضافي سيفوق بالتأكيد ضعف العدد الحالي حينها، ناهيك عن اللاجئين والمشردين والنازحين والمفقودين.

هذا يعني انّ النظام القادم بعد الأسد سيواجه حقائق صعبة منها ما يتعلق بمسألة تزايد أعداد اللاجئين والمشردين، وضعف الوضع الاقتصادي وعدم القدرة عند استلام السطلة على التوظيف وازدياد معدلات البطالة وضعف الوضع الامني وتفكك مؤسسات الدولة.

كل هذه المعطيات تعني انّ هناك مخاطر عالية وحقيقية في ما يتعلق بامكانية خلق بيئة مناسبة للاجرام والعصبات والجماعات المتطرفة وجماعات التهريب وجماعات الجريمة المنظّمة والمجموعات الارهابية أو المأجورة أو المخترقة أو التي تعمل لصالح جهات خارجية، بالاضافة الى عمل المجموعات الاستخباراتية التابعة لعدد من الدول الاقليمية والدولية. ولا شك أنّه في هكذا وضع، ستقوى النزاعات الداخلية كما ستقوى النزعات الانفصالية والطموحات الكامنة لبعض الجماعات، وهو ما سيصعب الأمر على الطبقة السياسية ويجعلها في موقع ضعيف.

وستضع هذه الحالة ضغوطا ليس على الداخل السوري فقط وانما على الدول المجاورة والمستضيفة أيضا للاجئين السوريين في ظل عدم قدرتهم على استيعاب المزيد حاليا، حيث اعلنت الأردن ولبنان عدم قدرتهما على استعاب المزيد في عام 2012، وقد لا يقتصر الوضع حينها على البعد الانساني للاجئين وانما قد يتجاوزه الى البعد الأمني أيضا.

3) على الصعيد الأمني – العسكري

استمرار النزاع في هذا السيناريو سيؤدي الى تقهقر وتفكك جزء أساسي من قوة الجيش النظامي وتاليا الى انهياره، فوضع الجيش في مواجهة المتظاهرين والمدنيين ادى الى تقويض عقيدته القتالية والى ضعضة صفوفه والى انفراط عقده. وتحول من جيش كان يفترض به حماية الدولة والشعب أمام المخاطر الخارجية الى عصابة طائفية، وسيعزز من هذا التصور لدى جميع السوريين، وبالتالي يدمّر ما بقي من أسس لاطلاق عملية ترميم واسعة لبناء جيش وطني في المستقبل.

أضف الى ذلك انّه وبغض النظر عن طبيعة الحكومة القادمة بعد سقوط الأسد، فانها ستواجه من دون أدني شك مشكلة أمنية وعسكرية، ولن يكون هناك ما يكفي من معدات وأسلحة ناهيك عن الكادر البشري المدرّب في ظل استمرار المعارك وخسارة الجيش النظامي لعدد كبير من عدّته وعتاده نتيجة للمعارك الضارية التي تجري وستجري لاسيما الدبابات والطائرات.

ويخشى في هذا السيناريو أن يفقد السوريون ايمانهم بالمعارضة السياسية نظرا لعدم قدرتها على تقديم شيء مهم لهم في ظل عدم وجود آليات عملية لدعمها من قبل المجتمع الدولي وأصدقاء سوريا، مما يؤدي بدوره الى فك الرابط بين الناس والمعارضة السياسية، وبين المعارضة السياسية والمعارضة العسكرية، وفك الرابط

أيضا بين الجيش الحر والجماعات المسلحة الأخرى. فالمعارضة المسلّحة سترى انها أقدر على الحركة منفردة على الأرض في ظل تحقيقها لمزيد من الانتصارات وان لا شيء يلزمها حتى بالترابط مع المجتمع الدولي الذي تخلى عنها، وهو ما سيكون له انعكاسات خطيرة داخل سوريا على مستوى السيطرة على المجموعات المسلّحة وعلى اجنداتها وعلى توجهاتها.

كما من الواضح أن التقاعس الدولي وامتداد فترة النزاع وقسوة النظام وبطشه سيؤدي الى تكاثر المجموعات المسلحة التي تريد مقاتلته لاسيما ذات التوجهات الأكثر اسلامية. وان كان الوضع تحت السيطرة حتى الآن، الا أنّه من المحتمل جدا، بل على الأرجح أن يخرج الصراع في هذا السيناريو عن السيطرة، وتزيد اعداد الجماعات المسلحة العاملة على الأرض سواءً تلك التابعة للثوّار او تلك التي ستعمل لصالح اجندات خارجية او تلك التابعة لاجهزة استخبارات أو مخترقة من قبل جهات اقليمية او دولية. وقد تنعكس اعمال ونشاطات كل هذه المجموعات بشكل سلبي جدا تبعا لتضارب المصالح والاهداف والمرجعيات، وتتحول سوريا الى ساحة صراع حينها، ما يؤدي الى كارثة ليس محليّة فقط وانما اقليمية ودولية أيضا.

كما سيكون الحديث في هكذا ظروف عن سيناريوهات قد تؤدي الى تقسيم سوريا او تفككها او تحولها الى كانتونات صغيرة غير متماسكة امرا أكثر واقعية مقارنة مع الفترة الحالية وتقييمنا لتلك المخاطر كما وردت في القسم الثاني من التقرير.

➢ المخاطر الاقليمية لتحول سوريا الى "دولة فاشلة"

وعلى الرغم من أنّ دولة فاشلة في سوريا ستفرض تحدّيات ضخمة على الدول الاقليمية، فانها في المقابل قد تتحوّل الى فرصة الى حلفاء الأسد الاقليميين والدوليين الذي خسروا مواقعهم المتقدّمة داخل سوريا، ومن الممكن لهم ان يستغلوا سوريا الفاشلة في لعبة جيواستراتيجية أخرى تسنزف خصومهم وتفتح جبهات اخرى لهم.

في مثل هذا السيناريو، فان ايران على سبيل المثال، وعلى عكس كل الدول الاقليمية، لن تكون بالضرورة خاسرة. اذ انّ ايران تمتلك خبرة هائلة لادارة مثل هذا الوضع، وأدوات مناسبة لا تمكّنها فقط من البقاء على

قيد الحياة في هكذا بيئة، وانما استغلالها لمصالحها الخاصة دافعة القوى الاقليمية والدولية الى الجلوس الى طاولة المفاوضات للبحث عن صفقات تضمن لها نفوذها.

فسوريا دولة فاشلة قد تكون مفيدة لايران في ثلاثة مواضيع على الأقل:

- تحول سوريا الى دولة فاشلة سيساعد ايران على كسب المزيد من الوقت فيما يتعلق بالبرنامج النووي.
- تحول سوريا الى دولة فاشلة سيساعد ايران في موضوع حماية الأمن القومي الايراني لاسيما ضد اسرائيل. فكما هو معلوم، تدافع ايران عن نفسها خارج حدودها عبر اقامة حزام أمني في عدد من البلدان العربية كفلسطين ولبنان والعراق والبحرين واليمن تخوض فيها حروبها بالوكالة، وعليه فان سوريا دولة فاشلة قد تصبح ساحة أخرى من ساحات دعم هذه الاستراتيجية الايرانية.
- باستطاعة ايران ان تستخدم "سوريا الفاشلة" ضد عدد من المنافسين الاقليميين مثل تركيا والسعودية في الصراع على النفوذ والتأثير في رقعة الشطرنج الاقليمية.

مثل هذا السيناريو خطر جدا خاصة للدول صغيرة مثل لبنان والأردن من ناحية تغذية الطائفية والراديكالية في المنطقة. أضف الى ذلك أنّ "سوريا دولة فاشلة" قد توفّر لايران عدّة أوراق، منها:

– **الورقة الكردية:** ويمكن استخدامها ضد المنافسين الاقليميين كتركيا، خاصة انّ هناك مؤشرات ودلائل متزايدة على التورط الايراني في دعم نشاطات المجموعات الارهابية مثل حزب العمّال الكردستاني (PKK) ضد تركيا بعد الأزمة السورية.

مثل هذا العمل ليس مستبعدا، فقبل حوالي العام، اقترح من يوصف بانّه المتحدّث الرسمي باسم حزب العمال الكردستاني "زياد يوسف" اقامة تحالف "شيعي – كردي" (ايران – حزب العمال الكردستاني)، قائلا بانّ "مصلحة الطرفين تقتضي ذلك خاصّة ان هناك أرضية ذات مصداقية لمثل هذا التحالف الذي وصفه بانّه "الخيار الأفضل لايران في مثل هذه الظروف التي تفقد فيها حليفها الأسد، ويصل الناتو الى حدود ايارن عبر تركيا التي ترتفع أسهم أيضا في المنطقة كنموذج اسلامي معتدل على حساب ايران". ومضيفا بانّ "مثل هذا التحالف سيوفّر لايران منطقة عمليات جديدة تمتد من لبنان الى أفغانستان وتكون بمثابة متنفّس لايران".

– **الورقة العلوية:** سيكون لايران مصلحة اذا تحولت سوريا الى دولة فاشلة في أن تدعم المجموعات العلوية حتى تكسب موطئ قدم راسخ داخل سوريا، بما يؤلها لاحقا الى تشكيل مجموعات علويّة مسلحة ومدربة بشكل ممتاز على غرار حزب الله في لبنان أو تشكيل ميليشيات على غرار تلك التي انشاتها في العراق كي تعمل بالوساطة عنها وتؤمن مصالحها لاسيما المحافظة على الشريان الحيوي الذي يربط المناطق العلوية بلبنان للابقاء على قناة تزويد حزب الله بالأسلحة والأموال قائمة.

مثل هذه الخطوة من شأنها أن تحوّل سوريا الى كانتونات طائفية وتبقيه ضعيفا حيث تصبح الطائفة أقوى من الدولة، بالاضافة الى هذه الخطوة من شانها ان تزعزع اسقترار لبنان وتؤذي مصالح الدول العربية ذات النفوذ والتأثير في سوريا ولبنان، وتغذّي الاتجاهات الطائفية في المنطقة.

– **ورقة المجموعات الراديكالية:** سيكون بامكان ايران أن تنشئ ميليشيات راديكالية موازية من مجموعات وطوائف أخرى تحت مسميات عديدة لاستخدامها ضد اسرائيل أو لزعزعة أمن واستقرار سوريا جاعلة موضوع اقامة حكومة قويّة مستحيلا.

مهما يكن الأمر، يبقى خيار الانقال السلمي للسلطة عبر مغادرة الأسد واعوانه البلاد الخيار الأمثل لتفادي مثل هذا السيناريو وانعكاساته على سوريا وعلى الاقليم، لكنّ وجود تضارب مصالح اقليمية يحتّم على الدول الاقليمية أن تكون مستعدة لمختلف السيناريوهات ومنها السيناريو الأسوء.